



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية

في السياسة الخارجية الأمريكية

1991 – 1990

رزق عطا موسى يعقوب

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2012م - 1433هـ

الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية

في السياسة الخارجية الأمريكية

1991 - 1990

رزق عطا موسى يعقوب

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1433هـ / 2012 م

الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية

1991 - 1990

رزق عطا موسى يعقوب

بكالوريوس لغة انكليزية من جامعة بيت لحم - فلسطين

المشرف: أ. د محمد الدجاني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات رسالة الماجستير في الدراسات الأمريكية من معهد الدراسات الإقليمية / عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس.

1433هـ / 2012 م



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

إجازة الرسالة

الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية

1990 - 1991

الطالب: رزق عطا موسى يعقوب

الرقم الجامعي: 20810965

بإشراف: الأستاذ الدكتور محمد سليمان الدجاني

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (2012 /10/21م) من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتوافقهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: الاستاذ الدكتور محمد الدجاني التوقيع:

.....

2. ممتحنا داخليا : الاستاذ الدكتور منذر الدجاني التوقيع:

.....

3. ممتحنا خارجيا : الدكتور سمير عوض التوقيع:

.....

القدس - فلسطين

2012م - 1433هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله عز وجل: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا
بِالْقِسْطِ﴾

صدق الله العظيم

(آل عمران 3: 18)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "طلب العلم فريضة على كل مسلم".

حديث شريف: رواه ابن ماجه

وصححه السيوطي

إقرار

أقر أنا مقدم هذه الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: رزق عطا موسى يعقوب

التوقيع:

التاريخ:

الإهداء:

إلى روح والدي وأخي..... رحمهما الله

إلى والدتي العزيزة نبع المحبة

إلى إخوتي وأخواتي رمز العون والوفاء

إلى زوجتي الحبيبة شعلة التضحية والإخلاص

إلى أبنائي الأعزاء..... زينة الحياة الدنيا

لهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.....

شكر وعرّفان

الشكر لله تعالى أولاً الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة، وأتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد الدجاني لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه من كافة أشكال الإرشاد والتوجيه اللازمين، في سبيل تقديم دراسة أكاديمية وموضوعية، وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة التحكيم والمناقشة، الدكتور منذر الدجاني، والدكتور سمير عوض، على جهدهما في دراسة ومناقشة هذه الرسالة.

أشكر من أعماق قلبي صديقي الأستاذ طلعت أبو جرار، الذي ساعدني في مداخلته، وفي الكم الهائل من الكتب القيمة التي يقتنيها، وساعدتني كثيراً في إعداد الرسالة.

أشكر صديقي الأستاذ نائل مرار لمساعدته المميزة في طباعة وتنسيق الرسالة. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى مكتبة بلدية البيرة، ومكتبة جامعة القدس، ومكتبة جامعة بيرزيت، ومكتبة بلديتي رام الله وأريحا، وأخيراً أشكر كل من قدم يد العون لتسهيل إنجاز هذه الرسالة.

المُلخَص :

ازدادت الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية، بعد غزو العراق لدولة الكويت، 90-91. وخلال هذه الأزمات ارتفعت وتيرة هذه العلاقة لتشمل المجالات: السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، وذلك بهدف التصدي للكثير من التحديات التي برزت في منطقة الخليج العربي، وأبرز هذه التحديات مواجهة القوة الإقليمية المعادية والتطرف الإسلامي اللتان تشكلان خطراً إستراتيجياً على المصالح الأمريكية، وعلى أمن وسلامة المملكة السعودية.

وتسعى هذه الدراسة لدراسة الأهمية التي توليها السياسة الخارجية الأمريكية للمملكة العربية السعودية، من أجل رسم صورة مستقبلية لهذه السياسة وهذه العلاقة الثنائية، مرتكزة على قراءة ملامح الصورة التاريخية، وإبراز نقاط القوة من خلال التركيز على المصالح المتبادلة في العلاقة الأمريكية - السعودية. استخدم الباحث المنهج التاريخي الوصفي لتتبع مسار العلاقة الأمريكية - السعودية، والمنهج التحليلي لتحديد عدد من المنعطفات التاريخية التي ساهمت في تطور تلك العلاقة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن المملكة العربية السعودية تحظى بأهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن هذه الأهمية زادت خلال أزمة الخليج الثانية 90-91، وأظهرت الدراسة أن النفط من أولويات المصلحة الأمريكية، في حين أن المصلحة السعودية تكمن في ضمان الحماية الأمريكية اللازمة للحفاظ على نظامها السياسي، وأمنها واستقرارها. لقد توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات، من أهمها أن تمارس الولايات المتحدة سياسة خارجية متوازنة في الشرق الأوسط، وأن تعمل جاهدة على ضبط سباق التسلح في المنطقة لضمان عدم نمو قوى معادية راديكالية تهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

The Strategic Importance of Saudi Arabia in the U.S. Foreign Policy 1990 -1991

Prepared by: Rizik Atta Mousa Yacoub
Supervisor: Dr. Mohammad Dajani

Abstract:

The strategic importance of Saudi Arabia to the United States increased after Iraqi invasion of Kuwait in 1990 -1991. During this crisis, the relations between both countries developed to include policy, security, military and economic affairs. The aim of this development was to address the challenges which emerged as a result of Gulf War. The most prominent challenge was the confrontation with the radical regional powers that represented a serious threat for the American interests, as well as, the safety and stability of Saudi Arabia Kingdom.

This study focuses on the importance attached by the U.S. foreign policy to Saudi Arabia. It aims to give a future image for this relationship, building on reading the historical features. The research highlights the strength of the mutual interests embodied in the U.S-Saudi relation. Political system analysis approach was used to detect the internal and the external effects that made U.S and the Saudi governments nurture this relationship. The researcher used the descriptive-historical methodology in tracing the trajectory of the USA – Saudi relationship, and the analytical

methodology to identify the historical junctures that contributed to this relationship.

The research concludes that Saudi Arabia has a strategic importance in U.S. foreign policy, and that this importance increased during the Second Gulf War. The study shows that oil remains a basic American concern in the Gulf, while the Saudi interests lies in protecting the political regime and maintaining the security and stability of the political system. The research came up with a number of recommendations such as the need for the United States to conduct a balanced foreign policy in the Middle East. In addition, the United States needs to do its best to control the arms race in the region in order to avoid any potential nuclear conflict by hostile and radical powers that may threaten its interests in the region.

الفصل الأول: خلفية الدراسة:

1.1 المقدمة:

تمتاز المملكة العربية السعودية بثلاث خصائص ندر أن تتوفر عند أي دولة أخرى وهي: البعد الاسلامي والموقع الاستراتيجي والنفط. أولاً، تحتل المملكة السعودية مكانة دينية لا يضاهيها في أهميتها أية دولة إسلامية أخرى، فهي مقر الرسالة الإسلامية وموقع أول خلافة، وهي حاضنة أهم الأماكن المقدسة لدى المسلمين، كالكعبة المشرفة، والمسجد النبوي الشريف ومواقع ذات أهمية إسلامية. وتعتبر المملكة نفسها حامية للدين المتمثل في سيرة النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلفه الصالح. هذه الأهمية الدينية جعلها محور إهتمام الدول الإسلامية خاصة والعالم عامة، وجعل من المملكة دولة قادرة على لعب دور أساسي في قضايا العرب والمسلمين. ثانياً، لموقع المملكة العربية السعودية الجغرافي أهمية استراتيجية على المستوى الاقليمي والدولي. ثالثاً، هي دولة غنية بالمعادن الطبيعية ومن أهمها البترول حيث تعتبر المملكة من أكبر الدول المصدرة للنفط العالمي وفيها احتياطي عالمي كبير للنفط.

هذه المزايا الثلاثة هي أساس الإهتمام الأمريكي بالمملكة العربية السعودية، وهي التي جعلت من السعودية من المحاور الهامة في السياسة الخارجية الأمريكية، ورسمت لها الاستراتيجيات لتكون هذه العلاقة قوية وثابتة ومستمرة.

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية من خلال سياستها الخارجية مع المملكة العربية السعودية، أن العلاقة بين الدولتين هي علاقة استراتيجية ذات مصالح متبادلة. وعلى الرغم من بروز بعض الأختلافات السياسية في بعض القضايا الإقليمية والدولية، على مر التاريخ إلا أننا نجد الكثير من الانسجام في معالجة الأزمات، التي عصفت في منطقة الخليج العربي خاصةً والشرق الاوسط عموماً، فقد كان هناك إنسجام واضح خلال حرب الخليج الثانية وحرب

أفغانستان وحرب العراق. في حين نجد اختلاف سياسياً واضحاً من قضايا عربية أخرى، مثل القضية الفلسطينية.

يتناول الباحث في الفصل الأول والثاني خلفية الدراسة والإطار النظري لها. ويعالج الفصل الثالث صنع السياسة الخارجية الأمريكية، محلاً أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية. ويبحث الفصل الرابع في البعد التاريخي للعلاقة الأمريكية - السعودية والمصالح المتبادلة بين الدولتين. وتأثير الغزو العراقي لدولة الكويت. وفي استشراف العلاقة المستقبلية بين الولايات المتحدة والسعودية، يتطرق الباحث إلى بعض التحديات التي تواجه هذه العلاقة. ويضم الفصل الخامس النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة.

2.1 مبررات الدراسة:

لهذه الدراسة مبررات عدة أهمها، قلة المراجع بموضوع السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بالمملكة العربية السعودية وتحديداً باللغة العربية. كذلك عدم موضوعية بعض المؤلفات المتداولة بين الباحثين حول موضوع البحث. وقلة التركيز على العلاقة الأمريكية - السعودية خلال أزمة الخليج الثانية. بالإضافة الى ضبابية الفهم الصحيح للمصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

3.1 أهمية الدراسة:

"ماذا تضيف هذه الدراسة للمعرفة في مجال موضوع البحث؟ وما دلالاتها للبحوث المستقبلية؟"¹ تكمن أهمية الدراسة في الأمور التالية: إستكشاف التحولات السريعة في السياسة الخارجية الأمريكية الناجمة عن حرب الخليج الثانية لحماية مصالحها في منطقة الخليج العربي. وإيضاح مدى تأثير الغزو العراقي للكويت على العلاقة الأمريكية -السعودية. وإستشراف مستقبل العلاقة الأمريكية - السعودية. وتوفير وتحليل كم معلوماتي حول العلاقة الأمريكية - السعودية، سواء في حالات الاتفاق أو في حالات الاختلاف.

¹ جمال الخطيب ، مصدر سابق ، ص 30

4.1 أهداف الدراسة:

تاريخياً تميزت العلاقة الأمريكية - السعودية بالانسجام والوفاق، وكان لهذه العلاقة المتميزة الأثر الأيجابي على كلا الطرفين، إلا أن هذه العلاقة مرت بعدد من الأزمات، وما زالت هناك بعض التحديات، ألا أن استمرارها وقوتها هما الصفتان الطاغيتان على هذه العلاقة. وتهدف الدراسة الى

التعرف على السياسة الأمريكية اتجاه المملكة العربية السعودية. وتحديد مدى المصالح المتبادلة ما بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. والتعرف على التحديات التي تواجه العلاقة الأمريكية - السعودية من خلال دراسة العلاقة الأمريكية - السعودية خلال أزمة الخليج الثانية، وما مدى تأثيرات تلك الحرب على هذه العلاقة، وذلك بهدف استشراف العلاقة الأمريكية - السعودية.

5.1 مشكلة الدراسة:

تتناول الدراسات الأكاديمية مشكلة محددة⁽¹⁾ تحتاج إلى حل، يتم صياغتها بلغة واضحة، تثير اهتمام القارئ، وتهيئ بشكل منطقي لفرضية الدراسة⁽¹⁾ وتتركز مشكله الدراسة على فهم وتوضيح الغموض حول الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الامريكية، وما أحدثته حرب الخليج الثانية من تطورات على هذه العلاقة. تتركز مشكلة الدراسة على فهم وتوضيح السياسة الخارجية الامريكية ومدى الاهمية التي توليها الولايات المتحدة للملكة العربية السعودية وتحديداً بسبب حرب الخليج الثانية 1990-1991 نتيجة لما برز في هذه الفترة من وقائع على الارض تمثل في احتلال العراق لدولة الكويت والذي شكل

¹ جمال الخطيب، إعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، (عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، 2006) ، ص 27

تهديداً صريحاً للمصالح الأمريكية - السعودية على حد سواء. وقد برزت بعض الطروحات القائلة أن السعودية لم تعد تشكل تلك الأهمية للولايات المتحدة بسبب ضعف الأنظمة العربية التي كانت تشكل تهديداً لمصالحها في المنطقة، مثل مصر زمن جمال عبد الناصر وليبيا في زمن القذافي والعراق في زمن صدام حسين.

6.1 أسئلة الدراسة:

(تلعب أسئلة الدراسة دوراً مهماً في توجيهه عملية البحث، وغالباً ما تستخدم أسئلة العلاقة في البحوث الارتباطية، كونها تسأل عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر)¹ بناءً على ذلك، فإن أسئلة هذه الدراسة هي:-

1. ما هي مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية، في منطقة الخليج العربي؟
2. كيف أثرت حرب الخليج الثانية على العلاقة الأمريكية - السعودية؟
3. ما هي التحديات التي تواجه العلاقة الأمريكية - السعودية؟
4. ما هو مستقبل العلاقات الأمريكية - السعودية؟

7.1 فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية بأنها ((علاقة بين متغيرين أو أكثر من متغيرين، وهي علاقة محتملة تظل كمجرد احتمال أو اقتراح إلى أن يثبت صحتها أو صدقها أو عدم صحتها وكذبها أو هو مقولة

¹ جمال الخطيب، مصدر سابق، ص 29

أو تقرير، لم يثبت صحتها ودقتها¹. وللفرضية شروط يجب استيفائها عند صياغتها، ومن هذه الشروط (أنه تتصل بالمعرفة العلمية الحديثة، وأن تصاغ الجمل واضحة ومختصرة، وأن تكون قابلة للقياس وممكنة للتحقيق)². إن توافر الفرضية الجيدة في الدراسة يزود الباحث (بالقاعدة الأساسية لتحديد أبعاد البحث، وهي مرشد أساسي اتجاه المنهج الذي قد يختاره ويساعده على تحقيق أهدافه)³.

بناءً على ما تقدم من تعريف للفرضية وشروطها وأهميتها، تم وضع الفرضية التالية:

لعب إحتلال العراق لدولة الكويت دوراً رئيساً في إحداث تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المملكة العربية السعودية، نحو تقوية وعسكرة تلك العلاقة لحماية مصالحها وحلفائها في المنطقة.

8.1 منهج الدراسة:

يعتبر المنهج العلمي أسلوباً للتفكير، يستند إليه الباحث في إجراء أبحاثه، وينظم من خلاله الأفكار، ويحلل المعلومات ليصل إلى نتائج حول الظاهرة التي يقوم بدراستها. ويمتاز البحث العلمي بعدة خصائص أهمها: (الموضوعية، الدقة، التبسيط، واستخدام نتائج البحث لاحقاً في حالات ومواقف متشابهة، ويسير المنهج وفق طريقة منظمه)⁴.

¹ عبد الغفار رشاد القصبى، مناهج البحث في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة الأدب بالبحر الجامعي لجامعة القاهرة، ط 2، 2007)، ص 59

² القصبى، مصدر سابق، ص 60

³ حسني عقيل عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص 43

⁴ ربحي مصطفى وغنيم عليان، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2000)، ص

ولفهم السياسة الخارجية لا بد من عرض ابرز طرق دراستها للتوصل الى تصور واضح حول ماهيتها، وهي تعتمد على عدة مناهج¹:

أولاً: المنهج الوصفي : (يقوم هذا المنهج على رصد ومتابعه دقيقه لظاهرة أو حدث معين)². ويعمد هذا المنهج (إلى دراسة الأوضاع الراهنة للظاهرة من حيث خصائصها وأشكالها وعلاقتها والعوامل المؤثرة في ذلك)³. وجاء استخدام هذا المنهج لانسجامه مع واقع الدراسة.

ثانياً: المنهج التاريخي: يقوم على تتبع الأحداث الخارجية من خلال الظروف التي تمر بها الدولة وفق تاريخها، فتحليل التاريخ المرتبط بالعلاقات الأمريكية - السعودية مثلاً يعد نوعاً من التحليل التاريخي لإثارة وأبعاده صورة التاريخية التي تشكل أهمية إستراتيجية للدولتين، وحتى نستطيع قراءة الحاضر والمستقبل لا بد من قراءة الماضي.

ثالثاً: المنهج التحليلي: تعتمد على تحليل العوامل التي أدت إلى اتخاذ ذلك الشكل من السياسة وبالتالي يفتح باب التحليل حول الأسباب والنتائج والآثار المستقبلية، وهذا ما جاء في البحث من حيث تناول التحليلي للأحداث.

خامساً: المنهج المقارن: يعتمد إجراء مقارنة بين السياسة الخارجية للدول المختلفة فقد تجري مقارنة بين دولتين أو أكثر في عدة مجالات، وتتوصل من ذلك إلى الكشف عن أوجه

¹ اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: د.ن، 1982)، ص ص 16-37. للاستفاضة حول المناهج انظر ريتشارد ليتل ، توازن القوى في العلاقات الدولية؛ الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري،(بيروت: دار الكتاب العربي،2009) . انظر كذلك محمد سليم سليم، تحليل السياسة الخارجية،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1989).

² ربحي مصطفى وغنيم عليان، مصدر سابق ، ص 43

³ ربحي مصطفى وغنيم عليان، مصدر سابق، ص 42

التشابه أو أوجه الاختلاف، واستخدم الباحث أسلوب المقارنة لالقاء الضوء على المتغيرات في العلاقة الأمريكية - السعودية.

9.1: حدود الدراسة:

❖ الحدود الزمنية:

غطت الدراسة الأهمية الإستراتيجية للسعودية في الفترة ما بين 1990-1991، واختار الباحث هذه الفترة الزمنية لأهميتها التاريخية إقليمياً ودولياً. حيث عانت المنطقة فيها من حرب الخليج الثانية، اثر الغزو العراقي لدولة الكويت.

10.1 تعريف المصطلحات

سياسة العزلة: تقوم سياسة العزلة على الافتراض القائل بأن حفظ أمن واستقلال الدولة يتحقق من خلال العمل على الحد من مستوى تفاعلها مع العالم الخارجي بحيث تعمل الدولة على البقاء على هامش التفاعلات، فتتجنب الانزلاق الى مواقف قد تقرض عليها انتهاج سلوك نشط أو تبني مواقف حاسمة ازاء القضايا التي تتسم بكثافة التفاعلات وهكذا تبني الدولة التي تنتهج هذه السياسة نهجا انفراديا في سلوكها الخارجي، ومن ثم تعمل على تجنب الارتباط بتحالفات مع الدول الاخرى بحيث تقصر علاقاتها الخارجية على أضيق نطاق ممكن ولعل من ابرز تطبيقات سياسة العزلة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية منذ استقلالها تلك السياسة التي تهيئ لأمريكا ان تمارسها بحكم انعزال موقعها الجغرافي وبعدها عن صراعات الدول الأوروبية ونتيجة ما تتمتع به من ثروات هائلة.

مبدأ مونرو: هو مبدأ للرئيس جيمس مونرو أعلنته عام 1923 أكد فيه أن أمريكا ستقف في وجه أي محاولة أوروبية للتدخل في شؤون الدول المستقلة في أمريكا الجنوبية.

مبدأ ترومان: ينادي بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول المنطقة التي تتعرض لتهديد من القوى الشيوعية، فضلاً عن تطوير منابع النفط في الشرق الأوسط بغلاف من التحالفات العسكرية أعلن عام 1947.

سياسة الاحتواء: لقد صاغ الملاحم الأولى لسياسة الاحتواء السفير الأمريكي جورج كينيان الذي كان وقته موظفا بسيطاً في وزارة الخارجية وكتب مقالته تلك وذيلها بتوقيع Mr X وكان هذا في عام 1949 وقد استهدفت هذه السياسة حصر نطاق المد

الشيوعي داخل مناطق نفوذه وأحكام الحصار حوله بهدف الحيلولة دون اتساعه أو امتداده إلى مناطق أخرى من العالم, فقد أدرك كينيان أن التهديد الأكبر للمصالح الأمريكية يكمن في احتمال دخول قوة مهيمنة تستطيع فرض سيطرتها على مراكز القوى في قارتي أوروبا وآسيا وتمكنها من تحويل هذه الموارد إلى قوة صناعية عسكرية يمكن عندئذ توجيهها نحو القارة الأمريكية وتوظيفها لتنظيم عزلة الولايات المتحدة سياسياً واقتصادياً. ومن هنا نظر للإتحاد السوفيتي على أنه القوة الوحيدة التي بإمكانها تهديد المصالح الحيوية الأمريكية من واقع قدرتها على جذب المراكز الصناعية ودمجها داخل المنظومة الاشتراكية السوفيتية.

سياسة حافة الهاوية: قامت على أساس وضع حد فاصل حول المعسكر الاشتراكي، فإذا ما حاول الاتحاد السوفيتي عبور هذا الخط فإن هذا سوف يعد بمثابة عدوان وتهديد للأمن القومي الأمريكي ومن ثم فإنه سيكون عليها أن ترد بقوة على هذا العدوان في أي مكان وبأي وسيلة.

مبدأ ايزنهاور (مليء الفراغ، عام 1954-1960): ارتكز هذا المبدأ على المساعدات العسكرية لتمكين دول الشرق الاوسط من صد أي عدوان خارجي او محاولات للتخريب والانقلاب، واعتمد كذلك على المساعدات الاقتصادية لدعم الانظمة في منطقة الشرق الاوسط.

مبدأ نيكسون: اعتمد الولايات المتحدة سياسة المشاركة للحد من الدور العسكري المباشر في العالم ودفع القوى المحلية الحليفة لتحمل جزءاً من عبء الدفاع عن الايديولوجية والمصالح الرأس مالية.

مبدأ كارتر: إن الولايات المتحدة تلتزم بالدفاع عن دول الخليج في حال تعرضها لخطر خارجي
وإنها ستستخدم كل الوسائل الممكنة بما في ذلك القوى العسكرية لحماية تلك
المنطقة سواء من خطر الثورة الإسلامية الإيرانية أو الخطر السوفيتي.

11.1 دراسات سابقة:

يذكر ديفيد دابليو ليش، في كتابه، الشرق الأوسط والولايات المتحدة إعادة تقييم تاريخي وسياسي¹. أن حرب الخليج الثانية كانت نقطة تحول في العلاقات الأمريكية - السعودية، فبعد أن كان الطابع الأمني هو الغالب على العلاقات بينهما، أصبح الطابع العسكري هو الأكثر وضوحاً في تلك العلاقة، وأصبحت السعودية تعتمد اعتماداً كاملاً على الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على أمنها وسلامة أراضيها، ويتناول المؤلف المعضلة الأمنية التي تواجه المملكة في تجنيد مواطنيها لمواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية، أن عدد سكان المملكة قليل نسبياً مقارنة مع بعض الحيران الذين يمثلون تهديداً محتملاً لنظام الحكم في المملكة، ولا يوجد في المملكة قانون تجنيد إجباري، لأن الدولة لا تريد إقحام نفسها بإدخال العامة في العسكرية ومن ثم في الموضوع السياسي. عدا عن ان الحوافز في الأعمال الأخرى التي توفرها الدولة أفضل من الدوافع العسكرية. أضف إلى ذلك تخوف السلطات من ولاء بعض الأقليات كالشيعية مثلاً (الذين يمثلون 10% من عدد سكان المملكة). وتتبع الدولة سياسة داخلية نتيجة توافر الأموال والاستثمارات مفادها تقديم منافع للمواطنين دون طلب مقابل على ذلك كالضرائب والخدمات العسكرية. ويعتبر هذا بمثابة العقد الاجتماعي ما بين الدولة ومواطنيها في المملكة. ولا تعير الدولة أي إهتمام للقدرات التعبوية للجماهير لحث المواطنين على الانخراط بالعمل العسكري، كما أن العامة ينظرون إلى الخدمة العسكرية والوظائف فيها نظرة دونية. هذه المعطيات تجعل المملكة ذات إمكانيات وموارد بشرية عسكرية ضعيفة،

¹ ديفيد دابليو ليش، في كتابه، الشرق الأوسط والولايات المتحدة إعادة تقييم تاريخي وسياسي¹.ترجمة أحمد محمود، (القاهرة:

المجلس الأعلى للثقافة، 2005).

وبالتالي فإنها إعتمدت اعتماداً كلياً على القوى الخارجية لحمايتها من أية أخطار خارجية تهدد أمنها.

عانت المملكة في الماضي من التدخلات السياسية الخارجية من قبل شخصيات إقليمية مؤثرة مثل الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، وآية الله الخميني في إيران، وصادم حسين في العراق، وكان أصل هذه التدخلات هو غياب صلات سياسية ما بين الدولة ومواطنيها.

كما أن المملكة تعرضت لكثير من الانتقادات بسبب علاقتها الأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي، وأطراف دولية خارجية اتهمت المملكة بأنها تضحى باستقلالها وسيادتها بالسماح للوجود العسكري الأمريكي على أراضيها. كما تنتهم بعض الجماعات الداخلية الدولة بأنها ليست صاحبة القرار السياسي في البلاد. وكان لزاماً على الدولة إيجاد سياسة متوازنة تحافظ فيها على العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بشكل سري وغير مكشوف قدر الإمكان وإظهار أن الدولة هي صاحبة السيادة والقرار. إلا أن هذا ليس بالأمر اليسير خاصة في فترة حرب الخليج الثانية. يخلص المؤلف إلى نتيجة أساسية مفادها أن العلاقة الأمريكية - السعودية علاقة معقدة ولكنها ضرورية لكلا الطرفين، لأنه من خلال تلك العلاقة تتحقق الأهداف الإستراتيجية للنظام السعودي وللسياسة الخارجية الأمريكية.

ويذكر بوب وودورد في كتابه **القادة، أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج**¹، أن قرار الحرب - حرب الخليج الثانية. جاء من المستوى السياسي في حين أن المستوى العسكري فضل خيارات أخرى كالخيارات الاقتصادية والخيار الدبلوماسي، مما يعني أن البناتجون ليس دائماً هو مركز صنع القرار العسكري. يرى المؤلف أن الهدف الأساسي من حرب الخليج الثانية حماية السعودية ثم تطور ليصبح تحرير الكويت. ويحوي الكتاب شهادات 400 سياسي

¹ بوب وودورد القادة، أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج ترجمة صبحي مشرقي وآخرون الصادر، (عام 1991)

وعسكري وتضمن محادثات شخصية وهاتفية وجدل واجتماعات وعلاقات وجميعها كانت تصب في إجراءات اتخاذ القرار بشن الحرب عام 1991.

كولن باول - رئيس هيئة الأركان آنذاك- فضل سياسة الاحتواء ضد العراق بدلاً من الحرب، ولجنة الخدمات العسكرية لمجلس الشيوخ أيدت الدفاع عن السعودية لكن عدم التسرع في خوض حرب ضد العراق في الكويت، إلا أن الرئيس بوش ألغى فكرة الاحتواء تماماً ضد العراق لأنها تحتاج إلى وقت طويل. طالب الرئيس بوش بمضاعفة القوة العسكرية الأمريكية التي بلغ تعدادها 230 ألف عسكري أمريكي. ويورد الكتاب المعايير الستة التي بموجبها يمكن استخدام القوات المسلحة الأمريكية، علماً بأن هذا القرار للكونجرس وليس للرئيس حسب قانون الحرب لعام 1973 في الخارج وهي:

1- أن الولايات المتحدة يجب أن تشرك قواتها بالقتال على الساحة الدولية في حال أن القضية بالتأكيد تشكل خطراً داهماً لمصالحها الحيوية.

2- إن أمر القتال في الخارج يجب أن يصدر عن نية واضحة على النصر.

3- أن خوض الحروب يجب أن ينفذ من خلال أهداف سياسية وعسكرية محددة بوضوح.

4- أن يتم إعادة التقييم والتعديل بشكل دائم عند الضرورة.

5- أن يتوافر تأييد الشعب الأمريكي ونوابه في الكونجرس.

6- أن تكون هذه الخطوة هي الملاذ الأخير.

ويركز كولن باول على أهمية الفهم الناضج للعلاقات العامة والسياسة وكيفية استخدامها، لان هذه طبيعة النظام الأمريكي، وهي الطريقة التي تعمل بها وزارة الدفاع وهي نفس الطريقة التي تشكل بها معادلات السياسة الخارجية وهي كذلك الطريقة التي يحصلون بها على الموافقة وكسب الرأي العام للسياسات. وتحدث المؤلف عن الأمير بندر بن سلطان سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن وعن علاقاته الواسعة داخل المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وعن الأدوار التي قام بها. ويركز على الوساطة التي قام بها الأمير ما بين النظام العراقي من جهة وبين المملكة والولايات المتحدة من جهة أخرى قبل أربعة أشهر من الحرب.

ويذكر المؤلف انه كان هناك تصميم أمريكي على مواجهة مخططات النظام العراقي وكان هناك متابعة حثيثة أمريكية لكل التحركات العسكرية العراقية على الحدود مع الكويت. وجاء أول تصريح أمريكي على هذا الغزو بعد ساعتين من حدوثه بالإدانة وضرورة الانسحاب العراقي غير المشروط. ثم تلا ذلك تجميد للأرصدة العراقية والكويتية في البنوك الأمريكية دون الاهتمام بالبيروقراطية وإجراءاتها. ثم توالى الاجتماعات والنقاشات حول تقدم القوات العراقية حتى بلغ الأمر وصول القوات العراقية على بعد 10 أميال من الحدود السعودية ومنطقة حقول النفط الغنية الموجود فيها. ويعرض المؤلف وبوضوح كيف أدارت الإدارة الأمريكية أزمة احتلال العراق لدولة الكويت عن بُعد، وكان جل خوفها من أن النظام العراقي باحتلاله الكويت أصبح يسيطر على 20% من احتياطي النفط العالمي، وأنه إذا ما غامر وتقدم نحو المملكة السعودية فإنه سوف يسيطر على 40% من هذا الاحتياطي.

دارت الاتصالات الأمريكية-السعودية على أعلى المستويات وكذلك من خلال السفير الأمير بندر الذي كان مقرباً جداً من عمه الملك فهد، ومن الإدارة الأمريكية. وقد أحس بأن النظام العراقي خدعه خاصة وأنه قد حصل على وعد من خلال الولايات المتحدة الأمريكية بأن

إسرائيل لن تهاجم العراق، إلا أن النظام العراقي كان بحاجة لتلك الضمانة ليكمل استعداداته لاحتلال الكويت شرقاً دون خوف من تعرضه لهجمة من إسرائيل غرباً. وخلال تلك الاتصالات الأمريكية - السعودية تم ترتيب وإرسال القوات الأمريكية إلى المملكة السعودية بمختلف أذرعها الضاربة؛ الجوية والبحرية والبرية.

ويورد بيار سالينجر وأريك رولو في كتابهما **حرب الخليج الملف السري**¹ أدق التفاصيل السابقة للحرب، وكيف أدار العرب هذه الأزمة خلال احتلال العراق لدولة الكويت. ويكشف رؤية الرئيس العراقي صدام حسين لأمن الخليج خلال اجتماعه مع زعماء الدول العربية في قمة عمان شباط 1990 حيث طرح الرئيس العراقي انه يجب أن تكون هنالك قوة إقليمية عربية مهيمنة على الخليج ونفطه وإلا سيكون البديل هيمنة أمريكية على المنطقة.

بدورها لم يكن للولايات المتحدة قوة إستخباريه تقدم لها معلومات ذات أهمية حول الاستعدادات العراقية. وشعر الزعماء العرب بمن فيهم ملك الأردن حسين والرئيس المصري حسني مبارك والقيادة السعودية بنية صدام الإقدام على خطوة من شأنها إلحاق أكبر الضرر بالأمن العربي. ولقد حاول الملك حسين التدخل بوساطة ما بين النظام العراقي ودول الخليج لتسوية نقاط الخلاف المتمثلة في الحدود مع الكويت، وتأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق ومشكلة الديون المتراكمة على العراق نتيجة حربة مع إيران. ولكن الكويت رفضت تلك الشروط لان مجلس القيادة العراقي كان قد ألغى الاعتراف باستقلال الكويت الذي كان موجوداً منذ عام 1963. والمعلومات التي كانت متوفرة حول العراق بعد حربه مع إيران كانت تشير إلى تزايد قوته العسكرية إلا انه كان يعاني من أزمة مالية كارثية. وتطرق الكتاب إلى بعض ما ورد على لسان الرئيس العراقي صدام حسين من تصريحات نارية ضد إسرائيل ودول الخليج وأمريكا.

¹ بيار سالينجر وأريك رولو حرب الخليج الملف السري، (دار أزال للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1991)

وتحدث كذلك عن قدرات بلاده العسكرية بمختلف أنواع الأسلحة بما في ذلك الكيماوية. وهذه التصريحات كانت تؤخذ على محمل الجد ذلك لان زعماء المنطقة كانوا على دراية شخصية الرئيس صدام حسين ويعرفون نواياه اتجاه دول الخليج، وموقف النظام العراقي من دولة الكويت حيث كان يعتبرها محافظة عراقية، وكان يعتبر الكويت بئر بترول عراقي جرى تحويله إلى دولة، وسبق أن اعتبرها جزء لا يتجزأ من العراق وسبق وأن احتل شمال الكويت عام 1973 إلا انه انسحب منها بضغط عربي.

اعتبر الملك فهد خطوة النظام العراقي زعزعه لكل المصادر البترولية في الخليج. ويمضي الكتاب في سرد كل الأحداث المرافقة للغزو العراقي لدولة الكويت، وردود الفعل الخليجية والعربية والأمريكية والأوروبية. كما روي الكتاب تفاصيل التحركات الأمريكية والاتصالات مع المملكة العربية السعودية لقبول الوجود العسكري الأمريكي والغربي على أراضيها بغرض حمايتها أولاً وتحرير الكويت ثانياً. وأورد الكتاب تفاصيل القرارات الدولية الصادرة وبسرعة قياسية ضد العراق وإجازة استخدام القوة لإنهاء احتلال الكويت وكذلك تشكيل التحالف ضد العراق. باختصار تضمن الكتاب نموذجاً لكيفية إدارة الأزمة إقليمياً ودولياً.

ويعرف الدكتور وهيب عبد الفتاح صوفي والدكتور عدنان عبد الفتاح صوفي في كتابهما المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية¹، الأزمة على أنها وضع استثنائي ينطوي على اضطراب أو اختلال يصيب التوازن القائم بين عناصر الواقع السائد ومكوناته ويقود إلى نتائج غير محسوبة أو غير متوقعة. وهي عادة لا تتبع من فراغ. وبالرغم من الأحداث الجسام التي شهدتها العالم خلال عام 1990 مثل الوحدة الألمانية وانهيار

¹ وهيب عبد الفتاح صوفي عدنان عبد الفتاح صوفي المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية (دار الساقى، بيروت، لبنان، 1993)

الاتحاد السوفيتي وتبعه انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، إلا أن أزمة الخليج احتلت المرتبة الأولى بسبب مساسها بمصالح الغرب الكبرى وحساسية المنطقة من الناحية الجغرافية، هذه الأسباب جعلت العالم يراقب تطورات الأزمة حتى نهايتها. يقول المؤلفان أن المملكة العربية السعودية لعبت دور واعياً ومنتزناً انطلاقاً من اعتبارين أساسيين هما: الأول أن المملكة مهددة وأصبحت خط الدفاع الأول أمام الجيش العراقي. والاعتبار الثاني: المكانة الدولية التي تحتلها المملكة كدولة قائدة للنظام العربي الإسلامي وهذا يلقي على عاتقها مسؤولية كبرى. ويحتوى الكتاب على سرد للخلاف العراقي الكويتي وذكر لوقائع هذا الخلاف والذي وصل حد العداء والاعتداء. يتحدث عن الإطار الذاتي للأزمة وتحليلها ودراسة خصائصها ويحلل سلوك الأطراف الداخلة في الأزمة. ويتناول العلاقات الإقليمية المتأثرة بشكل مباشر بهذه الأزمة، والتي كان لها دور كبير في رسم ملامح هذه الأزمة بكل تفاصيلها. كما يناقش التدخل الدولي لإنهاء الأزمة. ويتناول الكتاب السلوك السعودي وتحديداً في القضايا التالية:

(1) موقف المملكة من الصراع العراقي الكويتي من بداية الصراع حتى نهايته.

(2) إستراتيجية المواجه السعودية والتي انقسمت إلى شقين هما:

(أ) الشق الدبلوماسي: حيث نجحت المملكة في نقل القرار السعودي من طور الحوار

إلى طور الردع واستخدام القوة.

(ب) الشق العسكري: حيث تم استخدام قوة الردع مما ساعد على بلورة إستراتيجية

الردع السعودية بخصائصها وسماتها.

(3) الرد على الحجج العراقية والدعاوي بحقها في دولة الكويت.

4) الفهم الأكاديمي للازمة والموقف السعودي إزاءها.

وتطرق الكتاب لمستقبل المنطقة بعد أزمة الخليج وانقسام الصف العربي وأثر الأزمة على النظام الإقليمي والدولي.

يرى محمود النيرب في كتابه **العلاقات الأمريكية السعودية¹** أن محور علاقات الولايات المتحدة مع دول العالم هو المصالح الأمريكية ، وهو نفسه جوهر العلاقة مع المملكة العربية السعودية. يسرد الكتاب تاريخ دخول الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج العربي لتحل محل دول الاستعمار بريطانيا وفرنسا، ويرى الكاتب ضرورة قصوى في بحث لماذا وكيف ومتى استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على نفط الخليج عموماً والسعودي تحديداً.

ويتحدث جمال مصطفى عبد الله السلطان في كتابه **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979 - 2000**، (المنشور عام 2002) عن أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الوسائل والأساليب التي اتبعتها لتحقيق تلك المصالح، ثم الإستراتيجية الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة 1979 - 2000. يتناول المؤلف الإستراتيجية الأمريكية وحرب الخليج الثانية كنموذج تطبيقي للخطط الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ويتطرق إلى إرهابات تلك الحرب وقيامها ونتائجها. ويتحدث الكتاب عن مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وإسرائيل وأهميتها الإستراتيجية للولايات المتحدة. وكذلك مصر ودول الخليج العربي، ودول الجوار تركيا وإيران. ويتناول مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

¹ محمود النيرب العلاقات الأمريكية السعودية، (مصر: القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994).

ويتحدث ديفد أوتاواي كتابه رسول الملك: الأمير بندر والعلاقات الأمريكية المتشابكة مع المملكة العربية السعودية¹ عن مهندس العلاقة الأمريكية - السعودية الأمير بندر بن سلطان الذي شغل منصب سفير بلاده في واشنطن لمدة 20 عاماً، واستطاع أن يلعب دوراً كبيراً في إنجاح وتوطيد العلاقات بين الدولتين. يعتبر المؤلف أن سر قوة هذه العلاقة نابع من مصلحة الولايات المتحدة باستمرار تدفق النفط السعودي بأسعار منخفضة، مقابل مصلحة سعودية وهي حماية النظام السعودي من أي اعتداء خارجي. ويقول المؤلف أن الأمير لعب دوراً مركزياً في تنفيذ أكبر صفقتي سلاح أمريكية للمملكة السعودية في الثمانينيات، وضمت طائرات أواسك أمريكية رغم معارضة إسرائيل والكونجرس. ويقول المؤلف أن الأمير بندر لعب دوراً حاسماً في حرب الخليج الثانية وأنه كان يعتبر جزءاً من الإدارة الأمريكية لدرجة. أنه تم تسميته " بندر بوش".

إن لهذه الدراسات السابقة أهميتها في توضيح البعد النظري للعلاقة الأمريكية -السعودية خلال حرب الخليج 1991، والتي هي أساساً امتداد لعلاقة إستراتيجية سابقة منذ ثلاثينيات القرن العشرين. إلا أن هذه العلاقة ظهرت وبشكل جلي وعلني واضح خلال هذه الأزمة. وتقدم هذه الدراسات توضيحاً للنظرية الواقعية التي تقوم على أساسها السياسة الخارجية الأمريكية والتي بموجبها تقوم على تقديم مصالحها أولاً ومن ثم مصالح الحلفاء والدول الصديقة. وقد أثبتت هذه الدراسات صحة نظرية الاعتماد المتبادل القائمة ما بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية. من جهة تعتمد أمريكا وبشكل كبير على البترول السعودي، والسعودية تعتمد على الولايات المتحدة بحماية سيادتها ونظامها السياسي.

¹ ديفيد أوتاواي رسول الملك: الأمير بندر والعلاقات الأمريكية المتشابكة مع المملكة العربية السعودية، (نشر هذا الكتاب في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008)

أظهرت هذه الأدبيات أن أزمة الخليج نالت من الاهتمام الدولي ما يفوق كل الأزمات الدولية التي وجدت على الساحة الدولية في ذلك الوقت وعملت كل الدوائر كخلية نحل سواء في الولايات المتحدة أو في دوائر النظم السياسية العربية لإنهاء تلك الأزمة. وكان هناك أسباب تدعو لكل هذا القلق سواء الإقليمي أو الدولي بهذه الأزمة فهي من الناحية الإقليمية سابقة خطيرة بان تحتل دولة عربية دولة أخرى بكل ما يحمل ذلك من خطورة على النظام السياسي العربي، وتصبح الدولة الضعيفة فريسة للدول الأكثر منها قوة، مما يفرض على كل نظام البحث والسعي للحصول على حماية وتحالف ليحميه ويقيه شر جيرانه ذوي القوة والتهديد المستقبلي. أما من الناحية الدولية فهذا يعتبر تغيير للنظام الدولي السائد وتهديد للمصالح الحيوية للدول الكبرى في منطقة تملك ثلثي احتياطي النفط العالمي، إضافة إلى موقعها الجغرافي الحساس ووجود إسرائيل وسط هذه المنطقة ذات السخونة الدائمة. وبالرغم من اتفاق مؤلفي الكتب السابقة حول الخطر العراقي، أجمعوا على أن العلاقة الأمريكية - السعودية هي علاقة إستراتيجية من الدرجة الأولى .

يرى الباحث أن معظم من كتب في العلاقة الأمريكية - السعودية ركز وبشكل كبير جداً على موضوع المصالح المشتركة ما بين الدولتين. وفي الحقيقة لا يستطيع أحد إنكارها، فكلا الدولتين استفاد ويستفيد من تلك العلاقة، إلا أنها علاقة معقدة ولم تكن دائماً تسير بسلاسة وتناغم. وقد يكون هذا طبيعياً في العلاقات الدولية، وخاصة أن المملكة العربية تقع في منطقة جغرافية كثيرة الحساسية فيها من أسباب إيجاد مثل هذه النقاط الخلافية ما يكفي لان تظهر ما بين فترة وأخرى. لقد كانت العلاقة الأمريكية - السعودية على مر العقود السابقة علاقة إستراتيجية عمد صناع القرار في الدولتين على ترسيخها، وإثبات مصداقيتها، وزادت حرب الخليج الثانية العلاقة الإستراتيجية ما بين الدولتين قوة ومثانة. ولعب قادة مثل الأمير بندر على توطيد تلك

العلاقة من خلال الاشتراك الفاعل والمباشر في اتخاذ القرارات منذ بداية الأزمة وحتى نهايتها. وكان لهذه العلاقة الإستراتيجية الأثر الأكبر في إنهاء احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى، والتي تعتبر في التاريخ العربي الحديث سابقة خطيرة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة:

1.2 العلاقات السياسية الدولية:

تعتبر السياسة الخارجية إحدى العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الوطني والمكونات الإقليمية للدولة، ومن ثم فهي تحتل موقعاً مركزياً في السياسة العامة. إلا أن أهمية السياسة في إطار السياسة العامة، تختلف من وحدة دولية إلى أخرى. فبالنسبة لبعض الوحدات، تعتبر السياسة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة العامة، بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشية في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى. تلعب السياسة الخارجية دوراً في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، وفي تأمين المصالح الخارجية، كما وتساعد في تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي.

تتعلق العلاقة الأمريكية السعودية من عدة نظريات في السياسة الخارجية أهمها:

1. النظرية الواقعية التحليلية¹: ترتبط هذه النظرية بتحليل مظاهر الواقع المحيط بالدولة،

فتنتج منهجاً يتلاءم مع واقعها ومصالحها، وبخاصة الأمنية والدولية منها. أهم المبادئ

التي تستند إليها النظرية الواقعية²:

• الدولة هي الفاعل الأهم في العلاقات ما بين الدول، وتعتبر الدول أساس مرجعي للامن والمصدر الأعلى للسلطات.

• فوضوية النظام الدولي، وليس هناك قوة مركزية ضابطة للسلوك سواء الدولي أو الاقليمي.

¹ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص 210.

² Williams Paul, Security Studies: An Introduction, (USA, Canada, Routledge Press, 2008), PP. 17-20.

- سعي الدول الى زيادة قوتها العسكرية للدفاع عن سيادتها، وبعد ذلك توسيع نفوذها، وبذلك تكون الحرب أمر واقع يصعب تجنبه.
- ضمانة الاستقرار في النظام الدولي هو طريقة توزيع القدرات العسكرية بين القوى الكبرى.
- إنعدام الثقة بين الدول يزيد من احتمالية نشوب الحروب بينها.
- تفسر النظرية الواقعية الأمن على انه أمن الدولة ضد التهديدات الخارجية، ولضمانه لا بد من زيادة القدرات العسكرية الذاتية، وإقامة التحالفات العسكرية الدولية، إن المنظور الواقعي للأمن يؤكد على ضرورة بقاء الدولة الوطنية باعتبارها المركز الأساسي في السياسة الدولية¹.

لقد فسرت النظرية الواقعية حرب الخليج والسلوك الدولي بكل أبعادها، حاول النظام العراقي تغيير أسس التوازن الدولي فزاد من قوته العسكرية، واحتل دولة الكويت ليزيد من نفوذه، شكل هذا خللاً في النظام الدولي والتوازنات القائمة ومثل الاحتلال العراقي للكويت تهديداً للأمن وإستقرار دول الاقليم وتهديداً لخريطة توازن القوى في المنطقة.

2. نظرية الاعتماد المتبادل:

العناصر الأساسية لنظرية الاعتماد المتبادل:

- تشكيل تجمع دولي ضمن منظومة تكون قادرة على حل النزاعات وتعمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين²، ليست الدولة هي الفاعل الاساس ضمن هذا السياق، فهناك منظمات ومؤسسات دولية وأقليمية فاعلة ضمن هذه المنظومة، بوسع المؤسسات توفير

¹ Waltz N. Kenneth, Theory of International Politics, (New York, Mc Graw – Hill, 1979), P. 87.

² تاكاويوكي، يامامورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة عادل زقاع.

(<http://www.goocities.com/adelzeggagh/IR.html>)

المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل¹.

● التعاون هو أحد أهم خصائص التفاعل بين مختلف وحدات النظام الدولي، سهل التحقيق عندما تكون بين الدول مصالح مشتركة².

● الأشتراك والتقاسم في القيم وتبادل المعلومات من خلال مؤسسات دولية.

● يتحقق الأمن نتيجة ترابط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول.

● الديمقراطية تعالج الخلافات قبل أن تتحول الى نزاعات دولية³، إن ترسيخ أسس الديمقراطية يعني ترسيخ أطر السلام الدائم، وهذا يؤدي الى فتح مسارات جديدة للسياسة الدولية سمتها الأساسية التعاون.

● تكون الدول والمنظمات والمؤسسات متأثرة بقرارات يتخذها فاعلون آخرون، فمثلاً قرار النظام العراقي غزو واحتلال دولة الكويت قد أثر على دول ومنظمات أقليمية ودولية، وأثر على مصالحها السياسية واقتصادية.

● تعتبر المنظمات الدولية أساس التنسيق بين الدول المختلفة، ومن خلالها يمكن حماية المصالح المشتركة ودرء الأخطار والتهديدات، واستصدار القرارات الدولية يأتي من باب دور المنظمات في التنسيق ما بين الدول لحفظ الأمن والاستقرار الدولي.

¹ جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الامارات العربية المتحدة، ترجمو ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 427.

² مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005، ص 348.

³ Joh Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford University Press, 2000, p. 309.

تعتبر نظرية الإعتماد المتبادل أساساً جيداً في دراسة العلاقة الأمريكية-السعودية، نظراً لإمكانية تطبيق عناصر هذه النظرية على تلك العلاقة. إن إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط السعودي هو أساس تميز السعودية بمكانة مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن السعودية تعتمد على الولايات المتحدة الأمريكية في حماية نظامها السياسي، وتسعى الولايات المتحدة للزيادة هذا الإعتماد من خلال إتباع سياسة خارجية تزيد من فرص إعتماد المملكة عليها لضمان أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، والتصدي لأي تهديد أو عدوان خارجي.

2.2 مكونات النظام السياسي السعودي والأمريكي:

1.2.2 مكونات النظام السياسي السعودي وهيكلية اتخاذ القرارات السياسية الخارجية:

إن النظام السياسي السعودي كغيره من الأنظمة السياسية، يعتمد المؤسسة الرسمية في صنع القرار السياسي الخارجي، فهي تتكون من المؤسسة الملكية، الملك وولي العهد، ومجلس الوزراء بالإضافة إلى مجلس الشورى.

1.1.2.2 مكونات النظام السياسي السعودي:

أولاً: الملك: له مطلق الصلاحيات، يجمع بين يديه كافة الصلاحيات والسلطات. ويعتبر الملك هو المرجع الأول الأخير في كافة القرارات والمراسيم المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية.

كما أنه يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة. وللملك تأثير أدبي وأخلاقي على المجتمع السعودي باعتباره خادم الحرمين الشريفين وحامل رسالة التوحيد. وزعيم للأسرة الحاكمة وكرمز للوحدة الوطنية السعودية¹.

ثانياً: ولي العهد: ثاني أكبر شخصية مؤثرة في النظام السياسي السعودي، يتحمل أعباء داخلية منها النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وتتاط إليه مهام أخرى ذات أهمية سواء داخلية أو خارجية.

ثالثاً: الأسرة الحاكمة: تلعب الأسرة الحاكمة في المملكة السعودية دوراً بارزاً في الحياة السياسية فهي:

- (1) إختيار من يصبح ملكاً على البلاد.
- (2) الإطاحة بالملك وتنصيب غيره كما حدث عندما تم في خلع الملك سعود عام 1964 وتنصيب الامير فيصل ملكاً على البلاد.
- (3) يشغل أفراد الأسرة المالكة مناصب وزارية هامة كالدخالية والخارجية والأمن.
- (4) يشغل أفراد الأسرة المالكة إدارة المدن الهامة مثل الرياض، مكة والمدينة.
- (5) أفراد الأسرة المالكة ضباط على مستوى رفيع في القوات المسلحة².

رابعاً: الأعيان والعلماء (أهل الحل والعقد): ويتكون هذا الفرع من العلماء وزعماء العشائر والقبائل والقضاة ومفتي الديار السعودية ويتمتعون بنفوذ ديني وسياسي كبيرين.

¹ فوزي تيم وصالح عطا، مصدر سابق، ص ص 273-274. للاستفاضة حول مكونات النظام السعودي انظر كذلك الرشيد، مضوي، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبد الله عبد الآله النعيمي، (بيروت: دار الساقى، 2002). انظر كذلك السامرائي، حازم، الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، (الجزائر: دار الحكمة، 2001)

² فوزي تيم وصالح عطا، مصدر سابق، ص ص 277-278.

خامساً: الأسر المشاركة: وتتكون من الأسر في المملكة السعودية ولكل أسرة مصدر قوة

يختلف عن الأخرى. ومن هذه الأسر آل الشيخ، آل السديري، آل جلوي وغيره.

سادساً: التكنوقراط: وهم أصحاب الشهادات العلمية الذين يحتلون مناصب حكومية هامة،

وتأثيرهم نابع من حاجة البلاد إلى علمهم وخبرتهم التي اكتسبوها إما من خلال دراستهم في

الخارج أو من خلال خبرتهم العملية على أرض الواقع.

2.1.2.2 صنع السياسة الخارجية السعودية:-

وتخضع عملية صنع السياسة الخارجية السعودية إلى عدة عوامل، وهذه العوامل في مجملها

تحدد العلاقة السياسية السعودية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. ومن هذه العوامل:

العامل الديني، والاعتبارات الأمنية، والعوامل الجغرافية، وضمان الأمن الوطني واستقلال دول

الخليج وتحقيق التماسك بينها من خلال مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام 1981. ومن

الأسس الأخرى للسياسة الخارجية السعودية تحقيق التضامن الإسلامي، والإلتزام بقرارات الأمم

المتحدة، ويلعب الملك الدور الرئيسي برسم معالم السياسة الخارجية للملكة يعاونه في ذلك معظم

مكونات النظام السياسي السعودي بدرجات متفاوتة.

2.2.2 مكونات النظام السياسي الأمريكي وهيكلية اتخاذ القرارات السياسية

الخارجية:-

إن النظام السياسي الأمريكي نظام رئاسي، ويعتبر دستور البلاد القانون الأعلى للدولة.

والحكومة الأمريكية تحتوي فروع ثلاثة مستقلة عن بعضها البعض التشريعي والتنفيذي

والقضائي. والسلطات والصلاحيات الممنوحة لكل منها توازيها بدقة سلطات الفرعين الآخرين، وكل فرع من هذه الفروع يراقب ويضبط ما يمكن أن يقوم به الفرعان الآخرون من نشاطات تجاوزات¹.

1.2.2.2 مكونات النظام السياسي الأمريكي:

أولاً: الفرع التنفيذي: ويقف على رأس هذا الفرع الرئيس الأمريكي الذي يتخذ من البيت الأبيض مقراً لعمله. ويتكون هذا الجهاز من عدد كبير من الموظفين موزعين على أفرع تنفيذية تابعة لمؤسسة الرئاسة. يتم انتخاب الرئيس كل أربع سنوات يمكن إعادة ترشيحة للانتخاب لمرة واحدة فقط. ويعتبر الرئيس الأمريكي القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية. ويملك صلاحيات ومسؤوليات واسعة إلا أنها محددة في الدستور ومقيدة من الفروع الأخرى للحكومة².

ثانياً: الفرع التشريعي: يتكون من مجلسين منفصلين وهما: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. يمثل كل ولاية عضوين في مجلس الشيوخ ويرأسه نائب الرئيس الأمريكي. أما مجلس النواب فإن عدد أعضائه 435 عضواً بالإضافة إلى 3 أعضاء عن مدينة واشنطن العاصمة. وكلا المجلسين يتم انتخاب الأعضاء من الشعب بشكل مباشر. وبالرغم أن لكل مجلس صلاحيات تشريعية منفصلة خاصة به إلا أنه وبشكل عام تقع مسؤولية التشريعات على عاتق الكونغرس بشقيه النواب والشيوخ.

¹ Kenneth Janda and others, *The Challenge of Democracy Government in America*, (Boston: Houghton Mifflin Company, 3rd ed.), p p 418-421.

² ثيودور لوي، بنيامين جينسبرج، الحكومة الأمريكية الحرية والسلطة، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص ص 131-134.

ثالثاً: الفرع القضائي: يتألف القضاء الأمريكي من محكمة عليا وهي الأعلى درجة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي الوحيدة، التي أنشأها الدستور، ولا يحق للكونغرس إلغاؤها بينما يتمتع بحق إنشاء أو إلغاء المحاكم الأخرى مثل محاكم فدرالية لكل منطقة أو محاكم الاستئناف أو محاكم البداية. والمهمة الرئيسية للمحكمة العليا هي في الدرجة الأولى تفسير الدستور. والمهمة الأساسية للجهاز القضائي النظر في الخلافات بين الأفراد أو بين الأفراد والحكومة والقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان¹.

2.2.2.2 صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية دولة ديمقراطية لها أهدافها الإستراتيجية ولها تكتيكاتها التي بموجبها تستطيع تحقيق تلك الأهداف. لذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية لا يقوم شخص أو مؤسسة واحدة بصياغتها، بل ان هناك عدة جهات تتعاون من أجل إخراج تلك السياسة إلى حيز الوجود ومن هذه الجهات²:

- (2) مؤسسة الرئاسة وعلى رأسها الرئيس الأمريكي ومستشاريه .
- (3) وزارة الخارجية الأمريكية والكادر المختص برسم السياسات.
- (4) الكونغرس وتحديداً من خلال إقرار الموازنات لتنفيذ تلك السياسات.
- (5) مجلس الأمن القومي الذي يقدم المشورة والتوصيات بشأن المصالح الأمريكية الخارجية وكيفية حمايتها وتقديمها وازدهارها.

¹ Kenneth Janda and others: Ibid. p p 490-504.

² ثيودور لووي، بنيامين جينسبرج، مصدر سابق، ص ص 263-315.

6) جماعات المصالح، وسائل الإعلام، والرأي العام.

كل هذه الجهات تساهم في صياغة سياسة أمريكية خارجية تحفظ للدولة مكانتها ومصالحها.

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية.

أن دراسة وفهم السياسة الخارجية الأمريكية أمر ضروري لما لهذه الدولة من أهمية في النظام العالمي، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهار الإتحاد السوفيتي بحيث أصبحت القطب الأوحد في هذا النظام، فهي أقوى دولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، نتيجة لذلك اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسة خارجية تهدف إلى زيادة رقعة مناطق نفوذها من ناحية، وإضعاف نفوذ الدول المنافسة من ناحية أخرى، من خلال التحالف مع العديد من الدول الصديقة ضد الدول المنافسة والمعادية انطلاقاً من مبدأ السعي للحفاظ على مصالحها القومية. ويسعى الباحث في هذا الفصل استعراض تاريخ السياسة الأمريكية الخارجية وتطورها، وكذلك العوامل الداخلية والخارجية الهامة في صنع هذه السياسة الخارجية، كما يناقش أدوات هذه السياسة ضمن تصنيفين أساسيين هما: القوة الناعمة والقوة الصلبة.

1.3 تطور تاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

إن ظروف نشأة الولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة تركيبها السكاني (تنوعها الاجتماعي، والثقافي)، وتجربتها التاريخية، وخلفيتها الدينية واحتياجاتها الاقتصادية المتزايدة، كان لها انعكاس على ملامح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

فمنذ قيامها في أواخر القرن الثامن عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، اتجهت الحكومات الأمريكية المتعاقبة على رسم وتنفيذ سياسة خارجية بسيطة بناءً على الأطر والمبادئ العامة التي حددها واضعو الدستور الأمريكي من أهمها¹:

الإيمان بضرورة الابتعاد عن التحالفات العسكرية الشائكة خاصة مع الدول الأوروبية، ورفض مبدأ تدخل تلك الدول في الشؤون الأمريكية. والرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من دول العالم، وذلك بهدف تعزيز المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة النشاطات التجارية لها.

قام جورج واشنطن* بتحديد أهم المنطلقات الأساسية لسياسة بلاده الخارجية عندما قال: إن علاقاتنا الخارجية تقوم على أساس الابتعاد عن إقامة تحالفات دائمة مع أي جزء، وأن الخطأ الأكبر في إدارة العلاقات الدولية يكمن في تصور إمكانية قيام دولة ما بتقديم العون لدولة بصفة مستمرة.

لذلك ابتعدت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية عن إقامة تحالفات دائمة واتبعت سياسة العزلة والحياد وفقاً لمبدأ مونرو 1823 الذي أعلنته الرئيس جيمس مونرو♦ وعليه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية القرن التاسع عشر أي اهتمام حقيقي في منطقة الشرق الأوسط أو في أوروبا. ففي عام 1875 لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام مبدأ مونرو لتبرير معارضتها للمشروع الأوروبي الذي استهدف شق قناة بنما حيث قالت بأن القناة في حال بنائها لا بد من أن تخضع لسيطرة الولايات المتحدة الكاملة²، وفي عام 1904

¹ محمد عبد العزيز، صنع السياسة الأمريكية والعرب، (عمان: منشورات دار الكرمل، 1990)، ص155.

* جورج واشنطن هو الرئيس الأول للولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال تولى الحكم من 30 نيسان 1789 إلى 4 آذار 1797.

♦ جيمس مونرو تولى الحكم من 4 آذار 1817 إلى 4 آذار 1825.

² محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، مصدر سابق، ص 156-157.

أعلن الرئيس ثيودور روزفيلت*، إن الولايات المتحدة ستتدخل في شؤون دول أمريكا اللاتينية التي تثير أوضاعها وإدارتها السيئة إمكانية لجوء الدول الأوروبية إلى تدخل في شؤونها الداخلية، وهذا يعني تطويراً لمبدأ مونرو والتحول من سياسة دفاعية إلى سياسة هجومية، لحماية المصالح الأمريكية في أمريكا اللاتينية، وبالتالي تبلور مفهوم (مناطق النفوذ) وحق الدول الكبرى في حماية مناطق نفوذها عند الحاجة باعتبار ذلك إجراءً دفاعياً لإحتواء الأخطار الخارجية لحماية المصالح القومية¹. لقد وسعت الولايات المتحدة من علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم وأبرمت كثيراً من العقود التجارية، وقد ساعدها في ذلك تقاديبها الدخول كطرف في الحروب التي عاشتها القارة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر.

في مطلع القرن العشرين ومع بداية اكتشاف النفط في الشرق الأوسط، زادت الإدارة الأمريكية الاهتمام بالمصالح الاقتصادية في هذه المنطقة فقد بعث الرئيس ويليام هاورد تافت* إلى السفير الأمريكي في تركيا عام 1911م يطالبه بوجود تركيز اهتمامه على المصالح التجارية الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من المصالح الأكاديمية، واستمر اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة في منطقة الشرق الأوسط إلى أن جاءت إدارة الرئيس فرانكلين ديلاانو روزفلت* حيث توجت هذا الاهتمام في الحصول على الامتيازات الأمريكية في المملكة العربية السعودية في التقيب عن النفط في منتصف الثلاثينات، فقد كانت السعودية خارج نطاق النفوذ البريطاني والفرنسي في ذلك الوقت² وبالتالي تم لاحقاً تطوير مفهوم المصالح الحيوية والمناطق الحيوية ذات الارتباط المباشر بمفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية فعلى سبيل المثال، تعتبر

* ثيودور روزفيلت حكم من 14 أيلول 1901 إلى 4 آذار 1909م.

¹ محمد عبد العزيز ربيعي، صنع السياسة الأمريكية والعرب مصدر سابق ص 157، وكذلك السلطان، جمال، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000 (عمان: دار وائل للنشر، 2002)، ص ص 67-68.

* ويليام هاورد تافت الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية وتولى الحكم من 4 آذار 1909م إلى 4 آذار 1913م.

* فرانكلين روزفلت الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية وتولى الحكم من 4 آذار 1933 إلى 12 نيسان 1945.

² سلسلة حلقات برنامج الملك عبد العزيز بن سعود والقوى العظمى على الموقع قناة العربية الإخبارية ، www.alarabiya.net

الحكومة الأمريكية ضمان استمرار تدفق بترول الخليج العربي للدول الغربية جزءاً من "المصالح الحيوية" كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط بمواردها الطبيعية ومكانتها الإستراتيجية واحدة من "المناطق الحيوية" بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة القومية¹.

قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، شهدت الأوساط السياسية الأمريكية مناقشات حول السياسة الخارجية التي يجب أن تتبناها الإدارة الأمريكية وتتعامل على ضوءها مع الأحداث العالمية، فقد كان الوسط السياسي الأمريكي متوزعاً على اتجاهين:

الأول: ينادي بضرورة الابتعاد عن الحرب ورفض فكرة الحرب لإنهاء الحرب ويوعد الولايات المتحدة لأن تمارس دورها في القيادة الدولية على أساس قانون دولي يتولى مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

الثاني: يرى أن الولايات المتحدة من أجل أن تمارس دورها في القيادة لا بد أن تنتهج خطأً عسكرياً مؤثراً على الأحداث العالمية، بالشكل الذي يؤهلها لمواجهة أية مشكلة تهدد الأمن الأمريكي تقف بوجه المصالح الأمريكية اعتماداً على الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها الولايات الأمريكية.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية اختارت الولايات المتحدة الأمريكية الابتعاد عن الحرب الدائرة في أوروبا بشكل مباشر، لكن تطور الأحداث على الجبهات الأوروبية زاد من المخاوف الأمريكية، إذ أن هزيمة بريطانيا كانت ستتيح لدول المحور (ألمانيا، إيطاليا، اليابان) فرض حصار على الولايات المتحدة وبالتالي قدرت الولايات المتحدة وجوب دعمها لموقف دول الحلفاء (فرنسا، بريطانيا).

¹ محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية، مصدر سابق، ص 157.

وعلى الرغم من ذلك الدعم الذي أبدته الولايات المتحدة من مواقفها وتصريحاتها المساندة للحلفاء كتصريح الأطلنطي في آب 1941 إلا أنها آثرت الاستمرار في عدم التدخل في الحرب بصورة مباشرة .

إلا أن قيام اليابان بشن الهجوم الخاطف على ميناء بيرل هاربر بجزر هاواي في 7 كانون ثاني 1941 حتم على الولايات المتحدة الأمريكية التحرك لمواجهة هذه التهديدات المباشرة لأنها القومي فأعلنت في اليوم التالي الحرب على اليابان وردت دول المحور بإعلان الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثلاثة أيام¹.

وبنهاية الحرب العالمية الثانية انهارت صورة النظام الدولي الأوروبي لبروز الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي، وبدأت الخلافات بينهما بعد زوال الخطر المشترك (دول المحور) الذي كان يتهدهما كان دافعاً وراء تحالفهما خلال فترة الحرب ، وابتدأت فيما سمي الحرب الباردة بين معسكر الولايات المتحدة ومعسكر الإتحاد السوفيتي.²

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإتحاد السوفيتي قد أصبح قوة مهيمنة في معظم مناطق أوروبا الشرقية، كذلك بدء الإتحاد السوفيتي على إقامة نظم شيوعية موالية له في بولندا (بولونيا) والمجر (هنغاريا) وتشيكوسلوفاكيا (سابقاً) ورومانيا وألبانيا، كما بدأ السوفييت يتطلعون إلى بسط نفوذهم على كل من تركيا واليونان، وإزاء التهديدات السوفييتية ولا سيما لليونان وتركيا، أصدرت الإدارة الأمريكية أثناء حكم الرئيس هاري ترومان عام 1947 ما عرف بمبدأ ترومان³.

¹ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2002) ص ص 430-437.

² محمد السيد سليم، المصدر سابق، ص ص 393-495.

³ جمال السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000، مصدر سابق، ص 71.

ونتيجة تدهور الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية في دول أوروبا الغربية وعدم تمكنها من التصدي لخطر المد الشيوعي بمفردها قررت الولايات المتحدة الأمريكية* أن الوقت قد حان لتخليها عن سياسة العزلة التقليدية التي ارتبطت بقيامها لكي تتولى بنفسها مسؤولية الدفاع عن العالم الغربي وقيمه الليبرالية* في مواجهة التطلعات السوفييتية وقيمه الشيوعية وتمثلت أبرز ملامح ذلك التحول الكبير في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بإتباعها لما عرف بسياسة الاحتواء وتطبيقاً لمبدأ ترومان ضمن سياسة الاحتواء أعلنت على المستوى الاقتصادي مشروع مارشال عام 1947 من أجل إنعاش اقتصاد دول أوروبا الغربية إذ أنفقت من خلاله أموالاً طائلة على مدى ثلاث سنوات (1948-1951) إلا أنه مقابل ذلك أصبح الاقتصاد الأوروبي تحت هيمنة الاقتصاد الأمريكي¹.

أما على المستوى العسكري فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبا الغربية إلى تطويق الإتحاد السوفييتي ومناطق نفوذه بمعاهدة حلف شمال الأطلسي(الناتو) في 4 نيسان 1949 فقد أكسبت هذه المعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية أهمية وقوة للمعسكر الذي تترجمه إذ أن دول أوروبا الغربية المتقدمة وموقعها الجيوبوليتيكي من شأنها أن تمثل خط دفاع أول بالنسبة لأمريكا في مواجهة التهديدات السوفييتية، كما أن سقوط أوروبا الغربية في قبضة الشيوعية كان من شأنه أن يقلب موازين القوى لصالح الإتحاد السوفييتي، لذا حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف الدول الأوروبية إلى جانبها، وأيقن الرئيس دوايت ديفيد أيزنهاور* أن حلف الأطلسي(الناتو) يمثل عنصراً أساسياً لا غنى عنه في شبكة التحالفات الدفاعية

* خلال فترة الحرب زادت القدرة الإنتاجية للولايات المتحدة وخلق أكثر من 17 مليون وظيفة جديدة حيث قامت بإنتاج الكثير من البضائع والمعدات التي لم يكن للدول المتحالفة إنتاجها (دول الحلفاء) فقد كان اقتصاد أوروبا اقتصاد حرب وهكذا ساهمت أحداث الحرب العالمية الثانية في الإسراع في تقدم الاقتصاد الأمريكي على اقتصاديات الدول الأوروبية. ربيع، محمد عبد العزيز، مصدر سابق، ص 159.

* قامت الولايات المتحدة بدور رئيسي وحاسم في هزيمة قوى النازية وبسبب ذلك زادت قناعاتها بسلامة نظامها وقيمتها وترسخت قناعاتها أكثر بأن نظامها الديمقراطي وقيمتها الحضارية كانت من أهم عوامل تحقيق النصر العسكري والتقدم الاقتصادي، ربيع، محمد عبد العزيز، المصدر نفسه، ص 160.

¹ محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سابق، ص 161.

* ديفيد أيزنهاور الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة وتولى الحكم في 20 كانون الثاني 1953 إلى 20 كانون 1961.

الأمريكية في مواجهة التهديد الشيوعي المستمر للسلام والأمن الدوليين¹. وكرد فعل من الإتحاد السوفييتي على قيام حلف شمال الأطلسي قام بإبرام معاهدة تحالف جماعي مع دول أوروبا الشرقية الذي عرف بحلف وارسو في 14 أيار 1955².

وأتسمت إدارة الرئيس دوايت آيزنهاور في عام 1953م بإستراتيجية الأحلاف الإقليمية*، فقد شهدت الإستراتيجية الأمريكية تحولاً مهماً وتراجعاً بطيئاً عن سياسة الاحتواء التي أثبتت عدم جدواها أثناء الحرب الكورية (1950-1953) بأخرى أكثر تشدداً وهي إستراتيجية الرد (الانتقام) الشامل³، التي ارتبطت بما عرف بسياسة الحافة⁴.

إن القوة النووية التي تمتلكها الكتلتين الشرقية الاشتراكية والغربية الرأسمالية قد دفعت كليهما إلى تحاشي المواجهة المباشرة فيما بينهما، وبالتالي امتناع كل منهما للمساس بدائرة النفوذ التقليدية للآخر، أي الابتعاد عن التنافس فيما بينهما على نطاق القارة الأوروبية، ووجه كل منهما اهتمامه نحو العالم الثالث، بحكم أنه يمثل منطقة الفراغ الاستراتيجي، لكن هذا الأمر زاد من احتمالات المواجهة العسكرية بينهما، ومن هنا قام كل منهما بسياسة التحالفات مع دول العالم الثالث من أجل توسيع دوائر النفوذ لكليهما⁵.

¹ D. Mahajan, International politics since 1990, (New Delhi: S. Chand & Co., 1964), p 402-403.

² ممدوح محمد، الصراع الأمريكي السوفييتي، ص 343-352.
* من أهم الأحلاف الإقليمية، حلف جنوب شرق آسيا، وتشكل هذا الحلف في 8 أيلول 1954 في مانايلا (القلبيين) وضم كل من لباكستان والقلبين وتايلاند (سيام) وأستراليا ونيوزيلندا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. ألكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، ص 574. عادل محمد شكري، (حلف جنوب شرقي آسيا)، مجلة السياسة الدولية، العدد 60، السنة 1980 كذلك حلف بغداد، الذي تأسس في شباط 1955م على هيئة اتفاق عسكري في البداية بين العراق وتركيا ثم انضمت إليه كل من بريطانيا وباكستان وإيران والولايات المتحدة الأمريكية. للاطلاع بشكل تفصيلي انظر، ألكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المصدر نفسه، ص 548. كذلك انظر فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1997)، ص: 42-55.

³ احمد عبد الرزاق شكارا، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات، (دبي: مطبعة كاظم، 1985م) ص ص: 63-82، كذلك هالبرن، مورتن، الاستراتيجيه العسكرية المعاصرة، ترجمة سليم شاكر الأمامي، (بغداد: مكتبة النهضة، 1987) ص 59-60.

⁴ ممدوح محمود، سياسات التحالف الدولي، مصدر سابق، ص 107.
⁵ جمال السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000م، مصدر سابق، ص ص 76-77. كذلك انظر الفاروق، عمر، قوة الدولة، دراسات جيوسراتيجية، (القاهرة: مكتبة مديولي، 1992) ص ص 45-46.

وبعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الراض له، بدأت الولايات المتحدة بإعادة النظر تجاه منطقة الشرق الأوسط تبعاً لشعورها بنشوء الفراغ في المنطقة من جراء تراجع النفوذ البريطاني، والرغبة باتخاذ موقف أكثر حزمًا مع الاتحاد السوفيتي، وتعزيزاً لسياستها التي جسدها مبدأ ترومان في العام 1947م أصدر الكونغرس الأمريكي في 5 كانون الثاني 1957م القرار الداعي إلى نشر السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الذي عرف فيما بعد "بمبدأ أيزنهاور للمليء الفراغ"¹.

وارتكزت سياسة مليء الفراغ على أداتين رئيسيتين :

1. المساعدات العسكرية: لتمكين دول الشرق الأوسط من صد أي عدوان خارجي أو محاولات للتخريب والثورة.*

2. المساعدات الاقتصادية : لدعم أنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط.

وفي أوائل عام 1961 تسلم الرئيس جون كينيدي الحكم في وقت شهد عظمة الولايات المتحدة وتفوقها الاقتصادي والعسكري والعلمي والتكنولوجي على كافة دول العالم وفي نفس الوقت شهد أفول نجم الاستعمار الأوروبي التقليدي وتزايد إعداد الدول الإفريقية والآسيوية التي حصلت على استقلالها. لذا استمر جون كينيدي إلى حد ما بسياسة الرد الشامل لكن بشيء من المرونة في التعامل فسميت بسياسة الرد المرن، وأعلن جون كينيدي أن عقد الستينات سيكون عقد التنمية واتجه التركيز على المعونات الاقتصادية وتم في عام 1961 إنشاء وكالة التنمية الدولية كجهاز تابع لوزارة الخارجية الأمريكية، لكن اغتيال جون كينيدي عام 1963 وبالترام

¹ إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير، (الكويت، مؤسسة كاظمة، 1983) ص ص 15-16، كذلك انظر مهنا، محمد نصر ومعروف، خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط (القاهرة : مطبعة غريب، 1983).

* تدخلت الولايات المتحدة في الأزمة الأردنية عام 1957، وكذلك في الأزمة السورية في صيف عام 1957م، والأزمة اللبنانية عام 1958، وفي إعادة حكم الشاه والإطاحة بحكومة مصدق في إيران عام 1953. للاطلاع أكثر انظر جرجس، فواز، مصدر سابق، ص 124-180.

مع ازدياد التورط الأمريكي في فيتنام وارتفاع الإنفاق العسكري الأمريكي أعاد التنافس بين المعسكرين الاشتراكي الشرقي والرأسمالي الغربي بشكل قوي¹.

إن السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الستينيات والسبعينيات في العموم اتسمت بشكل واضح اعتمادها على مبدأ الحرب بالنيابة*، أو ما سمي فيما بعد بمبدأ نيكسون، وهذا يعني أن الإستراتيجية الأمريكية أصبحت تعتمد على مشاركة أصدقائها وحلفائها في مناطق العالم وبشكل معلن في تأمين الأمن والاستقرار الإقليمي وعليه فإن الولايات المتحدة يجب أن تدعم الإمكانيات والقدرات العسكرية لهذه الدول الحليفة، أي أن الولايات المتحدة بناءً على مبدأ نيكسون أصبحت تعتمد سياسة المشاركة للحد من الدور العسكري المباشر في العالم ودفع القوى المحلية الحليفة لتحمل جزءاً من عبء الدفاع عن الإيديولوجية والمصالح الرأسمالية².

وعلى الرغم من أن المبدأ يشكل تراجعاً في توجيهات السياسة الأمريكية السابقة إلا أنه لا يعني العودة إلى سياسة العزلة كما يصفها بعض السياسيين بل مجرد تغيير في أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع المشكلات الدولية³.

وشهد عقد السبعينات تراجع نسبي في قوة الولايات المتحدة الاقتصادية وهيمنتها الدولية واتجاهها بوجه عام نحو العزلة السياسية ويرجع أسباب ذلك إلى⁴:

1. اضطراب الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون عام 1971 إلى خفض قيمة الدولار وفك ارتباطه بالذهب.

¹ امحمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، مصدر سابق، ص 162-163
* على سبيل المثال لقد أنابت إيران خلال الستينيات والسبعينات بالتدخل في عمان إلى جانب الحكومة لقمع ثورة ظفار وكذلك لعبت إيران دوراً مهماً في منطقة الخليج العربي لتأمين المصالح الأمريكية، وكذلك بالنسبة لإسرائيل فقد أنابت عن الولايات المتحدة في تأمين المنطقة فقد شنت حرب عام 1967 م بدعم أمريكي. وكذلك حرب اليمن في الستينات بين الملكيين والجمهوريين.

² جمال السلطان، مصدر سابق، ص 84

³ جمال السلطان، مصدر سابق، ص 88

⁴ محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الخارجية والعرب، مصدر سابق، ص 166

2. ارتفاع معدلات التضخم ودخول الاقتصاد الأمريكي حالة من الركود بعد ارتفاع أسعار النفط عام 1973م.

3. خسارة الولايات المتحدة في حرب فيتنام مما دفع الكونغرس بتحديد صلاحيات الرئيس في مجال السياسة الخارجية.

4. فضيحة وترغيت واستقالة الرئيس نيكسون.

جاء الرئيس جيمي كارتر (1976-1985)* وإعلانه عن التعديل في السياسة القديمة وإعادة بنائها على أسس جديدة، فقد قامت سياسته على أساس خفض ميزانية الدفاع وحل المشاكل الدولية بالطرق الدبلوماسية والعودة إلى التركيز على معونات التنمية في مقابل المعونات العسكرية والأمنية، والوقوف الى جانب حقوق الإنسان وترسيخ مفهوم الوفاق الدولي¹.

في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس جيمي كارتر شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تغييراً جذرياً بسبب الأحداث الإقليمية في الشرق الأوسط، فقد سقط حكم الشاه في إيران عام 1979م وكذلك قام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان، هذان الحدثان جعلتا الولايات المتحدة وحلفائها يفكرون مجدداً بخطر الأطماع السوفيتية وخصوصاً في منطقة الخليج، وبالتالي قام الرئيس جيمي كارتر بإصدار إعلانه الخاص بمنطقة الخليج ولقد جاء في ذلك الإعلان والذي أطلق عليه مبدأ كارتر: (إن الولايات المتحدة تلتزم بالدفاع عن دول الخليج في حال تعرضها لخطر خارجي، وإنها ستستخدم كل الوسائل الممكنة بما في ذلك القوة العسكرية لحماية تلك المنطقة (سواء من خطر الثورة الإيرانية الوليدة أو الخطر السوفيتي))².

* جيمي كارتر الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة تولى الحكم من 20 كانون الثاني 1977 الى 20 كانون الثاني 1981م
¹ جمال السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 167.
² جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع، التدخل الأمريكي في الخليج، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، 1983) ص 3. كذلك ربيع، محمد عبد العزيز، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 168.

إن سقوط الشاه في إيران عام 1979 أدى إلى سقوط مبدأ نيكسون وبالتالي انتقلت الإستراتيجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس جيمي كارتر إلى إسقاط دور القوى الإقليمية التي لا تستطيع الإدارة الأمريكية الاعتماد عليها واستبدال دورها المباشر بدور غير مباشر تلعبه في تأمين محطات وقواعد إقليمية مترابطة من أجل تسهيل تدخل (قوات التدخل السريع) في المنطقة¹ فقد قام الرئيس جيمي كارتر بزيادة ميزانية وزارة الدفاع وإعطاء أهمية خاصة لبرامج إعادة بناء القوات العسكرية وإنشاء مجموعات التدخل السريع وتحديث الأسلحة الأمريكية، أما الكونغرس فقد قام برفض التصديق على اتفاقية (سولت 2)² للحد من انتشار الأسلحة النووية، وهكذا عادت أجواء الحرب الباردة من جديد بزخم أقوى³.

عندما تسلم الرئيس رونالد ريغان* الحكم في أوائل 1981 أعلن شعار (السلام من خلال القوة)* ويعني ذلك إن السلام في العالم لا يمكن إن يتحقق إلا من خلال القوة وإن الحصول على القوة يحتم العودة إلى الاستثمار المكثف في القوات المسلحة، وبالفعل قام الرئيس ريغان برفع ميزانية الدفاع الأمريكية⁴ وتطوير عمل هيئات قوات الانتشار السريع من خلال عمل مشترك مع دول حليفة مثل فرنسا وبريطانيا وجعلها قوات متعددة الجنسيات تتولى حماية المصالح الغربية المشتركة في الشرق الأوسط بشكل عام⁵، وقام الرئيس ريغان بإتباع سياسة خارجية تقوم على المواجهة وتقليص دور المفاوضات الدبلوماسية، فقد عمل على تطوير مبدأ

¹ جمال السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 91.

² انظر الاتفاقيات والمعاهدات أثناء الحرب الباردة على موقع مقاتل من الصحراء www.moqatel.com

³ محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، مصدر سابق، ص 168-169

* رونالد ويلسون ريغان الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية تولى الحكم من 20 كانون الثاني 1981 إلى 20 كانون الثاني 1989 م.

* لقد عمدت إدارة ريغان إلى تقوية وجودها العسكري البحري من خلال تقوية قاعدة ديغوغارسيا في المحيط الهندي والأسطول الأمريكي الخامس في المحيط الهندي كذلك وقوة الشرق الأوسط العاملة في بحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر والأسطول السادس الأمريكي في المتوسط بعناصر الحركة والتأثير والفعالية مع التركيز على إنشاء ما يسمى "القوات المركزية الأمريكية" والعمل على نشر هذه القوات في حالة الطوارئ علاوة على مساعدة المنطقة عسكرياً. الرمضاني، مازن، (مجلس التعاون الخليجي والأمن في الخليج العربي)، مجلة الأمن القومي، العدد 3، السنة 1985، ص 172.

⁴ ربيع، مصدر سابق، ص 169.

⁵ جمال السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص ص 99-100.

كارتر ليصبح التزاماً أمريكياً بالوقوف إلى جانب الدول الخليجية العربية، في حال تعرضها لخطر خارجي أو داخلي، من شأنه تهديد مصالح الولايات المتحدة الحيوية والإخلال بموازين القوى، وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فقد أعاد سياسة الولايات المتحدة الخارجية لتصبح أكثر عداءً له ولقبها بإمبراطورية الشر، وبالتالي فتح المجال لأجواء سباق التسلح وإدخال العالم عموماً والشرق الأوسط خصوصاً إلى المواجهة العسكرية مجدداً¹.

وفي عقد التسعينات وضعت إدارة الرئيس جورج بوش خطة للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط على أساس إن أية قوة اقتصادية لن تستطيع أن تحقق قوتها دون الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ومن يسيطر على نفط هذه المنطقة سوف يسيطر على مصادر القوة الاقتصادية، وقد تعمقت هذه الفكرة مع تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991م بحيث أصبحت الولايات المتحدة القطب المهيمن على السياسة الدولية، الأمر الذي مكنها من ترجمة سياستها في مناطق العالم، فقد قامت الولايات المتحدة عام 1991م بقيادة تحالف دولي ضد العراق وشنت ما عرف بحرب الخليج الثانية لتحرير الكويت، وفي خريف عام 1991م حققت الولايات المتحدة قسماً آخر من إستراتيجيتها من خلال جمع أطراف النزاع العربي - الإسرائيلي في مؤتمر مدريد².

إما سياسة إدارة الرئيس بل كلينتون (1993-2000) * فقد ركزت على مسألتين:

1. الاحتواء المزدوج للعراق وإيران .

2. العمل على تحقيق سلام عربي - إسرائيلي .

¹ محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سابق، ص170.

* جورج هيربيرت واكر بوش الرئيس الحادي والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية تولى الحكم من 20 كانون الثاني 1989 إلى 20 كانون الثاني 1993م.

² جمال السلطان، مصدر سابق، ص ص 108-113.

* ويليام بل جيفرسون كلينتون الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية تولى الحكم من 20 كانون الثاني 1993 إلى 20 كانون الثاني 2001.

2.3 عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

إن موضوع صنع السياسة الخارجية الأمريكية مثير للاهتمام ذلك لأن صنعها يؤثر إيجابياً أو سلبياً على بقاع مختلفة من العالم، تمشياً مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في تلك البقعة الجغرافية. أن السياسة الخارجية الأمريكية سياسة مؤسسات تشمل الفرع التشريعي ومؤسسة الرئاسة كجهات رسمية فاعلة في صنع وصياغة تلك السياسات. كما أن جهات أخرى غير رسمية مؤثرة في صناعة تلك السياسة على سبيل المثال لا حصر مجموعات المصالح، الإعلام، والرأي العام.

1.2.3 العوامل الرسمية:-

وقبل الدخول في تحديد هذه العوامل المتمثلة في مؤسستي الرئاسة والكونغرس لا بد من الإشارة إلى العلاقة المتداخلة بين هاتين المؤسستين في صنع السياسة الخارجية. ولعل الشكل التالي يوضح بشكل جلي تلك التداخلات ويوضح هذه العلاقة.

الشكل (1.3) سلطات كل من الرئاسة والكونغرس¹

الكونغرس	الرئيس	
إعلان الحرب.	الرئيس الأعلى للقوات المسلحة.	• حالة الحرب.
التصديق عليها بواقع ثلثي مجلس النواب.	التفاوض بشأنها.	• المعاهدات.
التصديق على هذه التعيينات (مجلس الشيوخ).	ترشيح المسؤولين ذوي المراتب العليا.	• التعيينات.
التصديق عليها.	التفاوض والترشيح.	• التجارة الخارجية، اتفاقيات
تشريعية والمراقبة والتحري حول تنفيذ السياسات.	تنفيذية، الفيتو.	• سلطات عامة.

1.1.2.3 دور المؤسسة التشريعية (الكونغرس)

يعتقد الكثير من الباحثين في السياسة الخارجية الأمريكية أن المؤسسة التشريعية تلعب دوراً داعماً في صنع وتطبيق السياسة الخارجية الأمريكية، لكن في حقيقة الأمر تلعب المؤسسة التشريعية، دوراً مهماً في التأكد من أن القوانين التي يشرعها يتم تنفيذها بصدق وكذلك متابعة

¹ Bruce W. Jentleson, American Foreign Policy: The dynamics of choice in the 21st Century, (New York: W.W. Norton, 2nd edition, 2004): P. 34.

نشاطات الأمور العسكرية والدبلوماسية¹. وهذه النشاطات تهدف أساساً لمنع الأخطاء التي قد يرتكبها الجهاز التنفيذي والتي من المحتمل أن تخرج عن السيطرة وتؤدي إلى كوارث أو فضائح. بالإضافة إلى وجود ادوار أخرى للمؤسسة التشريعية منها تشكيل لجان فرعية من النواب لمتابعة أمور السياسة الخارجية ومقدرة بعض المشرعين التأثير على السياسة الخارجية من خلال تغيير الأنماط والتفكير لدى صناع السياسة والرأي العام في القضايا الدولية². وقد اصدر الكونغرس العديد من التشريعات التي دعمت دوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية أذكر منها بعض الأمثلة:

1. تعديل قانون كوبر تشرتش (1971) - يشترط عدم استغلال الأموال في إرسال القوات الأمريكية إلى كل من لاوس وتايلاند.
2. قرار سلطة إعلان الحرب (1973) - يطالب الرئيس باطلاع الكونغرس في غضون 48 ساعة بإرسال أية قوات أمريكية للحرب وإقراره بأن القوات يتم سحبها بعد ستين يوماً إلا إذا صوت الكونغرس بالموافقة على إعلان الحرب.
3. تعديل بولاند لقانون المخصصات الدفاعية (1982) - يحظر استغلال وكالة المخابرات المركزية أو وزارة الدفاع للأموال التي تقدمها هذه الإجراءات التخصصية في تجهيز معدات عسكرية أو تدريب عسكري أو أي دعم آخر للإطاحة بحكومة نيكاراغوا³.

¹ Norman J. Ornstein and Mann E. Thomas, "When congress checks out", Foreign Affairs, Vol. 85, No. 6 (November/December 2006): P. 67

² Robert David Johnson, Congress and the Cold War, (New York: Cambridge University Press, 2006): XXII

³ تشالز كيجليو و يوجني يتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة المشروع القومي للترجمة إشراف جابر

كما كان للكونغرس وتشريعاته تأثير على منطقة الشرق الأوسط ومثال ذلك اتخاذ قرارات بالفترة 1984 - 1988 بمعارضة طلبات مشتريات الأسلحة التي تقدمت بها بعض الدول العربية وخاصة الأردن والسعودية والكويت وفرض شروط على المعونات الأمريكية لكي تتسجم مع مصالحها القومية¹.

2.1.2.3 دور مؤسسة الرئاسة:-

دور الرئيس مرهون بمصادقة المؤسسة التشريعية على السياسات التي يضعها إلا أن هناك ممارسات للرئيس لم ينص عليها الدستور الأمريكي، خاصة في فترات الأزمات والحالات الطارئة. وارتبطت أهمية الرئيس ومكانته وسلطاته بمدى انسجام سياسته مع مكونات صنع السياسة الخارجية الأخرى كالكونغرس أو المكونات غير الرسمية الفاعلة في صنع تلك السياسة كالرأي العام والإعلام إن الدور المركزي الذي يلعبه الرئيس في السياسة الخارجية نابع من اعتبارات أهمها الفاعلية والصبر وضمان السرية². ويرى بعض الخبراء في السياسة الأمريكية أن هناك تأييدا كبيرا لشخصية الرئيس وخلفياته السياسية وأسلوبه في اتخاذ القرارات وصنع السياسات تأييدا على تطبيق تلك السياسة الخارجية ويقدمون أمثلة تاريخية حول بعض الرؤساء وأساليب تعاملهم مع القضايا الدولية بناء على أنماطهم التفكيرية³. لا يقوم الرئيس بمفرده بصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة بل أن هناك وزارة الخارجية ووزارة الدفاع مجلس الأمن القومي وجهاز المخابرات المركزية CIA يعاون الرئيس في صنع وتطبيق هذه السياسة.

¹ د. عبد العزيز محمد ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، (عمان، منشورات دار الكرمل، 1990)، ص20.

² Ishtaiq Hossain and moh'd Mohsen Saleh, American Foreign Policy and The Muslim World (Beirut-Lebanon, Al-Zaytouna Centre for students and Consultations, 2009), p45

³ تشالز كيجليو و يوجني يتكوف، مصدر سابق، ص 187-222.

3.1.2.3 وزارة الخارجية :-

يجمع الباحثون على أنه بالإضافة إلى دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية، فإنها تنفذ وتطبق هذا السياسة، ولها العديد من الأدوار مثل حماية حقوق الأمريكيين في الخارج، إدارة المفاوضات مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والدعاية لأمريكا ولنظامها السياسي والاقتصادي، وقيمتها الحضارية، وكذلك ترويج البضائع الأمريكية سواء الصناعية أو الزراعية أو التكنولوجية كما أنها تدير السفارات والممثلات حول العالم وتقوم بجمع معلومات سرية حول التوجهات سواء في الدول الصديقة أو المعادية وتعتمد فاعلية وزارة الخارجية على مدى العلاقة ما بين الوزير وما بين الرئيس. في الماضي لم يكن للوزارة ثقل يذكر في صنع وتطبيق السياسة الخارجية¹. وفي التاريخ الأمريكي الحديث شواهد وأمثلة على فاعلية وقوة وزارة الخارجية.

4.1.2.3 وزارة الدفاع :-

تعتبر الجهة المسؤولة عن بناء وإعداد القوات المسلحة، وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في العالم، وتلعب الوزارة انطلاقا من هذه المهمة دوراً بالغ الأهمية في صياغة السياسة الخارجية للدولة. ومثال ذلك دورها وتأثيرها في الحرب على طالبان وأفغانستان، وحرب الخليج الثانية والثالثة والحرب على الإرهاب. إن ما يؤهل وزارة الدفاع للقيام بدور فاعل في السياسة الخارجية الأمريكية هو دور القوة العسكرية في إستراتيجية أمريكا الأمنية² كما أن الوزارة تقوم بعمليات تدريب وتجهيز جيوش دول صديقة وتعمل من خلال ذلك على تمرير السياسة والقيم

¹ Crosby H., (Too At Home Abroad), Washington Quarterly, Vol. 23, No. 9 (September 1991), p. 213.

² عبد العزيز محمد ربيع، مصدر سابق، ص39.

والمبادئ الأمريكية. أن دور هذه الوزارة يفرض نفسه على صانع القرار السياسي ذلك لأنها الجهة القادرة على حماية مصالح الولايات المتحدة القومية وهيبتها خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية.

5.1.2.3 مجلس الأمن القومي :-

نشأ هذا المجلس عام 1947 ، وصمم أساسا لمراجعة قضايا السياسة الخارجية بوجود الرئيس، ويتكون المجلس من المسؤولين الرئيسيين في الفرع التنفيذي¹ ويتألف من الرئيس ونائبه ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووزراء آخرين من الفرع التنفيذي وكذلك من قادة الأذرع العسكرية والأمنية حسب ما يراه الرئيس مناسبا. ويوضح الشكل (2) المهام التي يتوجب على هذا المجلس القيام بها، وما هو ممكن وكذلك المهام غير المسموح بها، والتي مارسها المجلس مما تسبب بتوجيه انتقادات داخل المجتمع الأمر.

الشكل (2.3) مجلس الأمن القومي: الوصف الوظيفي¹

لا (خارج إطار القيادة)	ممکن (ممکن باعتدال)	نعم (داخل الإدارة)
<ul style="list-style-type: none"> ❖ ممارسة مفاوضات دبلوماسية مباشرة. ❖ التكليف للقيام بعمليات. والمتحدث الرسمي محامي وكشوف للعامّة (إلا إذا أراد الرئيس ذلك) ❖ صنع قرارات سياسية 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ نصح مباشر ودفاع عن تلك السياسة. ❖ تشجيع الدفاع والنصح والتنسيق في المعلومات. التواصل مع الإعلام أعضاء الكونغرس ومسئول السياسة الخارجي. 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تقديم تقارير للرئيس حول إدارته للسياسة الخارجية. ❖ تحليل القضايا ووضع خيارات مثل:- 1- طلب معلومات استخبارية. 2- طلب دراسات معمقة. ❖ إدارة ومعالجة قرارات الرئيس ❖ مناقشة قرارات الرئيس ومراقبة تنفيذها وتطبيقها. ❖ إدارة أزمات، وعمليات لها علاقة بالأمن القومي.

¹ Destler I.M., "National Security Management: What President Have Wrought", Political Science Quarterly, Vol. 95, No. 4 (Winter, 1980-1981): P. 577.

ويرى العديد من الكتاب أن دور مجلس الأمن القومي الأمريكي قد تجاوز مهامه الأصلية، وأصبح يعد شريكا فعالا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح حسب ما ذهب إليه بعضهم ومنهم ديفيد روثكوبف وغيره، أن هذا المجلس أصبح اللجنة ((التي تدير أمور العالم))¹.

2.2.3 العوامل غير الرسمية:-

تلعب هذه العوامل دورا أساسيا في بلورة السياسة الخارجية الأمريكية وكان لها أثرا كبيرا في تحديد معالم بعض أوجه هذه السياسة الخارجية، ومن أهمها جماعات المصالح والرأي العام ووسائل الإعلام.

1.2.2.3 جماعات المصالح:-

تعرف هذه الجماعات على أنها أفراد تجمعهم أهداف ومصالح مشتركة ولهؤلاء الأفراد هيكل تنظيمي يشكل جماعة ضاغطة ويسعى للتأثير على العملية السياسية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها² وليس الوصول للحكم. وتمتاز هذه الجماعات بعدة سمات منها: أن صراعها للتأثير سلمي ودائم وحتمي تحقيقا لمصالحها وتعمل هذه الجماعات بالعلن وتستخدم الضغط والتأثير على صانعي القرار، وتختلف هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية في أنها تركز على ضمان

¹ Ishtaiq Hossain and moh'd Mohsen Saleh, Ibid, P.43.

² Kenneth Janda, and others, The Challenge of Democracy Government in America, (U.S.A, Houghton Mifflin Company, 3rd edition, 1992), P. 339.

مصالح أعضائها دون الاهتمام بتبؤ المناصب السياسية العامة، بعكس الأحزاب التي تسعى للوصول إلى الحكم وتسيير شؤون البلاد¹.

وتسعى جماعات المصالح لان يكون لها دور مؤثر في رسم السياسة الخارجية بعدة طرق أهمها: ((صياغة وجهات النظر المتعلقة بتلك القضية والتأثير على مجريات النقاش وكذلك الإشراف السياسي))². ويزداد تأثير الجماعات المصالح بتزايد أعضائها وقوة قيادتها وخبرتها وتنظيمها وتوزيعها الجغرافي وقوتها الاقتصادية، وتهدف الى تعطيل البرامج والسياسات التي تتعارض مع مصالحها، اقتراح قوانين واستغلال مواسم الانتخابات³. وتلعب هذه الجماعات دورا بارزا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، ومثال على ذلك، الدور الذي تلعبه الايباك داخل المؤسسة السياسية الأمريكية لصنع سياسات مؤيده وداعمة لدولة إسرائيل، وبالرغم من أن ظاهرة جماعات المصالح ظاهرة ايجابية وتخدم الديمقراطية والتعددية، إلا أنها لا تخلو من السلبيات، حيث ذهب بعض الكتاب إلى اعتبارها لجماعات أنانية تنتشر اللامساواة، وتعاني من مشكلة التمثيل وتفكك العملية السياسية، وأن هناك أفراد مستفيدين مجانا منها⁴.

2.2.2.3 الرأي العام:

الرأي العام هو رأي عامة الشعب، هذا الرأي هو مزيج من المثالية والسعي وراء المصلحة العامة⁵، وتسعى وسائل الإعلام للتأثير على الرأي العام بطرح أفكار ومبادئ معينة تهدف إلى

¹ Ishtaiq Hossain and moh'd Mohsen Saleh, Ibid, P.33.

² جونشان آلترمان، صنع السياسة الخارجية الأمريكية، (واشنطن، إصدارات وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب برنامج الإعلام الخارجي)، ص11.

³ عبد العزيز محمد ربيع، مصدر سابق، ص. 11.

⁴ Brigid Harrison, American Democracy Now, (Boston: Mcgraw-Hill Publisher, 2008), P. 586.

⁵ Benjamin Ginsberg, The Captive Public: How Mass Public Opinion Promote State Power, (New York: Basic Book, 1986), review in Political Science Quarterly, (Spring 1987), P. 129.

خدمة أجندهم ومصالحهم. وهذا ما حدث في الهجمة الإعلامية على العراق لإقناع الرأي العام بضرورة شن حرب لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين بحجة أنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل.

وهناك إجماع بين المتقنين على القول أن للرأي العام تأثير ملحوظ على السياسة الخارجية الأمريكية ، ذلك لأن الرئيس الأمريكي يعتمد أساسا على الانتخابات إما لإعادة انتخابه أو لإنتخاب أعضاء حزبه في الكونغرس، والرأي العام فعال أكثر في حالة الظروف غير العادية. كما حدث في حرب فيتنام، وحرب العراق، وفي أي حالة تمس المواطن الأمريكي بشكل مباشر. وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن الأمريكيين كانوا أكثر اهتماما بقضايا السياسة الخارجية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينات تقريبا¹. ويلعب الرئيس بحكم موقعه دورا بارزا في التأثير على الرأي العام، وهذا يعزز قدرته على إدارة السياسة الخارجية، واتخاذ القرارات الصعبة خدمة للبلاد وتكريسا لمكانة الولايات المتحدة دوليا. وأصبح بإمكان الرئيس في الأحوال العادية الاعتماد على دعم ما لا يقل عن 50 في المائة من الشعب لأي قرار يتعلق بالسياسة الخارجية² وهذا يؤكد الرأي القائل بأن الرأي العام مؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن هذا الرأي العام غير ثابت وغير متتابع، ويظهر في الحالات الطارئة³.

ومثال على توجهات الرأي العام وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية. ما بعد أحداث 11-09-2001، إذ أيد الرأي العام الأمريكي التوجهات السياسية للرئيس جورج دبليو بوش في شن حرب ضد الإرهاب، إلا أن هذا الرأي العام تراجع بعد ذلك في العام 2004. والدليل على ذلك

¹ John E. Rielly, American Opinion: Continuity not Reaganism, Foreign Policy, No. 50, (Spring 1983), P. 88.

² Daniel Yankelovich, Farwell To President Knows Best, Foreign Policy Affairs, American and the world, 1987, P.670.

³ See: Gabriel Almond, The American People and Foreign Policy, (New York Praeger, 1950); and Hans S. Morgenthau, Politics Among Nations, 5th edition, (New York: Knopf, 1973).

الاستطلاع الذي أجرته مجلة الشؤون الخارجية بتاريخ 19-07-2004، وكان على شكل استبيان وزع على 2009 شخص من ولايات مختلفة وكانت أهم نتائجه على النحو التالي: قال 59% أن الرئيس جورج بوش تسرع باستخدام القوة ضد العراق ولم يستتخذ الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة، وقال 37% أن الولايات المتحدة لم تبدي اهتماما لائقا لآراء وتوجهات الحلفاء خلال ممارستها لسياستها الخارجية¹. وهذا الاستطلاع يظهر بوضوح أهمية الرأي العام الأمريكي، وضرورة التأكد من توجهاته عند صنع السياسة الخارجية خاصة في الحالات الطارئة.

3.2.2.3 وسائل الإعلام:-

ضمن الدستور الأمريكي حرية الصحافة والتعبير، إلا أنه ومع تقدم الدولة وتطورها خضعت هذه الحرية لمحددات وضوابط، فحدت من حريتها المطلقة في عملية النشر والنقاش، فالقضايا التي تسمى الأمن القومي الأمريكي لا تناقش، وكذلك البرامج النووية، ومصادر المعلومات السرية التي يتم تجنيدها. كما أن الإعلام الأمريكي مجبر على عدم التحيز أو التعصب وعليه عرض الآراء والمعتقدات وعرض نقيضها.

وتغطي وسائل الإعلام الأمريكية النشاطات والأخبار لقيادات المجتمع سواء الحكومي أو غير الحكومي، وتغطي قضايا اجتماعية كالجريمة والمخدرات، وتبادل خلق رأي عام لمعالجتها².

إن مصادر المعلومات الأساسية لوسائل الإعلام الأجهزة الحكومية لذا فإن معظم السياسات الخارجية للحكومة تحظى بدعم تلك الوسائل، وتشكل هذه النقطة تحديدا في أحد أوجهها نقطة انتقاد لتلك الوسائل حيث إنها أحيانا تعجز عن انتقادها حتى تتستر على الحقائق. والأمريكيون

¹ Foreign Policy Attitude Now Driven by 9-11 and Iraq, (Washington, D.C., Pew Research Center, 18 August, 2004)

² Kennet Janda, Ibid, P. 214.

على الغالب لا يهتمون بأخبار السياسة الخارجية، ولا يتذكرون معظم الأحداث حتى بعد قيام التلفزيون بنقلها لساعات قليلة¹.

ويلعب الإعلام دوراً بارزاً في توجيه الرأي العام نحو قضايا معينة وخاصة في عملية انتخاب المرشحين للمناصب العامة، ذلك لأن هؤلاء الأشخاص يستغلون الإعلام وخاصة التلفاز في تقديم برامجهم ووعودهم واستمالة الرأي العام لصالحهم.

وبالرغم من النفوذ الواسع لوسائل الإعلام، إلا أنه لا يهتم إلا بالقضايا ذات العلاقة بأمن أمريكا، وأمن حلفائها من الأوروبيين والإسرائيليين، ويزيد الاهتمام بسبب تدخل أمريكا وقيامها بإرسال قوات أمريكية أو معونات عسكرية لمناطق الصراع². وهذا ما حدث عملياً عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان والعراق وأفغانستان والبوسنة وفي الخليج العربي.

ومع التقدم التكنولوجي وسرعة نقل وتبادل المعلومات، أصبحت وسائل الإعلام أداة من أدوات صنع السياسة عن طريق خلق رأي عام مؤيد لصنع سياسة خارجية، كما أنها أداة تنفيذ وتمير لهذه السياسة، عن طريق الترويج لها إعلامياً، وتسويقها محلياً ودولياً³.

ويتفق (فيليب جابلين في كتابه "الإعلام والسياسة الخارجية" مع هذا الرأي الداعم لدور وسائل الإعلام في صنع السياسة الخارجية الأمريكية)⁴.

¹ Dam Bonafede, The President and the Executive Branch: Vital Centre of Action, (Washington, D.C.: Press and publications services, (1985), P.1

² عبد العزيز محمد ربيع، مصدر سابق، ص 81.

³ سلام خطاب نصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، (العراق: دار شؤون الثقافة العامة، وزارة الثقافة والإعلام، 2000)، ص 117.

⁴ سلام خطاب نصري، مصدر سابق، ص 135.

3.3. أدوات السياسة الخارجية الأمريكية:-

تشكل أدوات تنفيذ السياسة الخارجية إطار عام لأنماط السلوك الثقافي للدولة، وتسعى من خلال استخدام هذه الأدوات إلى تحقيق أهداف أو الحفاظ على مصالح قومية إستراتيجية يميل معظم المؤلفين إلى اعتبار الدبلوماسية والمساعدات المالية والقوة العسكرية هي أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، ويميل الباحثون إلى تقسيم هذه الأدوات إلى تصنيفين رئيسيين هما القوة الناعمة والقوة الصلبة، ويتضمن كل تصنيف في ثناياه بعض تقسيمات المؤلفين سابقة الذكر. تعتمد النظرية الواقعية على القوة الصلبة، بينما تعتمد النظرية المثالية على القوة الناعمة.

1.3.3 القوة الناعمة:-

يعرف جوزيف س. ناي القوة الناعمة بأنها ((القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال))¹. وهي عكس القوة الصلبة والتي تعتمد أساسا على الإرغام والوسائل العسكرية ووسائل الضغط الاقتصادي. وامتلاك الدولة للقوة الناعمة يجعل رغبات الآخرين منفتحة مع ما تصبو إلى تحقيقه من أهداف، وتنتشر من خلال استخدامها القيم والأفكار التي ترغب من الآخرين تبنيها. ويرى جوزيف ناي ((هناك بلدانا أخرى معجبة بمثله، وتحذو حذوه، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار والانفتاح وتريد أن تتبعه))².

للقوة الناعمة العديد من المصادر يمكن استغلالها جميعها ويمكن وأن يكون لها ثمار مجدية وإن كانت ليست فورية، ومن أهم مصادرها:- الأعلام، الراديو، الموسيقى، الرياضة، الملابس،

¹ Nye S. Joseph, soft power: The Means to Success in World Politics (United States, Public Affairs, 2004), P.12

² Nye S. Joseph, Ibid., P.24

ألاكل، والحوارات الدينية، والمساعدات الاقتصادية لقضايا بيئية تنموية واجتماعية، التبادل الثقافي، الدبلوماسية التي تقوم على الاتصالات اليومية والإستراتيجية والعلاقات الدائمة.

ويرى جوزيف ناي أهمية بالغة للتبادل الثقافي وزيادة المنح الدراسية ويؤكد ((أهم شيء هو تطوير إستراتيجية بعيدة الأمد للمبادلات الثقافية والتعليمية التي تنمي مجتمعا مدنيا أغنى وأخصب، وأكثر انفتاحا في بلدان الشرق الأوسط. إن أكثر الناطقين باسم الولايات المتحدة فاعلية وتأثيرا ليسوا هم الأمريكيون بل وكلاؤهم من أهل البلاد الأصليين الذين يفهمون فضائل أمريكا وعيوبها))¹.

أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الكثير من مصادر القوة الناعمة وأن الاستخدام السياسي لهذه المصادر تفاوت من مرحلة إلى أخرى، ويرى أن أهم تلك المصادر يكمن في الأمور التالية:-

1.1.3.3 الدبلوماسية العامة:-

تهدف هذه الدبلوماسية العامة مخاطبة الشعوب والرأي العام فيها عن طريق أطياف المجتمع المتواجد في تلك الدولة، وتشمل كل الجوانب والأنشطة التي تتخرب فيها الخارجية الأمريكية بهدف رعاية المصالح القومية الأمريكية، على الصعد الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك جوانب الإعلام، والفن، والدعم التنموي، والتبادل العلمي، والثقافة، والندوات الحوارية. وهذه الدبلوماسية تربط الولايات المتحدة بأمرين متكاملين هما، دعم المصالح القومية الأمريكية، والثاني تحسين صورة الولايات المتحدة وتفكيك سوء الفهم الذي قد ينشأ في الدول والمجتمعات

¹ Nye S. Joseph, Ibid., P. 181.

المختلفة جراء الإصرار على تحقيق أمريكا لمصالحها في العالم وحزمها وصرامتها في انجاز ذلك¹.

يرى الباحث أن على الولايات المتحدة الأمريكية بذل جهود كبيرة ومتواصلة لتحسين صورتها حول العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والأساس في هذه الدعوة الحقائق التالية:-

(أ) استطلاعات الرأي العام²:-

1. أجرى مركز PEW استطلاعاً للرأي العام، مثلت نتائجه صدمة لصناع السياسة الأمريكية نظراً للتدهور الكبير لصورة الولايات المتحدة حتى في الدول التي تعد حليفة لها مثل باكستان وتركيا.
2. أجرى معهد يوجوف استطلاعاً للرأي العام وكانت نتيجته أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي لا تستحق الاحترام دولياً.
3. استطلاع في تركيا يظهر أن 86% من الأتراك يكرهون أمريكا بسبب سياستها تجاه المسلمين.

4. 73% من العرب يعادون أمريكا بسبب تحيزها لإسرائيل.

(ب) قدمت السيدة شارلوت بيرز استقالتها في شهر يوليو من عام 2003 وهي أول خبيرة علاقات دولية ودعاية أمريكية تولت مسؤولية لجنة تحسين صورة أمريكا أمام العالم الإسلامي وجاء في كتاب الاستقالة "أن اللجنة فشلت في تحسين صورة أمريكا، وإن هذا طبيعي، لأن درجة الانحياز الإدارية الأمريكية ضد العرب والمسلمين في تزايد لصالح

¹ الحروب، خالد "الدبلوماسية الأمريكية الشعبية: تدجين أم تثوير شعوب المنطقة؟"، موقع جريدة الشرق الأوسط 23 يناير 2004، الموقع الإلكتروني للجريدة (<http://www.al-sharq.com>).

² عبد الفتاح مقلد الغنيمي، "جوانتاتامو وصورة أمريكا القبيحة"، مجلة الموقف العربي، 1 نوفمبر 2005 أو الموقع الإلكتروني (elmawkefalarabi.com)

إسرائيل¹ ثم جاءت استقالة السفيرة ماجرييت تاتوايلر على نفس الخلفية بعد أشهر قليلة من استقالة السيدة شارلوت.

ج- الانتقادات الداخلية والخارجية ضد السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بأمر التسليح والبيئية والقضايا الدولية الشائكة مثل القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العالقة. وتكمن أهمية استخدام الدبلوماسية العامة في هذه الحقبة الزمنية في أن الولايات المتحدة تحارب جماعات إرهابية وليس دولاً أو جيوشاً، وأن استخدام "القوة الناعمة" بما فيها الدبلوماسية العامة يمنع هذه المنظمات من اجتذاب المزيد من العناصر لصالحها².

ويرى مركز الولايات المتحدة للدبلوماسية الشعبية أن الدبلوماسية العامة المؤثرة تنطلق من كون الحوار هو الوسيلة المركزية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، حيث يجب النظر إلى "الدبلوماسية العامة على أنها طريق مزدوج"³. ومعنى هذا تحقيق للمصالح الأمريكية، ونشر القيم والمفاهيم التي يؤمن بها المجتمع الأمريكي.

ويرى السيد هاينز ماهوني - مستشار الشؤون الإعلامية والثقافية في سفارة الولايات المتحدة بالقاهرة، أن للأفلام والتلفزيون والموسيقى والرياضة أهمية كبرى، إذ أنها تساعد المواطنين المختلفين على فهم بعض البعض والاندماج في الثقافة العالمية، ويرى كذلك ضرورة فهم التغذية الراجعة من تلك الرسائل، ويعتقد أن الدبلوماسية العامة الشعبية تقدم أساساً على "رواية قصة أمريكا للعالم"⁴.

ومما سبق ذكره تبين أن للدبلوماسية العامة عناصر أساسية وهي:

1. دولة تقوم باتخاذ إجراءات لخلق صورة ذهنية عنها لدى الآخرين.

¹ محمد جمال عرفة، "أمريكا تتجمل أمام المسلمين.... كلايت ثالث مرة"، موقع إسلام أون لاين، 2005/08/3 الموقع الإلكتروني (Islamonline.com)

² جوزيف ناي، "القوة الناعمة والكفاح ضد الإرهاب"، ترجمة إبراهيم محمد علي، إبريل 2004، ص81.

³ www.uscpubliccdiploamacy.org.

⁴ مقابلة مع التلفزيون المصري مع السيد هاينز ماهوني بالسفارة الأمريكية بالقاهرة يوم الأحد 2006/04/30 الساعة الواحدة ظهراً.

2. الإجراءات نفسها بما تتضمنه من مدخلات ومخرجات.

3. الرسائل المستخدمة لتنفيذ تلك الإجراءات.

4. المستقبل لتلك الإجراءات والرسائل.

5. مدى تأثير وفعالية هذه الإجراءات لإحداث التغيير المرغوب فيه.

كما أن عوامل عدة ساعدت على الاهتمام بالدبلوماسية الشعبية منها ثورة الاتصالات والمعلومات، زيادة أهمية الرأي العام وما يشكله من ركيزة أساسية في صنع السياسات، ظهور المنظمات الدولية بجانب الدول القوية، انتشار ظاهرة الإرهاب،¹

وتكمن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من استخدامها للدبلوماسية العامة بما قالته السيدة كارين هيوز أمام لجنة العلاقات الدولية لمجلس النواب الأمريكي بتاريخ 10 تشرين الثاني 2005، والسيدة هيوز وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة، حيث أشارت إلى أن إستراتيجية الدبلوماسية لبلادها تشمل تحديات عالمية تمتد على مدى أجيال للأفكار والقيم، ورأت أن هناك ثلاث ضرورات ملحة ومنها تتبع أهداف الدبلوماسية العامة للبلاد وهي على النحو التالي:-

1. تقديم تصور ذهني ايجابي عن الولايات المتحدة والأمل في إحداث تغيير مرغوب

فيه لدى الشعوب.

2. إقصاء وتهميش الإرهابيين الذين يسمحون بالقتل باسم الدين.

3. تنمية الإحساس بالمصالح المشتركة، وكذلك تشجيع الحوارات الدينية والثقافية، بين

الولايات المتحدة وباقي الشعوب.²

¹ State Department Report. "Public Diplomacy for the 21st Century", 1995. www.state.gov

² شرح كارين هيوز للجنة العلاقات الدولية عن مبادرات الدبلوماسية العامة، الموقع الإلكتروني لمكتب برنامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية (USINFO)، تاريخ النشر: 14 تشرين الثاني 2005. (usinfo.state.gov)

2.1.3.3 المساعدات الاقتصادية:-

بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة في الحرب العالمية الثانية مع حلفائها، أصبح لدى الطبقة الحاكمة قناعة مفادها أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية، ومفتاح الهيمنة الدولية، فوضعت لنفسها استراتيجيات السياسة الخارجية المبنية على مبادئ منها:-

مساعدة الدول اقتصاديا من أجل مواجهة التوسع الشيوعي، وعدم الإخلال بموازن القوى التي أفرزتها الحرب، السيطرة على مصادر الثروات خارج البلاد، وتحديد الموارد النفطية في الشرق الأوسط، بناء تحالفات عسكرية جديدة ضمانا للهيمنة. ونتيجة لتلك الإستراتيجية جاء مشروع مارشال والذي بموجبه أنفقت الولايات المتحدة ما قيمته 13 مليار دولار في الأعوام 1948-1951 على شكل مساعدات اقتصادية لدول القارة الأوروبية. وقد بنيت المساعدات الاقتصادية الزراعية الأمريكية على إستراتيجية تعطيل البرامج الزراعية للدول المتلقية، وكان الهدف منها تطوير الزراعة الأمريكية وتنشيطها وإيجاد أسواق للمنتجات الزراعية. وفي عهد الرئيس كينيدي تم إنشاء وكالة التنمية الدولية وكانت تتبع وزارة الخارجية، وكانت مسؤولة عن برامج الإعانات الاقتصادية للخارج¹. كان هناك تزايد ملحوظ للمساعدات الأمنية والعسكرية للدول الحليفة، وبلغ مجموع المساعدات الأمريكية للخارج في الأعوام 1946-1989 حوالي 400 مليار دولار معظمها صرف للمساعدات العسكرية والأمنية². ويعطي الجدول أدناه فكره حول حجم المساعدات الأمريكية للدول الحليفة كمثال حقيقي لإستخدام الولايات المتحدة للقوة الناعمة في سياستها الخارجية.

¹ عبد العزيز محمد ربيع، مصدر سابق، ص ص 100-163.

² Abd-Alaziz Rabie', The Politics of Foreign Aid, U.S. Foreign Assistance and Aid to Israel, (new York: Praeger, 1988), P. 185-210.

الجدول(3.3) أدناه يوضح حجم المعونات الأمريكية للدول الحليفة

في الأعوام 1946-1985¹

المبلغ بالمليار	الدول
39	1- 15 دولة من دول الشرق الأوسط بما في ذلك إيران وباكستان وقبرص.
33.5	2- إسرائيل.
24	3- 10 دول عربية.
21.4	4- 28 دولة في أمريكا اللاتينية.
16.3	5- دول القارة الإفريقية
52.3	6 دول في شرق آسيا
47	7- أوروبا الغربية

¹ Foreign Assistance and Related Programs appropriations Bill, 1987, Washington, D.C.: The U.S. Senate, 1988, P.8-12

الجدول (4.3) المساعدات الخارجية الأمريكية تبعا للأهداف في

الأعوام 2006-2008 القيمة (مليون دولار)¹

2008	2007	2006	
73.2	51.2	60.2	الجريمة العابرة للحدود
317.0	199.7	136.9	خدمات اجتماعية
178.5	242.1	157.0	مكافحة الإرهاب
276.4	346.6	184.8	تخفيف الصراعات
288.7	305.4	197.3	المنافسة السياسية
190.8	176.8	277.2	القطاع المالي
324.0	337.8	292.1	البيئة
606.1	532.0	301.1	حكم القانون وحقوق الإنسان
818.9	763.2	354.2	الحكم الرشيد
546.8	540.8	380.6	المجتمع المدني
210.9	331.6	408.7	التجارة والاستثمار
330.5	591.5	409.1	تطوير الاقتصاديات الصغيرة

¹ USAID and Department state budget documents, Foreign Aid: An Introduction to U.S. Program and Policy, April 9, 2009.

850.4	723.9	414.9	البنية التحتية
487.7	538.1	562.0	الزراعة
928.4	754.5	689.8	التعليم
1125.1	1148.1	1007.1	مكافحة المخدرات
2260.4	2141.3	1233.2	قطاع العدل ودعم الديمقراطية
7277.2	5705.1	2595.2	الصحة
2920.6	3212.2	2826.2	التقدم الاقتصادي
8522.7	6659.4	4957.4	الاستثمار بالتدريب والتأهيل البشري
5579.5	6668.6	5178.0	الاستقرار والأمن والإصلاح
7480.3	8684.6	6811.1	السلام والأمن

إلا أن الأولويات في السياسة الخارجية تتغير، ويتبع ذلك تغير في أوجه صرف المساعدات وحتى الدولة المتلقية لهذه المساعدات، والجدول التالي يوضح هذه التغيرات التي تطرأ على برامج المساعدات الأمريكية الخارجية.

1. يقدم الفرع التنفيذي الاقتراحات بالمساعدات، وتخضع بعد ذلك لمناقشات معمقة في

الكونغرس ولجانه ذات الاختصاص لتتال المصادقية عليها.

2. إن حجم وأوجه صرف هذه المساعدات الاقتصادية متغير وغير ثابت، وفقا للظروف الدولية والمحلية وتغيير الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية.
3. على الدول المتلقية لهذه المساعدات قبول الشروط السياسية الأمريكية ومنها على سبيل المثال الاعتراف بإسرائيل.
4. إن هدف تقديم المساعدات لدول الشرق الأوسط هو الحفاظ على حالة الاستقرار في المنطقة، ومنع الصدام الذي يضر بشكل مباشر بالمصالح النفطية الأمريكية.
5. تعتبر إسرائيل أكثر دولة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية مستفيدة من هذه المعونات الاقتصادية، يليها الأردن ومصر.
6. ترتبط هذه المساعدات ارتباطا وثيقا بمسألة الأمن القومي الأمريكي والمصالح العليا للدولة.

2.3.3 القوة الصلبة:-

عادة ما تستخدم الدول القوة الصلبة، كأحد أدوات تنفيذ سياستها الخارجية حفاظا على مصالحها المتواجدة خارج حدودها. والولايات المتحدة الأمريكية ليست استثناء في ذلك، فقد استخدمت القوة الصلبة(العسكر والعتاد العسكري) إما في حروب امتدت لفترات متفاوتة أو عمليات خاطفة نفذها ضباط المخابرات المركزية الأمريكية. وكان وراء كل حرب أو عملية هدف سياسي سعت الإدارة الأمريكية إلى تحقيقه، ويمكن القول على وجه العموم، إن استخدام القوة الصلبة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية جاء من منطلق " حماية المصالح القومية والدفاع عن الأمن القومي والدفاع عن المناطق الحيوية لتبرير التدخل في شؤون

الغير وتوسيع مناطق النفوذ، وإحكام السيطرة الاقتصادية على الكثير من أسواق العالم، وثوراته الطبيعية"¹.

أن بعض مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، قد دعت الى استخدام القوة أو التلويح باستخدامها، في حال تعرض مصالح البلاد للتهديد والخطر. ويرصد المؤرخون ما يقارب من 194 حالة تدخل أمريكي في شؤون الدول الأخرى باستخدام القوة الصلبة، والجدول التالي يبين أمثلة عن هذا التدخل²

الجدول (5.3) يعطي امثلة على التدخل العسكري الامريكي

السنة	الدولة
1950	كوريا
1958	لبنان
1965	فيتنام
1965	جمهورية الدومينيك
1975	إنقاذ ميغا ويز
1980	إنقاذ الرهائن في إيران
1982	لبنان

¹ عبد العزيز محمد ربيع، مصدر سابق، ص 158.

² جوناثان الترممان، صنع السياسة الخارجية الأمريكية، واشنطن، إصدارات وزارة لخارجية الأمريكية / مكتب برامج الإعلام الخارجي، ص 104.

أما بخصوص استخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة الصلبة في منطقة الشرق الأوسط، فإنه أخذ شكلين يدعم الواحد منهما الآخر. فقد عمدت الإستراتيجية الأمريكية إلى دعم لا نظير له لإسرائيل "وتأكيد أن وجودها يجب أن يكون قوياً، وإعطاءها الأمن اللازم في مواجهة الدول العربية"¹. ومن هذا المنطلق حظيت إسرائيل بدعم عسكري واقتصادي ولوجستي أمريكي ضمن لها تفوقاً عسكرياً على كل جيرانها من الدول العربية، فقد تمثلت - على سبيل المثال - في حرب الخليج الثانية والتي سعت إلى تحقيق جزء من السياسة الخارجية الأمريكية المتمثل في "تدمير القوة العسكرية للعراق التي كانت تمثل من وجهة نظرها الخطر الأكبر على أمن ووجود إسرائيل" وعلى مصالحها في المنطقة"². وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الصلبة في منطقة الشرق الأوسط بشكل مباشر، وآخر غير مباشر عبر دولة ثالثة حليفة لها.

تستخدم الولايات المتحدة القوة الناعمة مع السعودية، فهي لم تعتمد على استخدام القوة ضدها رغم التلويح به من خلال الوثيقة السرية التي بدعو إلى تقسيم المملكة في حال انتهاج المملكة سياسة وقف ضخ النفط للولايات المتحدة، ولم تستخدم الولايات المتحدة أي سياسه من شأنها إلحاق الضرر بالعلاقة الأمريكية-السعودية،

¹ جمال السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000 (عمان: دار وائل للنشر، 2002)، ص108.
² لمزيد من تفاصيل السلوك الأمريكي في حربه على العراق انظر: تلحمي، شبلي، (شرح وصنع القرار الأمريكي في حرب الخليج بين النظرية والتطبيق والواقع: شرح السلوك الأمريكي في حرب الخليج) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (15)، بيروت، (1993)، ص60-65.

الفصل الرابع

1.4 العلاقة الأمريكية - السعودية

1.1.4 أهمية الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية:

قبل الدخول في العلاقة الأمريكية - السعودية، لا بد من الإشارة إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح إستراتيجية وحيوية في الوطن العربي ككل، وفي منطقة الخليج العربي تحديداً، كمدخل إلى العلاقة الأمريكية - السعودية، على اعتبار أن المملكة العربية السعودية جزء من هذا الإقليم الجغرافي، ولعل الأمن هو أهم الاعتبارات بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، وقد برز هذا الاعتبار منذ الانسحاب البريطاني 1871، حيث أوجد هذا التحول بعض الأولويات الآتية في السياسة الأمريكية. وهي على النحو التالي:

1. تعزيز الأمن الإقليمي.

2. ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق دونما عوائق.

3. الحفاظ على حرية الملاحة.

4. حماية المواطنين الأمريكيين والممتلكات.

5. تدعيم أمن الحلفاء والأصدقاء الإقليميين¹.

وقد تتابعت السياسة الخارجية الأمريكية بالتركيز على أمن الخليج العربي تحقيقاً للأهداف التي ذكرت أعلاه، حتى وصلت مرحلة الوجود العسكري الدائم في تلك الدول، (حيث أضحى الخليج العربي محاطاً بحزام عسكري أمريكي إستراتيجي وبالتالي خرج من معادلة الأمن الهشة ليدخل ضمن مظلة الأمن الأمريكي، وتعتمد تلك المظلة بشكل أساسي على وجود عسكري أمريكي

¹ انتوني زيني، تأثير السياسة الأمريكية في أمن الخليج: وجهة نظر عسكرية في الخليج: تحديات المستقبل، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2005)، ص 159.

مباشر بلا وسطاء آخرين¹) وبات واضحاً أن أهمية الخليج العربي الجغرافية توازي أهميته الاقتصادية، وفي هذا الصدد قال الجنرال الأمريكي بروس بالمر بأن (منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق إستراتيجية في العالم، ليس بسبب الكميات الضخمة من النفط التي تتواجد فيها، بل أيضاً بفضل موقعها الجغرافي²) أما بخصوص نفط الخليج وأثره في دفع عجلة النمو والتطور في العالم العربي يقول روبرت تاكر وهو سفير أمريكي سابق، في المملكة العربية السعودية (لقد سيطرت الولايات المتحدة على مناطق النفط في الشرق الأوسط، وبفضل النفط العربي الذي يمتاز بسهولة الإنتاج وانخفاض تكلفته، استمتع العالم بمصدر طاقة سعره زهيد، وبالتالي فإن النفط العربي كان حاسماً لتقدم الاقتصاد الغربي إلى حد كبير³) ومع نهاية عام 1987 كان واقع الاحتياطي والاستهلاك العالمي للنفط يسير على النحو التالي:

1. يملك العالم الأول 6% من احتياطي النفط الثابت، وينتج حوالي 28% من الناتج العالمي ويستهلك 57% من استهلاك العالم.

2. تملك الكتلة الشرقية (سابقاً) 9% من الاحتياطي، تنتج 26%، وتستهلك 22%.

3. يملك العالم الثالث (بما في ذلك دول الخليج) 85% من الاحتياطي، ينتج 46% من الإنتاج العالمي ويستهلك 21% من الاستهلاك العالمي⁴.

هذا الإنتاج الضخم من النفط يولد عائدات مالية تتسارع عليها الدول بغية الاستفادة منها. ولعل الغرض الأساسي من تدوير تلك العائدات هو أحكام السيطرة على الصناعة النفطية من لحظة التنقيب حتى لحظة التسويق. وسيتم التطرق إلى موضوع العائدات المالية عند الحديث عن

¹ خالد الدخيل، الخلل الأمني في منطقة الجزيرة العربية والخليج، كيف دلفت المنطقة إلى مظلة الأمن الأمريكي، www.arabtenewal.com

² بروس بالمر، الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة - مؤسسة الأبحاث العربية رقم 30، بيروت، 1982، ص 120.

³ روبرت تاكر، أغراض القوة الأمريكية - دراسات إستراتيجية رقم 27 - مؤسسة الأبحاث العربية - بيروت، 1981، ص 19.

⁴ جاسم خالد السعدون، النفط والمالية العامة - ندوة منتدى التنمية، يناير 1989، ص 7.

العلاقة الأمريكية - السعودية في هذا المبحث. هذه المقدمة تسهل على الباحث الدخول إلى خلفيات تاريخية في نشأة وتطوير العلاقة الأمريكية - السعودية. وهي ضرورية من وجهة نظر تحليلية، لأنها مقدمات لعلاقة مستمرة ومتنامية حتى يومنا هذا.

2.1.4 خلفية تاريخية للعلاقة الأمريكية - السعودية:

طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يكن هنالك أي اهتمام أمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، أو الخليج العربي لذا ((انحصرت هذه العلاقة غير الرسمية في البعثات التبشيرية والهيئات التعليمية ثم تلا ذلك بعض المستثمرين ورجال الأعمال))¹. وتلقى المجتمع الأمريكي معلوماته عن المملكة العربية السعودية عن طريق الرحالة الذين زاروا المملكة من أمثال: جون بيركهارت، والبريطاني وليام بالقريف والصحفي الأمريكي لويس بيلي، وعضو الهيئة التبشيرية سامويل نرويمر، وهؤلاء جميعاً تحدثوا عن الحركة الوهابية في نجد والحجاز، وأثرها في المجتمع السعودي وعن التحالف القائم ما بين الدين والسياسة في تلك البلاد².

بعد الحرب العالمية الأولى، بدأ نزاع دبلوماسي ما بين الولايات المتحدة وحليفها بريطانيا، نتيجة تجاهل الثانية لمصالح الأولى في الموارد النفطية في منطقة الخليج، إلا انه بالتدرج حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا في التنقيب عن البترول، في تلك المنطقة وتحديداً في المملكة العربية السعودية وقد بذلت جماعات الضغط النفطية والتجارية الأمريكية جهداً كبيراً للتأثير على السياسة الخارجية الأمريكية في سبيل الاعتراف الرسمي بالمملكة عام 1931، وكانت

¹ محمد النيرب، أصول العلاقات السعودية الأمريكية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994)، ص 19.

² محمد النيرب، مصدر سابق، ص 19-21. انظر ايضاً جريسون، منسون لي، العلاقات السعودية الامريكية، ترجمة سعد هجرس، (بيروت: دار الجبل، 1991).

وجهة نظر هذه الجماعات تقتضي بأن (سياسة عدم التدخل التي تتبعها الحكومة الأمريكية تعتبر حجر عثرة ضد تقدم الشركات البترولية الأمريكية في الخارج)¹.

يعتبر تشارلز كرين أول شخص أمريكي يفتح الباب أمام ظهور المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وهو الذي أوصى بضرورة إرسال لجنة للتحقيق عن المعادن بعد لقائه مع الملك عبد العزيز آل سعود، وكان على رأس تلك اللجنة الجيولوجي كارل س. توتشل، وهو أول من اكتشف النفط في منطقة الإحساء، والذهب في منطقة الطائف².

كانت شركة سوكال أول شركة أمريكية تدخل السعودية للتحقيق عن النفط عام 1933، ثم استعانت بشركة تكساس أويل (تكساكو) عام 1935، في العام 1938 تم اكتشاف النفط بكميات تجارية وبدأت عمليات التحول والازدهار سواء داخل المملكة أو في العلاقة الأمريكية - السعودية.

وفي المجال السياسي، كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تعتقد أن التمثيل الدبلوماسي قد يعيق عمل واختيار الشركات النفطية الأمريكية، لذا كانت ترفض على الدوام تعيين مندوب أو مفوض لها في الرياض، بل وذهبت إلى أبعد من ذلك في إعتقادها أن العلاقات مع السعودية ثانوية وغير مهمة، وفي تلك الأثناء زادت الضغوط التي مارستها جماعات المصالح النفطية على وزارة الخارجية الأمريكية، بغرض إيجاد تمثيل دبلوماسي أمريكي رسمي في المملكة بغية حماية مصالحها هناك. عام 1940 تم تعيين بيرت فيشن وزير مفوض لدى المملكة، وكان هذا أول تمثيل سياسي أمريكي في المملكة، وبسبب تزايد أهمية المملكة خلال الحرب العالمية الثانية بسبب الاحتياجات العسكرية للطاقة تم تعيين جيمس موسى مفوضاً أمريكياً في منطقة جدة، ومع

¹ محمد النيرب، مصدر سابق، ص 37.

² محمد النيرب، مصدر سابق، ص ص 50-55.

استمرار تطور العلاقة البتروسياسية، أصبحت المملكة ضمن الاعتبارات الإستراتيجية للولايات المتحدة، ولأن المملكة تمثل أهمية قصوى لمصالحها، دفعت الحكومة الأمريكية بإتجاه استقرار الحكومة السعودية ونظام الحكم فيها، وبقاء الوضع الداخلي على ما هو عليه، وهذا يعني استعداد أمريكي للدفاع عن السعودية في حال تعرضها للأخطار، وهو بالتالي دفاع عن مصالحها في المملكة¹.

في عام 1943 قدمت الحكومة الأمريكية مساعدات إقتصادية للمملكة نتيجة أزمة مالية خانقة بسبب الحرب العالمية الثانية حيث توقف إنتاج النفط وقل عدد الحجاج بسبب انقطاع الطرق، وجاء في قرار المساعدة ((الدفاع عن المملكة العربية السعودية، إنما يعتبر حيويًا بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة، وتكمن الأسباب في الموقع الجغرافي الهام للمملكة، مصادر البترول، وضرورتها بالنسبة للحرب، وأثر ابن سعود المتزايد بين قادة العالم الإسلامي⁽²⁾) لقد أوجدت هذه المساعدات المالية رابط مستديم بين الحكومتين الأمريكية والسعودية.

عام 1943 كانت أول معونة عسكرية أمريكية للمملكة للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي ثم خبراء عسكريين لتدريب الضباط السعوديين على تلك الأسلحة، وفي عام 1945 وافق الملك عبد العزيز آل سعود على إقامة أول قاعدة جوية أمريكية في المملكة، وكان مقرها في الظهران. كما اجتمع الملك عبد العزيز مع الرئيس الأمريكي روزفلت على ظهر سفينة يو. س. س في البحيرات المرة في قناة السويس، ودام الاجتماع خمس ساعات، وكانت الهجرة اليهودية وحقوق الفلسطينيين من مواضيع اللقاء الأساسية، وبرغم اختلاف وجهات النظر إلا أن اللقاء أثر في سياسات الولايات للتخفيف من دعم هجرة اليهود إلى فلسطين، وتعرض الرئيس

¹ محمد النيرب، مصدر سابق، ص ص 85-91.

² محمد النيرب، مصدر سابق، ص 111. انظر ايضا سنبل، سميرة احمد، العلاقات السعودية الامريكية، نشأتها وتطورها 31-1975م، (المملكة العربية السعودية: جامعة ام القرى، 1998).

الأمريكي للنقد من قبل جماعات الضغط الموالية لإسرائيل آنذاك. عام 1960 ظهرت منظمة الدول المصدرة للنفط والتي لعبت دوراً كبيراً في تحديد أسعار النفط، في السبعينيات، وفي عام 1978 تم تأميم شركة أرامكو لتصبح بالكامل مملوكة للدولة.

وزاد زوال حكم الشاة في إيران عام 1979 من القناعة لدى الحكومة الأمريكية بأهمية المملكة بالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة¹.

1.1.4 المصالح الأمريكية في السعودية:

جعلت المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية، من المملكة العربية السعودية محل اهتمام صناع السياسة الخارجية الأمريكية على مدار عقود من الزمن، كما أن هذه السياسة وجدت لتحافظ على تلك المصالح وتحميها، ولعل عظم هذه المصالح هو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام كافة الأساليب الدبلوماسية وغير الدبلوماسية لاستمرار بقاء هذه المصالح لما لها من أهمية في كون الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى. وتقسم هذه المصالح على النحو التالي:

1.3.1.4 المصالح الاقتصادية:

1.1.3.1.4 النفط

يعتبر النفط هو المصلحة الأهم للولايات المتحدة الأمريكية في السعودية حيث تستورد 1,7 مليون برميل يومياً من النفط السعودي من أصل 11 مليون برميل يومياً². علماً بأن المنظور الاستراتيجي للولايات المتحدة يتطلب خض الانتاج الامريكي وزيادة الاستيراد، وذلك لعدة

¹ محمد النيرب، مصدر سابق، ص 138.

انظر ايضاً فاسيلييف، الكسي، تاريخ العربية السعودية، ترجمة جلال ماشطة، (السعودية: دار التقدم، 1986م).

² David Ignatius , "Revising the forecasts for Saudi Oil", Daily Star, 17 November 2003, P. 152.

اسباب اهمها الحفاظ على المخزن الامريكي، أن أسعار البترول المستوردة رخيصة نسبياً. وتنتج السعودية حوالي 2% من الإنتاج العالمي من النفط، (ولديها 25% من الاحتياطي العالمي وحوالي 37% من احتياطي دول الأعضاء في الأوبك)¹. وتعتبر السعودية المصدر الأكبر للدول الصناعية الأوروبية وكذلك اليابان، فمثلاً تستورد دول السوق الأوروبية المشتركة ما يقارب 30% من احتياجاتها النفطية من المملكة السعودية كما تستورد اليابان 30% من احتياجاتها من المملكة كذلك². أما تاريخ الولايات المتحدة في إنتاج النفط فإنه تراوح ما بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى. (في عام 1960 شكل الإنتاج الأمريكي ثلث الإنتاج العالم إلى انه عاود وانخفض ليصل 14,3% عام 1978. رافق ذلك انخفاض في معدلات الاحتياطي مما اضطر الحكومات الأمريكية إلى الاستيراد، وبلغ حجم الاستيراد 43% من الاستهلاك الأمريكي عام 1978)³ شكل النفط السعودي 21,5% من هذا الاستيراد.

عام 1980 زاد الاستيراد الأمريكي للنفط السعودي بعد الثورة الإيرانية 1979، وبلغ ما استوردته الولايات المتحدة 1,254,000 برميل يومياً⁴. لقد أكد تقرير صادر عن مكتب الميزانية في الكونغرس الأمريكي عدم قدرة البلاد الاستغناء عن النفط السعودي، وجاء في التقرير (أن فقدان الولايات المتحدة للنفط السعودي لمدة عام واحد من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي بـ 272 مليار دولار، وارتفاع معدل البطالة بنسبة 2%)⁵. لقد فهم رؤساء الولايات المتحدة هذه الأهمية العظمى للمملكة، وكانت مبادئهم دائماً تدعو لحماية المصالح من أي اعتداء، وبالتالي حماية المملكة من أية مخاطر تحقق بها. ومن الأمثلة على

¹ The Middle East and North Africa, 1983-1984, (London: Europe Publications, 1983). P. P. 100-101.

² غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945: دراسة في العلاقات الدولية (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص ص 226-229.

³ Joseph S. Nye, "Energy Nightmares", Foreign Policy, No. 40, (Fall 1980), P. 132.

⁴ Seth Tillman, the United States in the Middle East: Interests and obstacles, (Bloomington: Indiana University Press, 1982), P.P. 51 & 74.

⁵ Joseph S. Nye, Ibid, P. 132.

تلك المبادئ إصدار الرئيس جيمي كارتر عام 1980 مبدأ كارتر جاء فيه ((أن الخليج يشكل مصلحة حيوية للولايات المتحدة وأنه حفاظاً على تلك المصلحة، ستلجأ الولايات المتحدة إلى أي وسيلة ضرورية ومنها القوة العسكرية))¹.

إن الأحداث الجسام التي مرت بها المنطقة أثبتت عمق العلاقة الأمريكية - السعودية في مجال النفط، وفي كل المجالات اثبت كل طرف للآخر أنه حليف استراتيجي وأنه ملتزم بتعهداته التي قطعها على نفسه، ومن هذه الأحداث على سبيل المثال، ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988، حيث رفضت السعودية رفع سعر نفطها وزادت في إنتاجها لتعويض النقص الحاصل جراء الحرب، في عام 1990 عندما احتلت العراق دولة الكويت، ((حدث انخفاض في إنتاج النفط نتيجة ما دمرته آلة الحرب العراقية في الكويت من منشآت نفطية وحرقت آبار البترول، وفي هذه الحالة زادت المملكة من إنتاجها لتغطي ما يقارب 75% من هذا النقص العالمي للنفط وبهذا عززت مكانتها الدولية في أعقاب هذه الأزمة))².

2.1.3.1.4 العائدات المالية:

إن النفط يشكل سلعة إستراتيجية لا يمكن للعالم الصناعي الاستغناء عنها، كما أن الدول المنتجة بحاجة إلى تسويق نفطها، وبالتالي فإن هناك ضرورة إلى إقامة علاقة سليمة بين الدول المنتجة وبين الدول المستهلكة، وبما أن العوائد النفطية للمملكة العربية السعودية ضخمة جداً، فقد

¹ Michael Klare, "The Coming War with Iraq: Deciphering the Bush Administration's Motives", Foreign Policy in Focus, 16 Jan. 2003, P. 4.

² هنري عزام، مقال ((تطورات أسواق النفط بعد أزمة الخليج))، الحياة، 1991/10/3.

حرصت الولايات المتحدة على الاستفادة من هذه العوائد المالية، لذا فإن اتفاق عام 1975 بين الحكومتين الأمريكية والسعودية ينص على¹:

1. تقدم الحكومة الأمريكية أسلحة حديثة للسعوديين وتوفر المساعدة العسكرية لهم ضد أي خطر.

2. تعهد السعودية بمنع الأوبك من رفع أسعار النفط بما يزيد عن 5% سنوياً.

3. توظيف نصف مداخلكم من النفط في الاقتصاد الأمريكي بما في ذلك سندات الخزينة الأمريكية.

وتحرص الحكومة الأمريكية على استرداد هذه العوائد على شكل استثمارات وسندات حكومية وتحرص على جذب الاستثمار السعودي في سوق المال الأمريكي، وفي أواخر السبعينات (قدرت الأرصدة السعودية في البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية بحوالي 60 مليار دولار)² وتهتم الولايات المتحدة بالسوق السعودي وتعتبر الدولة الأولى المصدرة للسعودية، وتشمل الصادرات بضائع ومنتجات تبدأ من الأسلحة الثقيلة وقطع الغيار حتى تصل المواد الغذائية. ففي عام 1980 (استوردت المملكة السعودية ما قيمته 5 مليارات دولار من المنتجات الأمريكية إضافة إلى العقود التي تفوز بها الشركات الأمريكية للعمل في المملكة، إذ إنها حازت على ما قيمته 6 مليارات دولار وهذه العقود مثلت 90% من العقود التي تحصل عليها الشركات الأمريكية خارج الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط)³ وفي عام 2002 زادت نسبة التبادل التجاري بين البلدين (لتصل 61% مما جعل الولايات المتحدة أهم شريك تجاري للمملكة

¹ محمد عبد الرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط2، 1994)، ص 44.

² Seth illman, Ibid, P. 77.

³ حسين آغا، وآخرون، قضايا الخليج العربي، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ص 104.

العربية السعودية¹). وفي العام نفسه بلغة نسبة ((الصادرات السعودية للولايات المتحدة 18,7% من إجمالي صادراتها، أما الواردات السعودية من الولايات المتحدة فقد بلغت 11,2% من إجمالي واردات المملكة²) وبناءً على اتفاقيات تجارية مبرمة ما بين الحكومتين فإن المملكة ((تحتفظ المملكة بما يقارب تريليون دولار كودائع في البنوك الأمريكية ويستثمر السعوديون المبلغ نفسه تقريباً في سوق المال الأمريكي³). وقد شهد الميزان التجاري ارتفاعاً مستمراً في التبادلات التجارية الثنائية، من الملاحظ أنه ((في عام 1980 وصل إلى 56,5 مليون دولار وزاد ليصبح 19,2 تريليون دولار في عام 2000 بزيادة سنوية تقدر بـ 70%)⁴ ولعل السلعة الأهم التي تستوردها المملكة السعودية من الولايات المتحدة هي ((السلاح بكافة أنواعه وقد بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الأمريكية خلال نصف القرن الماضي ما يقارب 100 مليار دولار أمريكي⁵).

إن نظرة متفحصة ودقيقة لتلك الأهمية الاقتصادية، التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية، بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، يثبت ضرورة تقوية وتعزيز هذه العلاقة باستمرار، ويجب النظر إليها كذلك مع اعتبار إنها عملية تبادلية، بمعنى أن المملكة السعودية تستفيد كذلك من هذه العملية الاقتصادية، وتعمل على تعزيزها باستمراره.

¹ المصدر نفسه، ص 108.

² Khaled Dawoud, "Squeezing Saudi Arabia", Al-Ahram Weekly, No. 669, 24 Dec. 2003. P. 145.

³ Abdelaziz Sager, "Reform in Saudi Arabia: Current Challenges and Feasible Solutions", Dubai: Gulf Research Centre, Policy Analysis, July 2003, P. 47.

⁴ Khaled Dawoud, Ibid. P. 148.

⁵ Michael Dobbs, "U.S.-Saudi Ties Prove Crucial in War", Saudi – American Forum, 29 April 2003.

2.3.1.4 الوجود الأمريكي في السعودية 1990-1991:

انطلقت السياسة العسكرية الأمريكية اتجاه السعودية من العديد من العوامل المتداخلة، والتي أثرت في مجموعها على موضوعي التسليح والوجود العسكري الأمريكي في المملكة، ومن هذه العوامل نذكر منها¹:

- (1) ضرورة أن تمتلك السعودية قوة عسكرية وأمنية قادرة على حفظ أمنها الداخلي، وتأمين قدرة على ردع أي تدخلات عسكرية من جيرانها.
- (2) تأمين قوة عسكرية متماسكة تكون ضماناً لاستمرار مصالح الولايات المتحدة، تابعة في تجهيزها وعتادها لها، ذلك لأن أي تغيير في النظام سيكون عسكري وبالتالي سيضمن ذلك استمرار العلاقة الثنائية.
- (3) إن رؤية الولايات في تسليح المملكة لا تقوم على أساس تفويض الآخر أو إلغائه عن خارطة السياسة، فهي بحاجة إلى نظام عسكري وإقليمي قائم على التوازن خاصة في مجلس التعاون الخليجي.
- (4) عملت دولة إسرائيل واللوبي الموالي لها داخل الولايات المتحدة، على عرقلة العديد من صفقات الأسلحة للمملكة خوفاً من خلق حالة عدم توازن إقليمي في مجال التسليح.
- (5) إن صفقات شراء الأسلحة تقع ضمن دائرة تدوير العائدات النفطية، وشكلت أساساً لاستقرار الصناعات العسكرية الأمريكية، واستفاد منها الاقتصاد بشكل ملفت للنظر، مما يتوجب الاستمرار في العمل على إنجاحه واستمراره.

¹ محمد عبد الرحمن النعيمي، مصدر سابق، ص ص 96-98.

6) هدفت الولايات المتحدة من وراء صفقات السلاح للمملكة السعودية إلى خلق حالة إستقرار إقليمي في ظل وجود تهديدات فمثلاً شكل سابقاً الاتحاد السوفيتي ولاحقاً إيران والعراق تهديدات إقليمية ودولية.

7) إن القوة الأساسية التي يجب أن تحمي المصالح الأمريكية في المملكة أو الخليج العربي هي القوة العسكرية الأمريكية سواء بوجود الحلفاء أو حتى بدونهم، وهذا ما أكدته الحروب التي دارت في منطقة الخليج حتى يومنا هذا.

8) إن إستيراد الأسلحة يتضمن استيراد الخبرة المشغلة لتلك الأسلحة المتطورة، مما يخلق ثغرات في النظام العسكري السعودي ويجعل البلاد بحاجة مستمرة إلى الوجود الأمني والعسكري الأمريكي.

لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية إسهامات أساسية في برامج التسليح للمملكة، حيث تقدمت السعودية بطلبات شراء ((أسلحة أمريكية بقيمة 34 مليار دولار، لبي الأمريكيون منها ما قيمته 11,3 مليار دولار، وزعت على الشكل التالي: 60% إنشاءات، 20% تدريب، 20% عتاد عسكري¹، لقد تولت حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة بناء مدن عسكرية ضخمة في المملكة، مثل: ((خميس مشيط في الجنوب، وتبوك في الشمال الغربي، وحفر الباطن في الشرق، إضافة إلى العديد من القواعد العسكرية قرب آبار النفط والمدن الرئيسية في المملكة. كما أن الولايات المتحدة تعهدت بناءً على اتفاقيات أمنية وعسكرية تحديث مشروع الحركة العسكرية والبحرية وبناء قواعد عسكرية في ينبع وجدة، وتحديث الحرس الوطني، وسلاح الجو وتطوير منظومة الدفاع الجوي حول المدن الرئيسية في المملكة².

¹ سعد فاعور، التسليح السعودي، 80-87، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي - معهد الإنماء العربي، بيروت، ابريل 1989، ص 50.

² سعد فاعور، مصدر سابق، ص 72-85.

ولأن الإدارات الأمريكية كانت ترفض على الدوام إحداث التغيير في المملكة أو حتى أن تتعرض للخطر . فقد وضعت خطط للتدخل السريع في حال حدوث ذلك . ومنها ما عرف أن (وزارة الدفاع الأمريكية تدرس خطة سرية لتشكيل 5 فرق مشاة خفيفة تخصص للدفاع عن حقول النفط في الخليج إذا ما تعرضت لتهديد سوفيتي. وتضم كل وحدة 10-12 ألف جندي)¹. ترفض المملكة علناً الوجود العسكري الأمريكي إلى تقديم التسهيلات للقوات الأمريكية، ولكنها في حقيقة الأمر (تتبع سياسة مخادعة، تعتمد تقديم كافة التسهيلات للقوات الأمريكية، دون الإفصاح عن ذلك)²، وبناءً على ذلك نورد أمثلة لذلك الوجود العسكري على الأراضي السعودية :

أ) طلبت السعودية رسمياً من الولايات المتحدة خلال الحرب العراقية - الإيرانية (حماية الأجواء السعودية من التهديدات الخارجية التي قد تتعرض لها)³.

ب) التصريحات السعودية تدل على إمكانية الجيش الأمريكي استخدام الأراضي السعودية، وباستطاعة الطيران العسكري الأمريكي استخدام الأراضي والأجواء السعودية، وكأمثلة على هذه التصريحات:

1) قائد قوات التدخل السريع: (إن ما نعرفه هو أن السعودية سوف تطلب دخول القوات الأمريكية إذا واجهت تهديداً جدياً لها، والسعوديون سوف يوفرّون لنا أية قطع غيار، أية قواعد، وأية ذخائر، أية تسهيلات، ووسائل دعم)⁴.

¹ Daniel Pipes, "Increasing Security in the Persian Gulf", Orbis, vol 26 ,No.1(Spring 1982), P.30.

² محمد عبد الرحمن النعيمي، مصدر سابق، ص ص 72-85.

³ قاسم جعفر وآخرون، "الوجود العسكري الغربي ف بالشرق الأوسط"، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، رقم 9، مركز دراسات العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن-1982، ص 60.

⁴ محمد الفوزان، "السعودية: نعم للقواعد الأمريكية ونحن ندفع ثمنها"، مجلة الأزمنة العربية، العدد 220، الشارقة / الإمارات العربية، أغسطس 1989. ص 34

(2) كاسبر واينبرغر: ((المملكة السعودية وافقت على استخدام طائرات اوكس إضافية للتخليق في المنطقة، لإمداد الأسطول الأمريكي المتواجد في الخليج بالمعلومات والإنذارات الأزمة إزاء ما يحدث))¹.

(3) الواشنطن بوست على لسان أحد مسؤولي الإدارة الأمريكية: ((رغم أن السعودية أنكرت علناً، فإنها توسعت في منح القوات الأمريكية حق الهبوط بقواعدها، وتعهدت بتقديم الوقود للطائرات والسفن الحربية الأمريكية، وبسرية تامة للتزود بالوقود، وسمحت للمقاتلات التابعة للبحرية الأمريكية بالهبوط بالقواعد الجوية السعودية للتزود بالوقود، وسمحت للجيش الأمريكي ولقوات (سيل) الخاصة باستخدام التسهيلات السعودية لأغراض الدعم))².

(4) الخبير الأمريكي انتوني كوردسمان: ((لدى السعودية حالياً مجموعة من قيادة سلاح الجو الأمريكي تعمل في مركز قيادة مشتركة في الظهران))³.

(5) أحد كبار المسؤولين الأمريكيين: ((واشنطن أظهرت اهتماماً إضافياً في منطقة الخليج، بعد عملية نشر قواتها البحرية ما بين 1987 - 1989، وأظهرت عدم رغبتها بالسماح لأية قوة إقليمية أن تفرض هيمنتها على دول الخليج الأخرى))⁴.

أما موضوع الوجود العسكري الأمريكي خلال حرب الخليج الثانية، فسيكون له مبحث خاص، يتطرق فيه الباحث إلى كل تفاصيل الوجود والتعاون العسكري الأمريكي - السعودي.

¹ محمد الفوزان، مصدر سابق. ص 52.

² قاسم جعفر، وآخرون، مصدر سابق، ص 135.

³ محمد الفوزان، مصدر سابق، ص 49.

⁴ ريتشارد مورفي، "هل نتدخل ثانية في الخليج بدعوة أو بدون دعوة" أخبار الخليج-البحرين-1990/8/5.

2.3.1.4 المصالح السياسية:

تتبع المصالح السياسية الأمريكية بالسعودية من اعتبارين أساسيين هما: الموقع الجغرافي للمملكة، والأهمية الدينية التي تحتلها السعودية في العالم الإسلامي.

1.2.3.1.4 الأهمية الجغرافية للسعودية:

تقع السعودية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي 196.582 كم² ويحدها من الشمال كل من العراق والكويت والأردن، ومن الجنوب اليمن، ومن الجنوب الشرقي عُمان، ومن الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق الإمارات العربية، والبحرين، وقطر، والخليج العربي. ويبلغ إجمالي حدودها البرية حوالي 4415 كم، أطولها مع العراق 814 كم. أما حدودها المائية فيبلغ 2640 كم. وتسهل هذه السواحل عمليات شحن الموارد السعودية ولا سيما النفط الخام، عبر الخليج العربي، وقناة السويس.¹

وكان الخليج العربي بكامل كياناته محط أنظار الدول الاستعمارية بسبب أهمية موقعه الجغرافي، وقد عملت هذه الدول لبسط سيطرتها على ((فأثارت الفتن والطائفية لتجد لنفسها موطناً قدم وهكذا عملت أصلاً لإثارة الفتنة بين العرب والفرس))². لقد فهم الأمريكيون مبكراً تلك الأهمية، وزاد وعيهم بها بعد ظهور النفط أولاً، وبرزت الحرب الباردة ثانياً. ((واعتبروا غزو الاتحاد السوفيتي (سابقاً) لأفغانستان خطراً، ويمثل تهديداً للمصالح الغربية في المنطقة))³، لذا هدفت السياسة الخارجية الأمريكية إلى أبعاد ذلك الخطر عن منطقة

¹ موقع مقاتل من الصحراء

² محمد عبد الرحمن النعيمي، مصدر سابق، ص13

³ جيفري ريكورد، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري في الخليج، ترجمة عبد الهادي ناصف، (القاهرة: دار المستقبل العربي (1983)، ص26-27.

الخليج، (وضرورة اشتراك المملكة في ذلك من خلال القدرة على استخدام أراضيها للدفاع عن المنطقة)¹.

هذه الأهمية التي تتمتع بها السعودية جعل منها مركزاً لاهتمام صانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة، وبالتأكيد مضافاً إليه أهميتها الاقتصادية للولايات المتحدة.

2.2.3.1.4 الأهمية الدينية للسعودية:

تتمتع السعودية بمكانة دينية بالغة الأهمية في الوطن العربي والعالم الإسلامي على حد سواء، لقد كانت أرض الحجاز مهد الرسالة الإسلامية، وشهدت مكة المكرمة ميلاد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، ومن هذه البقعة الجغرافية انتشر الإسلام ليصل شتى بقاع الأرض، وتحوي المملكة على أراضيها قبلة المسلمين "الكعبة المشرفة" وإليها يحج سنوياً ملايين البشر من المسلمين، وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ودفنه في مكة المكرمة قامت فيها أول خلافة إسلامية عملت على تثبيت الإسلام ونشره².

ومن المسلم به، أن بلاد بهذه الأهمية الدينية، لا بد أن يكون لمن يحكمها تأثير ودور في مختلف الدول العربية والإسلامية، وأطلق ملوك البلاد على أنفسهم لاحقاً لقب خادم الحرمين الشريفين، وكأنه بذلك خادماً وحاكماً للمسلمين كافة بالمعنى المجازي.

وقد استفادت الولايات المتحدة من هذا الدور الديني للمملكة، وعملت على استغلال هذا البعد في التأثير على مجمل قضايا العرب والمسلمين، من خلال دفع السعودية للتدخل في

¹ David Newsom, "American Engfued ", Foreign Policy, No. 43, (Summer 1981), p.p. 19-20.

² محمد نبيل ملين، علماء الإسلام: تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرون، ترجمة محمد سالم وعادل عبد الله، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011)، ص ص 113-115.

حل العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، ومن هذه القضايا النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تمثل في المبادرات السعودية لحل النزاع بالطرق السلمية¹.

ولعل الاعتدال الديني الذي يتبناه نظام الحكم السعودي من الأمور التي تسهل على الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في علاقتها الاستراتيجيه مع المملكة العربية السعودية في ظل تزايد الحركات الاصوليه الراديكالية التي تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية والغربية، ليس فقط في المملكة وإنما كذلك في منطقة الشرق الأوسط².

4.1.4 المصالح السعودية في العلاقة الأمريكية - السعودية:

إن كل المصالح سابقة الذكر تصب في مصلحة الطرفين، وإن كان هناك رجحان لكفة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المصالح السعودية لا تقل أهمية عن مصالح الولايات المتحدة، فالمملكة تستفيد بشكل كبير من التقدم التكنولوجي الأمريكي وتستغله في برامجها التنموية.

أما على الصعيد السياسي فإن مصلحتها في استقرار نظام الحكم والمحافظة على البلاد من أي تهديد خارجي، يعتبر من أولويات السياسة السعودية. شعر ملوك السعودية على الدوام بهذه التهديدات بعد ((ظهور الاتحاد السوفيتي وظهور دول مجاورة مؤيدة له مثل اليمن الجنوبي وإثيوبيا وأفغانستان))³، ثم تلا ذلك خطر الثورة الإيرانية، وأطماعها في تصدير الثورة خاصة وأن سكان المنطقة الشرقية من السعودية هم في اغلبيتهم ((شيعة ومتعاطفون مع تلك الثورة))⁴، وشكلت الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988 تهديداً محتملاً للمملكة، واضطرت للاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لحماية أراضيها من أي اعتداء خارجي.

¹ الكسي فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة جلال ماشطه، (السعودية: دار التقدم، 1986)، ص ص 253-255. كذلك انظر ياكوفليف، الكسندر، العربية السعودية والغرب، ترجمة انور ابراهيم، (القاهرة: دار العالم الجديد، 1988).

² حسن عقيل ابو غزاله، الحركات الاصوليه - الارهاب والشرق الاوسط اشكالية العلاقة، (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص ص 51-153.

³ William Quand, "Saudi Arabia in the 1980's" Foreign Policy , No . 43 (Summer 1981) , P.P.4-5

⁴ محمد عبد الرحمن النعيمي، مصدر سابق، ص 15.

ثم برز العراق كقوة عدوانية بعد انتهاء حربه مع إيران، وبات يهدد كيانات الخليج، وغزا الكويت وكان على بعد أميال من الحدود السعودية، مما استدعى تشكيل تحالف دولي لدرء ذلك الخطر.

5.1.4 التحديات التي تواجه العلاقة الأمريكية بالسعودية:

سيتناول الباحث هذا الموضوع من وجهتين كالتالي:

أهم التحديات القضية الفلسطينية، السلاح والوجود العسكري، التدخلات في الشؤون الداخلية للمملكة.

1. القضية الفلسطينية:

منذ بدايات الهجرة اليهودية لفلسطين، والمملكة العربية السعودية تخشى أن يكون ذلك على حساب عرب فلسطين، وكان هذا الموقف واضحاً في أول لقاء جمع الملك عبد العزيز آل سعود مع الرئيس روزفلت 1945. ينطلق الموقف الرسمي السعودي من اعتبارات تتعلق في الاستقرار الداخلي والإقليمي، إلى جانب دور ومكانة المملكة عربياً وإسلامياً، لقد جمعت هذه الاعتبارات في ثناياها مخاوف لدى النظام السعودي أهمها:

(أ) مخاطر عدم لاستقرار سيزيد من القوى الراديكالية في المنطقة¹.

(ب) الخوف أن يتحول الفلسطينيون إلى مصدر محتمل للتوتر وعدم الاستقرار في المملكة².

(ج) احتلال القدس اثر على السعودية باعتبارها دولة مدافعة عن القيم الإسلامية وهذا هدد

احد أركان وأسس شرعية النظام³.

(د) الشعور بوجود تهديد إسرائيلي مباشر لأمن السعودية.

¹ William Quandt, Ibid, P.P 30-31.

² Seth Tillman, Ibid, P.91.

³ Seth Tillman, Ibid, P.95 .

كان الموقف السعودي يقوم على ((ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس، وإقامة دولة فلسطينية، ولاعتراف بمنطقة التحرير، وقد ترجم ذلك في مبادرة الملك فهد عام 1981))¹. رأت السعودية أن الولايات المتحدة هي الجهة الوحيدة القادرة أن تضغط على إسرائيل لتحقيق رؤيتها. فكانت دائماً تؤيد مبادراتها لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. زادت الفجوة بين الموقف الأمريكي والسعودي زمن حرب البادية، وأصبح ينظر إلى الصراع العربي - الإسرائيلي على أنه ضمن دائرة الصراع الدولي ضد التوسع السوفيتي. رغم تباعد وجهتي النظر الأمريكية المؤيدة لإسرائيل، والسعودية الداعمة للحقوق العربية والإسلامية، إلا أن هذا التوتر لم يرق إلى مستوى إعادة النظر الجدية في العلاقة ما بين الدولتين.

2. السلاح والوجود العسكري :

تحدث الباحث سابقاً عن تجارة السلاح وعن أهميته في تعزيز العلاقة الثنائية، وترى الولايات المتحدة مصلحة في تلبية طلبات السعودية في السلاح للاعتبارات التالية:²

(أ) حاجة المملكة لمواجهة أي تهديد خارجي محتمل.

(ب) يدعم العلاقة الثنائية، ويزيد من النفوذ الأمريكي في المملكة.

(ج) الأهم خفض حجم الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة والاستفادة من

عائدات البترول السعودية التي شكلت في فترة فائضا كبيرا.

وبالرغم من ذلك تتبع الولايات المتحدة سياسة الحذر في تلبية صفقات الأسلحة التي تتقدم بها

السعودية، ويرجع ذلك إلى عاملين هما: ((المعارضة الإسرائيلية لتنفيذ هذه الصفقات، والسياسات

¹ Adeed Dwaisha, "Internal Values and external Threats: the Making of Saudi foreign Policy", Orbis, Vol. 23, No. 1, (Spring 1979), P. 139.

² حسين آغا وآخرون، مصدر سابق، ص 110.

الداخلية وتحديداً فيما يتعلق بموافقة الكونغرس المؤيد لإسرائيل¹. إن رفض الحكومة الأمريكية تلبية الاحتياجات السعودية للسلاح، دفع المملكة إلى البحث عن مصادر تسليح بديلية. وهذا خلق نوع من التوتر في العلاقة الثنائية، إلا أنها وكسابقتها في التحديات، لم ترق إلى مستوى الاختلاف والتوتر الشديدين، وما زالت المملكة تعتمد اعتماداً كبيراً على السلاح والتجهيز والتدريب العسكري الأمريكي.

3. التدخلات بالشؤون الداخلية للمملكة:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة للتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية، مما أثار حفيظة النظام الملكي فيها، وكانت القضايا التي حاولت الحكومة الأمريكية التأثير فيها، مسألة حقوق الإنسان والأقليات، والمناهج الدراسية، وتمويل الجمعيات الخيرية، وبعض القضايا الداخلية الأخرى، هذه التدخلات كانت علنية مما أثار قضية السيادة ومن يتخذ القرار الحقيقي في البلاد، إلا أن الولايات المتحدة خفضت من مستوى تدخلها، وتراجعت عن التدخل الصريح والواضح، الذي قد يشكل حرجاً وخطراً على الأسرة الحاكمة في المملكة². وفسحت الفرصة للنظام لقمع الحريات وحقوق المواطنين للحفاظ على مصالحها، وتنازلت عن القيم من أجل المصالح.

يرى الباحث أن وجود هذه التحديات أمر طبيعي في العلاقات ما بين الدول، وان يكون لهذه التحديات تأثير إما سلبياً أو إيجابياً على العلاقة ما بين الدولتين أمر وارد، والحالة التي تم مناقشتها ليست بعيدة عن هذا التصور، إلا أن قوة تأثير المصالح المتبادلة ما بين الحكومتين الأمريكية والسعودية أهم بكثير من تلك التحديات، لذا وجب على الطرفين التمسك بالمصالح،

¹ هالة سعودي، "العلاقات الأمريكية - السعودية: واقعها ومستقبلها، المستقبل العربي، العدد 75، أيار (مايو) 1985، ص 51
² احمد البرصان، "انعكاسات أحداث 11 أيلول على العلاقات الأمريكية - السعودية، دراسات شرق أوسطية، العدد (19)، 20، ربيع 2002، ص ص 35-36.

وإهمال نفاط الخلاف وتركها للحل لاحقاً، وبالضرورة هذا لا يعني صفاء كامل في العلاقة الأمريكية - السعودية، ولكن السياسة الخارجية لكلا الدولتين، مهتمة بتنفيذ وحماية تلك العلاقة القائمة على أساس المصالح الإستراتيجية المتبادلة بين الطرفين.

2.4 أهمية المملكة في السياسة الخارجية الأمريكية - 1970 - 1990:

منذ خروج البريطانيين من الخليج العربي، لم يكن للولايات المتحدة سياسة خارجية متكاملة فيما يتعلق في منطقة الخليج العربي، لكن بعد حظر النفط العربي أثناء حرب أكتوبر 1973، دفع الولايات المتحدة إلى الاهتمام المباشر في هذه المنطقة، فقد ترجمت سياسة الولايات المتحدة بناءً على مبدأ نيكسون، إلى البحث عن حليف وكيل للحفاظ على مصالحها في المنطقة، فقد قال نيكسون: «إن أمن الخليج يقوم أساساً على مسؤولية دولة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية، ستقتصر على منح أو بيع السلاح اللازم لتلك الدولة، وإمدادها بالخبرات الفنية، والتدريب اللازم، ولن تتدخل إلا في حالة حدوث خطر أو هجوم يكون أكبر من طاقة تلك الدولة على مواجهته»¹. لقد حاولت الإدارات الأمريكية إشراك كل من إيران والمملكة السعودية بالقيام بمهام الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، إلا إن الولايات المتحدة «اختارت التركيز على إيران التي بدت أنها الأقوى في الهيمنة السياسية والعسكرية في منطقة الخليج»²، حيث كانت تتمتع بالعديد من المزايا التي تؤهلها لأن تكون خيار الولايات المتحدة في المنطقة، ومن هذه المزايا، «موقعها الجغرافي الملاصق للاتحاد السوفييتي مما يعطي الإدارة الأمريكية مبرراً أخلاقياً لتسليح إيران وهي بالتالي تهدده باستمرار، كما أن إيران تظل على الخليج العربي وهي بذلك تشكل عائقاً أمام المد الشيوعي الراغب في الوصول إلى المياه

¹ أيرك لوران، عاصفة الصحراء. أسرار البيت الأبيض، ج2، من الملف السري لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991)، ص75.

² عبد الحميد غنيم، الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، (ابو ظبي: مكتبة فلاح، 1995)، ص 73.

الدافئة¹). إضافة إلى تمتع إيران بقوة ديمغرافية عسكرية لا يستهان بها إقليمياً، وهي كذلك على علاقة «جيدة بدولة إسرائيل وهذا بحد ذاته يخفف الحرج الذي تقع به الإدارة الأمريكية أمام جماعات الضغط الموالية لإسرائيل، في حال طلبت الحكومة الأمريكية تزويد إيران بأي شكل من أشكال الدعم لها للقيام بدورها في المنطقة»².

وفي المقابل، كانت المملكة العربية السعودية في موضع شك من قبل الإدارة الأمريكية، في أن تقوم المملكة بتحويل الأسلحة والمعدات العسكرية لدول عربية معادية وموجهة لدولة إسرائيل، كما أن قيام السعودية بحظر النفط عام 1973، لم يقلل هذا من الاهتمام الأمريكي بالمملكة كقوى إقليمية موازية لإيران³.

وفي نهاية عقد السبعينيات حدثت تغيرات على الساحة الإقليمية تمثلت في غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان عام 1979، وانهيار النظام السياسي الإيراني (1979) الحليف الاستراتيجي، وصعود نظام راديكالي معادي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، مما اضطر الإدارة الأمريكية إلى إعادة تقييم سياستها الخارجية إزاء الخليج العربي، فاعتمدت سياستها الجديدة على الوجود العسكري الأمريكي المباشر، وليس الاعتماد على دولة حليفة فقط، واتجهت أنظار صانعي السياسة الخارجية الأمريكية صوب المملكة السعودية للتصدي للمد الشيوعي الإيراني والمد الشيوعي السوفييتي⁴.

¹ المصدر نفسه، ص 104.

² ايكل كليز، الأسلحة والشاه، صعود وسقوط إستراتيجية التوكيل في إيران، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص ص 98-99. كذلك انظر، شوفان، الياس، إسرائيل ومشروع كارتر، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986)، ص ص 68-85.

³ ديفيد دابليو ليش، الشرق الأوسط والولايات المتحدة إعادة تقييم تاريخي وسياسي، ترجمة احمد محمود، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص ص 553-557.

⁴ احمد شكاره، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات، (دبي: مطبعة كاظم، 1985)، ص ص 125-126. كذلك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، (لندن: مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، 1982)، ص ص 9-12. كذلك، تيلور، تيلسور، وملتون، ثيودور، الإستراتيجية الأمريكية العليا في الثمانينات، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982).

1.2.4 مسارات السياسة الخارجية الأمريكية 1980-2000:

سارت السياسة الخارجية الأمريكية في ثلاثة مسارات متوازية يمكن إجمالها على النحو التالي:

❖ **المسار الأول:** زيادة وتكريس الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.

وقد أجمع صانعي السياسة الخارجية الأمريكية على ضرورة التدخل العسكري إذا ما

حدث احد السيناريوهات التالية¹:

1. غزو الاتحاد السوفييتي لمنطقة الخليج للاستيلاء على منابع النفط.

2. تكرار الحظر النفطي يعتمد إليه النظام السعودي لتحقيق أهداف سياسة.

3. غزو عراقي للسعودية أو احد الدول الخليجية.

4. وقوع انقلاب في المملكة العربية السعودية.

5. إغلاق مضيق هرمز أمام الملاحة البحرية.

وجاءت سياسة كارتر متعددة الأبعاد بعد عملية تقييم الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

عامة والخليج العربي تحديداً من خلال²:

أ) إعلان قوة الانتشار السريع الأمريكية، لكي تتدخل بسرعة إذا ما تعرضت المصالح

الأمريكية للخطر.

¹ رمضاني، ر.ك.، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1984)، ص 75.

² زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ص1، 1982)، ص ص 96-104. انظر كذلك العظم، صادق جلال، سياسة كارتر ومنظور الحقبة السعودية، (بيروت: دار الطليعة، 1977).

ب) محاولات الولايات المتحدة ربط دول المنطقة أمنياً بها، حيث أكد الرئيس كارتر استعداد إدارته للتعاون مع دول المنطقة لوضع إطار تعاون أمني، يضمن استقلال الجميع وأمنهم وازدهارهم.

ج) التركيز على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي وفي الخليج العربي وفي الحصول على القواعد والتسهيلات العسكرية البحرية والجوية.

وقد حددت الإدارة الأمريكية مصالحها الحيوية في المنطقة بتأمين الوصول إلى النفط و مقاومة التوسع السوفيتي، وتدعيم الاستقرار في المنطقة¹.

❖ المسار الثاني: تأييد تشكيل مجلس التعاون الخليجي:

ظهر مجلس التعاون الخليجي عام 1981، في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية وتوليها زمام الحكم، وقد شكل المجلس إطاراً للتعاون والأمن الجماعي فيما بين دولة الخليج العربي، وارتكز على حماية بنائها الاجتماعي، وأنظمتها السياسة، وفض الخلافات ما بين الأعضاء سليماً، وتنقية الأجواء العربية الخليجية، وتأكيد على قدراتها الذاتية لحماية أمنها في وجه التهديدات وأن مواردها هو حق لشعوبها، لقد كان التحرك الخليجي مبنياً على عاملين أساسيين هما:

1. التحولات السياسية والاقتصادية التي حدثت في دول الخليج، حيث أتاحت ثرواته التأثير في مجريات السياسة العربية.

2. ضرورة مواجهة التحديات الإقليمية التي تهدد الاستقرار في تلك الدول، وكان على رأس هذه التهديدات الثورة الإسلامية في إيران والعراق حيث تم استبعاد العراق وإيران

¹ Report of the Defense Policy Panel and the Investigations – subcommittee of the Committee on the Armed Service – House of the Rep. office P. 4.

من هذا التشكيل الإقليمي*، وقد سعت الولايات المتحدة على إبقاء إيران والعراق خارج منظومة الخليج العربي ذلك كونهما يشكلان خطراً على حلفائها في الخليج وعلى مصالحها النفطية في المنطقة، ومع هذا كان المجلس يعاني من بعض المعوقات المتمثلة في الخلافات والمنازعات الحدودية* بين أعضاء دول المجلس، واختلاف وجهات نظرها في الموضوع الأمني¹.

❖ المسار الثالث: الحرب العراقية - الإيرانية (1981-1988):

استفادت السياسة الخارجية الأمريكية من هذه الحرب التي امتدت ثماني سنوات متتالية والتي أرهقت قوى كل من العراق بقيادة النظام البعثي القومي الراديكالي وإيران بقيادة النظام الإسلامي الراديكالي. وفي الواقع أدت هذه الحرب الى تثبيت النظام الاسلامي الايراني لعقود قادمة، وإرهاق القدرات العسكرية العراقية، وإبقاء النظام العراقي ضعيفاً². وبالرغم من الإعلان عن الحياد في هذه الحرب، إلا أن الإدارة الأمريكية دعمت وبشكل كبير العراق من خلال تأمين مبالغ مالية متضمنة لمشاريع تنموية، تمويل لإقامة خط أنابيب لنقل النفط العراقي من العقبة، دعم أمريكي لفرض حصار على تصدير الأسلحة لإيران*، وإستصدار قرارات من مجلس الأمن لإدانة الهجمات الإيرانية على سفن نقل النفط في الخليج العربي.

* رداً على استبعاده من مجلس التعاون الخليجي عمد العراق إلى تشكيل مجلس التعاون العربي مع كل من مصر والأردن واليمن عام 1989. انظر الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج5، 1992).

* للإطلاع أكثر عن المشاكل الحدودية بين العراق والكويت يمكن مراجعة غنيم، عبد الحميد، الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، مصدر سابق.

¹ يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 110-115.

² عبد الرحمن محمد النعيمي، لصراع على الخليج العربي، مصدر سابق، ص ص 88-89.

* لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الثمانينات في دعم إيران في حربها ضد العراق وقد اكتشفت هذا الدعم خلال فضيحة إيران - كونترا (غيت). للاستفاضة يمكن مراجعة (Oliver North, Under the fire: An American Story, New

(York, Hrper Clins Publishers, 1991

كما ساعدت الإدارة الأمريكية على تزويد العراق بالمعلومات الإستخبارية منذ عام 1984 وحتى نهاية الحرب¹. واستغلت الإدارة الأمريكية هذه الحرب لتثبيت تنسيقها الأمني والعسكري مع دول الخليج عامة والسعودية خاصة، حيث زاد عدد الخبراء العسكريين في المملكة ليصل إلى 800 خبير، وطائرة تجسس اواكس ومعدات متطورة، وبهذا شجعت الولايات المتحدة وجود تنسيق أمني خليجي مرتبط بخططها الأمنية العسكرية. أوجدت الحرب العراقية - الإيرانية مخاوف أمريكية على مصالحها وعلى حلفائها في الخليج تحديداً المملكة العربية السعودية، مما دعا الرئيس رونالد ريغان إلى القول ((بالنسبة للمملكة السعودية، أود أن الفت انتباهكم بأن العالم كله، ليس فقط الولايات المتحدة، لن يسمح بأي تغيير فيها. ف طالما أن السعودية ودول الخليج تزود آلة الغرب الصناعي بحاجتها إلى النفط، فليس أمامنا طريق آخر²)).

زادت هذه المخاوف الأمريكية والتي قابلتها مخاوف سعودية وخليجية، من التعاون العسكري الأمريكي - السعودي، ورفعت من مبيعات الأسلحة للمملكة، بشرط توريد ضباط وخبراء أمريكيين، مما دعم التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، وزاد في التبعية الأمنية والعسكرية الخليجية للولايات المتحدة الأمريكية. مؤكداً الاعتمادية من السعودية على الولايات المتحدة

1.2.2.4 أسباب حرب الخليج الثانية 1990-1991:

تعددت الأسباب التي قادت إلى حرب الخليج الثانية، ومن هذه الأسباب ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر.

¹ عبد الرحمن محمد النعيمي، لصراع على الخليج العربي، مصدر سابق، ص 89.

² منسون لي جريسون، العلاقات السعودية الأمريكية، ترجمة سعد هجرس، (بيروت، دار الجليل، 1991)، ص 135.

أولاً: الأسباب غير المباشرة للحرب:

1. تركم الخلافات الأمريكية - العراقية، فمنذ عام 1972 قام النظام العراقي بتأميم نفطه. ورفع شعار استخدام النفط كسلاح استراتيجي، وقاوم المحاولات الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية، كما انه طالب برحيل الأسطول السادس الأمريكي من الخليج العربي، وطالب بسحب الاستثمارات العربية من الولايات المتحدة الأمريكية، واستثمارها في الدول العربية نفسها. هذه الأهداف العراقية لا تتفق مع ما تسعى إليه الحكومة الأمريكية من بسط نفوذها في المنطقة¹.

2. نشوة النصر في الحرب العراقية والإيرانية. جعلت العراق يعتقد أنه قادر على قيادة منطقة الخليج، خاصة وأنه أمتلك تقدم تقني وعملي متقدم، مكنه من تصنيع أسلحة بيولوجية وكيميائية لا تتوفر لأي دولة في الخليج العربي. فنادى النظام العراقي بضرورة إعادة تقييم النظم الأمنية الخليجية، وأن تتولى هذه الدول تلك المسؤولية بعيداً عن أي تدخل أجنبي².

3. شكل انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989، خللاً في النظام الدولي، وتوجهت دول أوروبا الشرقية نحو البناء الرأسمالي بدل البناء الاشتراكي، مما زاد في حالة عدم الاستقرار الدولي، هذه التطورات الدولية قادت النظام العراقي للاعتقاد بأنه يستطيع أن

¹ هاله سعودي، الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996)، ص 252-253. وأنظر كذلك مارتن انديك، خطاب أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (5)، (بيروت: 1993)، ص 206.

² تمام البرازي، العراق وأمريكا: حتمية صدام 83-1990، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت)، ص 217.

يمارس أي عمل عدائي ضد دول الجيران، دون أن يكون هذا محل اهتمام الدول الكبرى¹.

4. بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، لا تنافسها في ذلك أي قوة أو دولة أخرى، وكان يتوجب عليها إثبات ذلك كزعيمة للعالم الحر، ومدافعة عن المصالح الغربية والديمقراطيات حول العالم.

وفي رسالة من الرئيس جورج بوش إلى مؤتمر القمة الذي انعقد في بغداد 27-1990/05/30 أوضح فيها الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي على النحو التالي²:

1. التزام واشنطن بحرية الملاحة في مياه الخليج.
2. تأمين حرية تدفق النفط، تأمين استقرار وأمن الدول الحليفة في المنطقة.
3. الإبقاء على الوجود العسكري في المنطقة، وهذا الوجود لا يشكل تهديد لأي دولة في المنطقة.

ثانياً: الأسباب المباشرة لحرب الخليج الثانية:

1. الخلافات العراقية - الكويتية على حقول النفط في المنطقة الحدودية.
2. رفض الكويت إعطاء تسهيلات على الديون العراقية التي ترتبت خلال الحرب العراقية - الإيرانية.

¹ محمد حسنين هيكل، "حرب الخليج، أوهام القوة والنصر"، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، ص ص 193-195. وانظر أيضاً فؤاد مطر وآخرون، موسوعة حرب الخليج.... اليوميات، الوثائق، الحقائق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

² بوب وودورد، "القادة - أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج"، ترجمة عادل حمودة وصبحي مشرفي، (القاهرة: دار سفنكس للطباعة والنشر والتوزيع، 1991)، ص 83.

3. مطالبة العراق استئجار جزيرتي وربة وبوبيان ورفض الكويت لهذا الطلب¹

3.2.4 الغزو العراقي للكويت والتحركات الخليجية:

شكل الغزو العراقي لدولة الكويت سابقة عربية خطيرة، وكانت له آثار على المستوى الدولي والإقليمي. ومثل تحدياً لدول مجلس التعاون الخليجي على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري، ومثل تهديداً أمنياً غير مسبوق لتلك الدول.

1.3.2.4 التحرك الخليجي على المستوى السياسي:

تتبلور المحاور السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية الأزمة في الأهداف التالية²:

1. صد العدوان العراقي، ومنعه من التوسع لدول خليجية أخرى.
2. إعادة الحكومة الكويتية بعد تحرير كامل الأراضي التي تم غزوها.
3. أن الوجود العسكري الأجنبي في الخليج ليس احتلالاً، وأن هذا الوجود كان نتيجة اتفاقيات بين دول.

أعلن أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد الله بشارة عقب لقاء وزير الخارجية الأمريكي، أن المواقف الخليجية الأمريكية كانت متطابقة وهي:

(أ) عودة الشرعية الكويتية والانسحاب العراقي من الكويت.

¹ أحمد إبراهيم محمود، محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، يناير 1991، ص 46. وانظر كذلك د. بطرس غالي، أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، السياسة الدولية، العدد (105)، يوليو 1991، ص 4-11.

² انظر البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للمجلس في القاهرة بتاريخ 1990/8/3 من الموقع مقاتل من الصحراء / الوثائق والبيانات (www.mogatel.com). كذلك البيان الختامي للدورة الحادية عشرة لمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون. (الدوحة: 1990/12/25-22) الموقع الرسمي للأمانة العامة لدول المجلس التعاون الخليجي (www.gcc-sg.org). للاستفاضة انظر كذلك مطر، فؤاد وآخرون، موسوعة حرب الخليج... اليوميات، الوثائق، الحقائق، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994).

ب) إبقاء الحل السياسي والدبلوماسي أساساً في الحل.

ج) ممارسة ضغوط اقتصادية وعزل العراق دولياً وإقليمياً.

قامت المملكة بدور ناشط في منطقة الخليج العربي كونها العمود الفقري لمجلس التعاون الخليجي، حيث سعت إلى تحقيق الأهداف التي أكد عليها مجلس التعاون الخليجي في محادثاتها مع الجانب الأمريكي والأوروبي. فقد وجه الملك فهد بن عبد العزيز بتاريخ 1990/8/9 بيان للشعب السعودي بشأن مجريات الأحداث، وقرار المملكة التاريخي باستدعاء القوات الصديقة والشقيقة لمساندة القوات السعودية للدفاع عن أمن المملكة وأراضيها، ضد أي اعتداء محتمل عليها. وأكد مع النقاط التالية أهمها: أن القوات الأجنبية لم تأت للخليج إلا بحكم الضرورة، وبطلب رسمي من المملكة وأنها ستغادرها عند انتهاء مهمتها، أو عند طلب الحكومة السعودية منها ذلك، وتأكيد على الدور الدفاعي لتلك القوات، وأكد الملك كذلك على أفضلية الحل السلمي للامزة¹.

وفي مجال المباحثات الأمريكية - السعودية، لعب الأمير بندر بن سلطان، سفير المملكة في واشنطن دوراً حاسماً في توثيق العلاقة الأمريكية - السعودية، ومثل الأمير السفير الوسيط ما بين الأنظمة السياسية المتشابهة في منطقة الخليج العربي وما بين الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الأمير ينقل الرسائل من وإلى واشنطن، وقد لعب دوراً حاسماً في تلك الحرب².

¹ انظر بيان الملك فهد إلى الشعب السعودي من خلال عبد العزيز، خالد بن سلطان، مقاتل من الصحراء، (بيروت: دار الساقى للطباعة والنشر، ط1، 1997)، ص99. كذلك انظر موقع (www.moqatel.com)
² للاستفاضة انظر اوتاوي، ديفيد، "رسول الملك: الأمير بندر والعلاقات الأمريكية المتشابهة مع المملكة العربية السعودية"، (الولايات المتحدة، د.م، 2008).

وزادت المملكة من وتيرة التنسيق السياسي مع كل من مصر وسوريا، لكونهما الدولتين العربيتين اللتين تقفان بقوة ضد الغزو العراقي للكويت، بينما أظهرت المملكة سياسة حازمة اتجاه الدول التي رأت أن جوهر موقفها يدل على مساعدة الموقف العراقي والتدرج له¹.

2.3.24 المستوى الاقتصادي:

منذ بداية الغزو العراقي للكويت، حرصت المملكة العربية السعودية على التنسيق الكامل بين مجلس التعاون الخليجي على المستوى الاقتصادي، وأتفق على الإسراع في تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مع اختصار مواعيد تحقيق الخطوات اللاحقة للاتفاق. بما في ذلك توحيد أتعرفه الجمركية، وتشكلت كذلك بعد الغزو مباشرة لجنة رباعية ضمت المملكة السعودية، قطر، الكويت، والإمارات العربية للاتفاق على حجم المساعدات التي ستقدمها الدول الأعضاء للدول التي تضررت من الأزمة. وتم الاتفاق على تقليل الآثار السلبية للأزمة مثل توفير السيولة النقدية، والقبول المتبادل من كل مصرف مركزي لعملات دول المجلس التعاون وبالسعر نفسه، هو ما أعاد الاستقرار بعد التخوف المالي واندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية².

3.3.2.4 المستويين الأمني والعسكري:

اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي إجراءات أمنية صارمة على المستوى الأمني الداخلي وتقييد حريات وتنقل العمالة الوافدة، خوفاً من القيام بعمليات تخريب داخل هذه الدول. وطلبت المملكة العربية السعودية العون من الأشقاء والأصدقاء وتقديم يد العون لها حماية لسيادتها.

¹ فؤاد مطر وآخرون، "موسوعة حرب الخليج ... اليوميات، والوثائق، والحقائق، مصدر سابق، ص 122. كذلك انظر البزاز، سعد، حرب تلد أخرى التاريخ السري لحرب الخليج، (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ط3، 1993). كذلك انظر، سالينجر، بيار ولوران، أريك، حرب الخليج الملف السري، (بيروت: دار آزال للتوزيع والنشر، 1991).

² مقال بعنزان مجلس التعاون الخليجي 30 عاماً من الانجازات في جميع المجالات. على الموقع الالكتروني الاقتصادية الالكترونية

(www.aleqt.com)

وبناءً على طلب المملكة عقد أركان الجيوش الخليجية اجتماعاً في الرياض 11/8/1990 لإقرار خطط موحدة للقوات المسلحة في الدول لمواجهة التطورات المحتملة والتنسيق بشأن استقبال القوات الصديقة والشقيقة التي استقدمت إلى المنطقة. وتوصل الاجتماع إلى:

1. دعم الكويت ومساندتها للتخلص من الاحتلال العراقي ضمن الإطار الدولي.
2. الاستفادة القصوى من التسهيلات العسكرية في منطقة الخليج لتحرير الكويت.

4.2.4 بناء التحالف الدولي لتحرير الكويت

أدانت الولايات المتحدة الأمريكية الغزو العراقي للكويت منذ الخطة الأولى لعملية الاحتلال وطالبت العراق بالانسحاب من الكويت دون شرط أو قيد¹. عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بتاريخ 1990/8/2 بخصوص الغزو العراقي وجاء في القرار ما يلي²:

إن مجلس الأمن إذ يدين جريمة غزو القوات العسكرية العراقية لدولة الكويت في 1990/8/2، إذ يقرر انه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت، وإذ يتصرف بموجب المادتين 39-40 من ميثاق الأمم المتحدة:

1. يدين الغزو العراقي للكويت.
2. يطالب بأن يسحب العراق قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في 1990/8/1.

¹ انظر البيان الصادر عن البيت الابيض يوم 1990/8/1 الساعة الحادية عشر مساءً بتوقيت واشنطن، البيان يتعلق بادانة الغزو العراقي للكويت، من خلال موقع (www.moqatel.com).

² انظر المصدر السابق. (www.moqatel.com)

3. يدعوا العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافتهما، ويؤيد جميع

الجهود المبذولة في هذا الصدد، وخاصة جهود الجامعة العربية.

4. يقرر أن يجتمع ثانيةً حسب الاقتضاء للنظر في خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا

القرار.

إلا أن العراق لم يستجيب للمبادرات السياسية وقرارات مجلس الأمن الدولي، مما حذى بالولايات المتحدة إلى البدء بتشكيل تحالف دولي عسكري ضم أكثر من 30 دولة عربية وغربية، بغرض تحرير الكويت بالقوة العسكرية، وكان هذا بعد استنفاد الفترة الزمنية التي منحت للنظام العراقي للانسحاب من الكويت بمنتصف يناير 1991¹.

وكان رد فعل المملكة السعودية مع بدء الحملة العسكرية لتحرير الكويت، أن الهدف من الحرب ضد العراق هو تطبيق قرار الشرعية الدولية التي تطالب العراق بالانسحاب من الكويت، وعودة الحكومة الشرعية للكويت². وبغرض حماية المملكة فقد أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 50 ألف جندي أمريكي، وتركز معظمهم في منطقة حفر الباطن الغنية بالنفط، والقريبة من الحدود العراقية - السعودية، إلى جانب وجود كامل قوات التحالف على أراضي المملكة للقيام بعمليات عسكرية ضد العراق المتواجد على أراضي دولة الكويت³.

¹ محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مصدر سابق، ص ص 540-545. كذلك انظر، تلحمي، شلبي، (شرح صنع القرار الأمريكي في حرب الخليج بين النظرية والتطبيق والواقع: شرح السلوك الأمريكي في حرب الخليج)، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 15، بيروت: 1993، ص ص 60-65.

² بيان الملك فهد بن عبد العزيز الذي نشرته وكالة الأنباء السعودية بتاريخ 1991/1/21، من موقع (www.almqatel.com).
³ للاستفاضة عن عدد القوات، والدول المشاركة، والأسلحة المستخدمة ومراكز توزيعها، وسير العمليات يمكن الرجوع إلى موقع مقاتل من الصحراء (www.almqatel.com).

5.2.4 نتائج حرب الخليج الثانية:

بعد أحداث دامية طويلة أيام الحرب، والتي اعتبرها المراقبين غير متكافئة ما بين الحلفاء، وما بين جيش دولة العراق، قرر النظام العراقي قبول وقف إطلاق النار، شريطة أن يصدر مجلس الأمن الدولي قرار يدعو لوقف العمليات العسكرية في الخليج ويحث على المحافظة على سيادة وسلامة دولة العراق. اجتمع الطرفان، العراقي بقيادة الفريق أول ركن صلاح عبود، والطرف الغربي بقيادة الجنرال نورمان شوارسكوف في الخيمة الزرقاء في مكان يدعى صفوان، وتم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين، وجاء في بنود الاتفاق ما يلي¹:

1. إعادة كل الموجودات الكويتية التي رحلت إلى بغداد.
2. عدم إقلاع الطائرات العراقية المقاتلة فوق خط عرض 36 شمال العراق.
3. عدم المساس بسيادة وأمن أراضي العراق.
4. نشر قوات تابعة لهيئة الأمم المتحدة على الحدود العراقية - الكويتية.
5. تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود بين العراق والكويت.
6. تمكين لجان التفيتش الدولية التأكد من عدم استخدام المفاعلات النووية العراقية لأغراض عسكرية.
7. تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، وصواريخ سكود التي يزيد مداها عن 150 كم.
8. الكشف عن الألغام التي زرعتها الجيش العراقي في الكويت.

¹ محمد تيسير التميمي، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1993)، ص ص 151-153. للاستفاضة انظر مار، فيبي، العراق في القرن والحادي والعشرين في كتاب امن الخليج في القرن الحادي والعشرين.

9. تبادل الأسرى والمعدات.

10. انسحاب القوات الغربية من الأراضي العراقية التي احتلتها خلال العمليات العسكرية.

11. غض النظر عن استيراد المواد الضرورية عبر الأردن وسوريا وإيران إلى العراق، وتصدير النفط العراقي إلى الأردن.

12. عدم تدخل العراق في الشؤون الداخلية لكل من الكويت والسعودية.

6.2.4 إرهابات حرب الخليج الثانية:

تجاوزت قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة هدفها الرئيس، وهو دحر الاحتلال العراقي، ووصل حد تدمير القوة العسكرية للعراق وتحطيم بنية الجيش العراقي الأساسية، وهذا بطبيعة الحال متوافق مع الهدف الأمريكي الرامي إلى التدمير أي قوة إقليمية معادية تهدد مصالحه وتهدد حلفائه¹. ومن هنا ركزت الولايات المتحدة على:

1. تدمير القدرات العسكرية العراقية² وتقليص أعداد الجيش العراقي، وحظر استيراد السلاح، ومراقبة منشآت تصنيع السلاح غير التقليدي، وإبعاد الجيش العراقي عن الحدود مع دول الجوار، ومن ثم دفع العراق تعويضات مالية للمتضررين من جراء الحرب.

2. استنزاف ثروات المنطقة من خلال هيمنتها الاقتصادية والعسكرية.

3. انهيار مفهوم الأمن القومي العربي الموحد أو الأمن الإقليمي.

¹ احمد كمال شعب، العراق المغبون وتدايعات حرب الخليج، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت.)، ص 250.
² محمد حسنين هيكل، أزمة العرب ومستقبلهم، (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 20.

4. المحاولة لتغيير هوية المنطقة العربية إلى هوية أطلق عليها اسم شرق - أوسطية.

5. كان لهذه الحرب نتائج على المستوى الدولي تمثل بما يلي:

(أ) زيادة تدخل المجتمع الدولي في شؤون الدول الداخلية، ولاسيما في مواضيع

الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب.

(ب) زيادة المطالبة باستخدام الطرق السلمية في حل المنازعات.

(ج) تدويل العديد من القضايا والمشكلات ذات الطابع الإقليمي.

6. غيرت حرب الخليج مصادر التهديد في منطقة الشرق الأوسط، (إذ أصبحت كل دول

المنطقة الآن تحت السيطرة والمراقبة، ولا يجوز السماح لأي قوة أن تتعاضد في

المنطقة، كي لا تشكل تهديداً مستقبلياً على المصالح الغربية)¹.

7. خلقت حرب الخليج الثانية حالة فقدان للنقطة، وضياح لمفهوم الأمن في الخليج العربي،

وجعلت هذه الدول تبحث عن حماية أجنبية لضمان بقائها واستمرار سلامة أراضيها.

8. عززت حرب الخليج ((المكانة المميزة للملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية

الأمريكية، إذ لولا المساعدة السعودية لما أمكن القيام بالعمليات العسكرية لتحرير

الكويت)².

¹ وهيب صوفي، وصوفي، عدنان، المملكة العربية السعودية وازمة الخليج، نموذج لدراسة إدارة الازمة الدولية، (بيروت: دار الساقى، 1993)، ص 54.

² محمد تيسير التميمي، مصدر سابق، ص 189.

3.4 استشراف مستقبل العلاقة الأمريكية – السعودية:

على ضوء ما ورد في الدراسة، فإن علاقة المصالح المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، هي أساس قوي لاستمرار هذه العلاقة، ويمكن تقسيم أهمية المملكة بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلى عاملين أساسيين هما: العامل الثابت والعامل المتغير.

1.3.4 العامل الثابت:

إن الأهمية الجيوبوليتيكية والدينية أهميتان ثابتتان وهما من مزايا المملكة، والتي تستطيع من خلالهما التأثير على الكثير من القضايا التي تدور في الإقليم وفي العالم. موقع المملكة جعلها ((جسرا أرضيا بين كتلة أراضي أوراسيا والقارة الإفريقية))¹ وتقول مجلة الايكونومست في عددها الأول ((إن الطريق إلى الروهر (منطقة ألمانيا الصناعية) والى طوكيو تمر من خلال مضيق هرمز))² وبسبب هذه الأهمية الجغرافية للخليج عموما، والسعودية خصوصا فإنها كانت تجذب أنظار الدول الاستعمارية سابقا مثل البرتغاليين والبريطانيين.

وقد استفادت الولايات المتحدة من هذا الموقع للسعودية خلال فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي سابقا، "شكلت الأحلاف الممتدة من أوروبا إلى باكستان لمواجهة أي توسع سوفيتي، ومنعه من الوصول إلى المياه الدافئة " وبعد الغزو السوفيتي لأفغانستان، ((أصبح يشكل تهديدا محتملا لمنطقة الخليج العربي فقامت الولايات المتحدة بتشكيل قوة التدخل السريع))³. وتستفيد المملكة من هذا الموقع الجغرافي في علاقتها مع الولايات المتحدة، نظرا لحاجة الثانية لهذه المناطق الشاسعة من الأراضي، والتي تتوسط الإقليم العربي بحدود برية يصل طولها ما يقارب

¹ بروس بالمر، "الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة"، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص 120.

² عبد الرحمن محمد النعيمي، مصدر سابق، ص 12.

³ عبد الرحمن محمد النعيمي، مصدر سابق، ص 12.

4415 كم، ويربطها بالعديد من الدول العربية. وان وجود الولايات المتحدة في تلك المنطقة، يمكنها من مواجهة أي تهديد محاذي وقريب للمملكة انطلاقاً من الأراضي السعودية نفسها، هذا إضافة إلى حماية مصالحها الحيوية في المملكة.

أما فيما يخص الأهمية الدينية، فإن المملكة تعتبر نفسها حامية للدين وتحديد المذهب السني، فهي مهد الرسالة الإسلامية، وتقع على أراضيها معظم الأماكن الإسلامية المقدسة، ويؤهلها هذا للعب دور مهم في المنظومة الإسلامية والعربية على حد سواء، وتقدم المملكة مساعدات واستثمارات مالية في معظم الدول الإسلامية، وتساعد الشعوب الفقيرة.

2.3.4 العامل المتغير:

إن العامل المتغير يكمن في المصالح المتبادلة بين الدولتين، الولايات المتحدة من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، وان هذه المصالح قابلة للتغير إما ارتفاعاً أو هبوطاً. وأهم هذه المتغيرات هي: النفط، والأمن، والتهديدات الخارجية. إن المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية، بدأت حقيقة مع اكتشاف النفط بكميات تجارية 1938، وكان لا بد من حماية هذه المصالح من خلال تطوير العلاقات الدبلوماسية والاعتراف الرسمي بالمملكة، ثم تلا ذلك لقاء القمة بين الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكي الأسبق روزفلت 1945، ووجدت الولايات المتحدة ضرورة حماية تلك المصالح النفطية بكل أشكالها، بما في ذلك الملاحة البحرية وتدوير العائدات النفطية، وبنيت السياسة الخارجية الأمريكية على هذا الأساس، وكانت على الدوام مستعدة لحماية المملكة من أية أخطار محتملة تهدد نظامها وبالتالي تهدد مصالحها. واعتبرت أن أي تعرض للمملكة هو تعرض للمصالح الأمريكية، مما يعطيها الحق باتخاذ أي إجراء للدفاع عنهما (المملكة والمصالح)، لذا لم يكن بالإمكان القبول بأي تهديد خارجي أو

داخلي، إقليمي أو دولي، يعرض تلك المصالح الحيوية للخطر. (إن طبيعة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ليست حالة ثابتة وجامدة وإنما هي حالة حية متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف التاريخية ونوعية التهديدات وتغيرها من عصر إلى آخر)¹ ، لقد اختلفت السياسات الأمنية الأمريكية في فترة الحرب الباردة، عن فترة ما بعد الحرب الباردة وكان انهيار الاتحاد السوفيتي عاملا حاسما في ذلك التغيير، وما تبعة من تغييرات في المنظومة الشرقية قاطبة.

جمعت السياسة الخارجية الأمريكية خمسة مصالح حيوية قومية هي: (منع أي هجوم على الولايات المتحدة، منع ظهور أي قوة معادية في أوروبا وآسيا، منع ظهور الأنظمة العالمية التجارية، وسلامة حلفاء الولايات المتحدة)²، وجاءت حرب الخليج الثانية تنفيذا وتطبيقا لهذه السياسات، وإن كان هناك بعض الأهداف الأخرى التي لازمت الحالة العراقية.

أما السياسة الخارجية الأمريكية مع المملكة السعودية، فإن هدفها الرئيس هو حماية النفط على أساس انه أهم مصلحة حيوية وقومية أمريكية، ولأن هذه المصلحة تعرضت للتهديد المباشر في الأعوام 1973 و1979، وغير المباشر عام 1990، عمدت الولايات المتحدة لاتخاذ إجراءات منها البحث عن الطاقة البديلة، إلا أن هذه المحاولات لم تدم طويلا لأنها (واجهت العديد من المشاكل الفنية والمالية)³ ، ومع عودة الاستقرار إلى السوق النفطي انتهت بالكامل الحاجة إلى البحث عن مصادر بديلة.

أن الأزمات التي مرت بها منطقة الخليج العربي، لم توقف عمليات ضخ النفط من المملكة إلى الأسواق الأمريكية، وأن ما حدث كان عابرا إلا أن هذا التوقف لم يعد ممكنا استخدامه في هذه

¹ بهاء احمد بدر، الأمن القومي: إطار نظري، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة رقم 3، 2001)، ص 23.

² صامويل هونتكتون، "تأكل المصالح القومية الأمريكية"، ترجمة سهيل أحمد حسين، مجلة قضايا دولية العدد 14، 1998، ص 23.

³ Franklin Margiotta, *Evolving Strategic Realities Implications for U.S. Policymakers*, (Washington, D.C.: National Defense University Press, 1980), P.P. 59-60.

الأيام، أن عمق العلاقة الأمريكية - السعودية في تزايد مستمر في ظل وجود مصلحة النفط، والذي يؤكد ((الخبراء الجيولوجيون أنه سيستمر بالبقاء عقدين من الزمن على الأقل))¹.

إن منطقة الخليج العربي، كانت تعاني من عدة تهديدات على مر تاريخها، فقد كان التهديد التقليدي المتمثل في الاتحاد السوفيتي خطراً يهدد أمن واستقرار المنطقة برمتها، ويهدد المصالح الأمريكية والغربية في الخليج العربي، وبانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وبالتزامن مع ظهور الخطر العراقي الذي تجلّى في غزو واحتلال دولة الكويت 1990، إلا أن بقاء العراق مصدراً للخطر ولتهديد للمصالح الخليجية والأمريكية كان أمراً لا يمكن قبوله، واتخذت الإجراءات حتى تم إسقاط النظام بالكامل عام 2003، ومع سقوط النظام العراقي، ظهر مجدداً الخطر والتهديد الإيراني على المنطقة بشكل أقوى مما كان عليه، فقد تجلت القوة الإيرانية في التحالف مع حزب الله في الجنوب اللبناني، والتحالف الإيراني - السوري، ودعم التيارات الإسلامية في فلسطين، بالإضافة إلى الميليشيات المسلحة العراقية، والاهم من ذلك القدرات العسكرية الإيرانية، وبرنامجها النووي الذي جدد قوتها الجيوبوليتيكية، فهي دولة تطل على مضيق هرمز والخليج العربي، وتشرف على الحدود الغربية لأفغانستان التي تعاني من حالة عدم استقرار داخلي.

((عندما تزداد القوة النسبية للدولة الصاعدة، فإنها تحاول تغيير قواعد حكم النظام الدولي، وتقسيم دوائر النفوذ والاهم من ذلك التوزيع الدولي للأراضي، وردا على ذلك تواجه القوة المسيطرة هذا التحدي بإجراء تغييرات على سياساتها، التي تحاول إعادة التوازن إلى النظام))². انطلاقاً من هذه القاعدة في العلاقات الدولية، يرى الباحث أن الولايات المتحدة غير مستعدة لإعادة

¹ Abdalaziz Rabie', 'The Oil Market in all 1980's and the Role of Saudi Arabia', America - Arab Affairs, No. 3, (Winter 1982), P. 98.

² روبرت غيلين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 228.

تجربة حرب الخليج الثانية، ولن تقبل في الوقت نفسه صعود قوة إقليمية تهدد مصالحه، وتهدد أمن الدول الحليفة لذا ستعمل بكل إمكانياتها الأمنية والعسكرية والسياسية للحيلولة دون حدوث ذلك، وفي هذا الإطار فإنها بحاجة إلى المملكة السعودية لتقديم الدعم اللازم، في حال اضطرت لقمع النظام الإيراني، إذا ما شكل تهديدا حقيقيا وخطيرا على مصالحها.

مع بروز ظاهرة الإرهاب الدولي العابر للحدود، والراغب في إحداث حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، في منطقة سعت الولايات المتحدة بكل اهتمام إبقائها مستقرة وآمنة أي منطقة الخليج العربي، حيث استهدف الإرهاب عاصمة المملكة في أواخر التسعينيات، كما استهدف الإرهاب مدينة نيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكي البنناغون في واشنطن، هذا أدى إلى التلاحم في الهدف الأمريكي - السعودي، في ملاحقة الإرهاب في محاولة للنيل منه، مما يستوجب استمرار العلاقة الإستراتيجية ما بين الدولتين¹.

¹ للاستفاضة حول موضوع الإرهاب أنظر:

1. إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1990).
2. محمد يازجي شكري، أمل، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (دمشق: دار الفكر، ط2، 2010).
3. أمل اليازجي، الارهاب الدولي: الأسباب والمعالجة، (دمشق: مطبوعات دار النشر، 2003).
4. إمام حساتين خليل، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، (القاهرة: دار المحروسة للطباعة، 2002).
5. حسن عقيل أبو غزالة، الحركات الأصولية - الإرهاب في الشرق الأوسط إشكالية العلاقة، (دمشق: دار الفكر، 2002).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات:

1.5 النتائج:

- زادت الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية، وتعمقت هذه الأهمية في 1990 - 1991 خلال حرب الخليج الثانية.
- أظهرت حرب الخليج الثانية إستراتيجية العلاقة الأمريكية - السعودية من خلال المظاهر التالية:
 1. الترابط العضوي ما بين حماية المصالح الأمريكية، والحفاظ على أمن وسلامة المملكة، والتنسيق الأمني المستمر، والوجود العسكري شبه الدائم.
 2. إستخدمت الولايات المتحدة حرب الخليج لتزيد من إعتقاد السعودية عليها أمنياً وإقتصادياً وعسكرياً.
- بينت الدراسة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في السعي لزيادة إعتقاد السعودية عليها، والعمل على زيادة المصالح المتبادلة بين الدولتين، واعتماد السعودية على الولايات المتحدة في العديد من النواحي: فالولايات المتحدة تعتمد على النفط السعودي، من مرحلة التنقيب مروراً بالتسويق، وحتى الاستفاد من العوائد المالية، فيما تعتمد السعودية على الولايات المتحدة لتثبيت نظامها السياسي، وأمنها وشرعيتها كلاعب أساسي في الخليج العربي والشرق الأوسط، تحديداً في الأزمات مثلما حدث في حرب الخليج الثانية.

- ستحافظ المملكة العربية السعودية على أهمية مميزة في السياسة الخارجية الأمريكية لعقود قادمة، ويرجع هذا إلى استمرار وزيادة المصالح المتبادلة بين الدولتين، وإلى بروز قوى إقليمية، تهدد مصالح الولايات المتحدة، وتهدد استقرار النظام السعودي، وبحكم موقعها الجغرافي فالمملكة هي المكان الأقرب والأنسب لمواجهة هذا الخطر.
- أهمية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، لا ينبع من كونه إستراتيجية أمريكية لحماية مصالحها فقط، ولكنه يحمل ذات الطابع في حماية حلفاء الولايات المتحدة لمواجهة ظهور اية قوة راديكالية معادية تهدد المصالح الغربية والأقليمية.

2.5 التوصيات :

- التوصيات التي قد يستفيد منها صناع القرار السياسي والباحثين في هذا الشأن:
- **اولاً: بالنسبة للسعودية:**
- ضرورة أن تحافظ المملكة العربية السعودية على نظام أمني وعسكري، يكون قادراً على مواجهة التحديات مستقبلاً، ولخفض إتمادها على الولايات المتحدة.
- الحد من مستوى التنسيق الأمني والعسكري، مع بعض الدول ومنهم الولايات المتحدة، كضمانه لعدم التعرض لسيادتها. لضمان دعم هذه الأنظمة لنظامها ولخفض إتمادها على الولايات المتحدة الأمريكية.
- أن تعمل المملكة على خلق توازن في علاقاتها الدولية، وأن لا يكون هناك اعتماد مطلق، على دولة واحدة في تلك العلاقات سواء في المجالات: السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، ذلك التنوع يخلق ضمانه أكبر وأفضل للاستمرار، وخلق روح التنافس لكسب ود واحترام المملكة.
- **ثانياً: بالنسبة للولايات المتحدة:**
- أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة الناعمة، بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والخليج العربي على وجه التحديد.
- أن تمارس الولايات المتحدة الأمريكية، سياسة خارجية شرق أوسطية، متوازنة تضمن استمرارها، وتحظى من خلالها باحترام وقبول المواطن العربي.

- أن تمارس الإدارة الأمريكية ضغوطا حقيقية على إسرائيل، للقبول بالمبادرة العربية، لتخفيف حرج الولايات المتحدة وحلفائها المركزيين، في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية
- أن تضبط الإدارة الأمريكية سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط، لضمان عدم ظهور أي قوة معادية، تهدد أمن وسلامة وسيادة الدول في المنطقة. وهي بذلك تضمن سلامة مصالحها، من أية تهديدات محتملة.
- أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بعين الاعتبار العوامل الداخلية والخارجية للمملكة وان أي تدخل في شؤونها يفضل أن يكون عبر الطرق الرسمية حفاظا على إستقرار الأوضاع في المملكة.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية:

1. أبو طالب، حسن، المملكة العربية السعودية وظلال القدس، بيروت: المكتبة الثقافية، 1992.
2. أبو غزالة، حسن عقيل، الحركات الأصولية - الإرهاب في الشرق الأوسط إشكالية العلاقة، دمشق: دار الفكر، 2002.
3. أتوي، ديفيد، رسول الملك: الأمير بندر والعلاقات الأمريكية المتشابكة مع المملكة السعودية، واشنطن: دن، 2008.
4. آغا، حسين وآخرون، قضايا الخليج العربي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982.
5. آلترمان، جونثان، صنع السياسة الخارجية الأمريكية، واشنطن: وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب برنامج الإعلام الخارجي، د.ت.
6. إمام، حماد، الإخوان والأمريكان، القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، 2004.
7. أولبرايت، مادلين وآخرون، الجبروت والجبار- تأملات السلطة والدين والشؤون الدولية، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006.
8. بالمر، بروس، الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982.
9. بدر، بهاء أحمد، الأمن القومي: إطار نظري، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001.
10. البراز، سعد، حرب تلد أخرى التاريخ السري لحرب الخليج، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط 3، 1993.

11. البرازي، تمام، العراق وأمريكا: حتمية الصدام 83 - 1990، القاهرة: مكتبة مدبولي. د. ت.
12. التيمي، محمد تيسير، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1993.
13. تيم، فوزي وعطا، صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط 2، 1426هـ.
14. جرجس، فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
15. جريون، منسون لي، العلاقات السعودية الأمريكية، ترجمة مسعد هجرس، بيروت: دار الجبل، 1991.
16. حسين، عدنان، نظرية العلاقات الدولية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 2، 2010.
17. حمد، ياسين محمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
18. الحوالي، سفير بن عبدالرحمن، وعد كيسنجر والأهداف الأمريكية في الخليج، الولايات المتحدة، دلس: مؤسسة الكتاب الإسلامي، 1991.
19. الخطيب، جمال، إعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2006.
20. خليل، إمام حسنين، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، القاهرة: دار المحروسة للطباعة، 2002.
21. درويش، إبراهيم، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.

22. درويش، مديحة أحمد، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرون، بيروت: دار الساقي، 2006.
23. دوران، مايكل وآخرون، ملفات أمريكية ساخنة - السعودية وحزب الله، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2000.
24. الدويكات، قاسم، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، عمان: جامعة مؤتة، 2003.
25. رأي، ميلان، الحرب على العراق نظام لم يتغير، ترجمة زينة مشورب، بيروت: الحوار الثقافي، 2005.
26. ربيع، محمد عبد العزيز، صنع السياسة الأمريكية والعرب، عمان: منشورات دار الكرمل، 1990.
27. الرشيد، مضوي، تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبدالأله رياض النعيمي، بيروت: دار الساقي، 2002.
28. رمضاني، ر. ك.، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبدالصاحب الشيخ، البصرة: دراسات الخليج العربي، 1984.
29. رصاصي، جيفري، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري في الخليج، ترجمة عبد الهادي ناصف، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1983.
30. زيني، أنتوني، تأثير السياسة الأمريكية في أمن الخليج وجهة نظر في الخليج: تحديات المستقبل، دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.
31. سالينجر، بيار، ولوران، إريك، حرب الخليج الملف السري، بيروت: دار آزال للتوزيع والنشر، 1991.
32. السامرائي، حازم، الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، الجزائر: دار الحكمة، 2001.
33. السروجي، محمد محمود، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.

34. سعودي، هالة أبو بكر، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت:1986.
35. سعودي، هالة، الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996.
36. سلامة، غسان، السياسة الخارجية السعودية منذ 1945: دراسة في العلاقات الدولية، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1980.
37. السلطان، جمال مصطفى عبدا لله، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1970-2000، القاهرة: دار وائل للنشر، 2002.
38. سليم، محمد السيد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.
39. سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1998.
40. سنبل، سميرة أحمد، العلاقات السعودية الأمريكية، نشأتها وتطورها 1931-1975، المملكة العربية السعودية : جامعة أم العرس، 1998.
41. شرابي، نظام، أمريكا والعرب والسياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، بيروت: رياض الريس للنشر ، 1990.
42. شعب، أحمد كمال، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت.
43. شعبان، بثينة ، مآزق التدخل الأمريكي وإمكانات الفعل العربي: نبضات ورؤى، دمشق: دار الفكر، 2006.
44. شكاره، أحمد عبد الرزاق، الدور الإستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات، دبي: مطبعة كاظم، 1985.
45. شكري، محمد يازجي أمل، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر، 2010.

46. شوفاني، إلياس، إسرائيل ومشروع كارتر، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1986.
47. صفوت، نجدت فتحي، من نافذة - العرب في ضوء الوثائق البريطانية، بيروت: رياض الريس للنشر، 1992.
48. صوفي، وهيب عبد الفتاح، وصوفي، عدنان عبد الفتاح، المملكة العربية السعودية وأزمة الخليج نموذج لدراسة إدارة الأزمة الدولية، بيروت: دار الساقى، 1993.
49. الطناحي، محمد محمود، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي 1970م - 1990م دراسة تاريخية سياسية، القاهرة: المؤسسة السعودية بمصر، 2005.
50. عبد العزيز، خالد بن سلطان، مقاتل من الصحراء، بيروت: دار الساقى للطباعة والنشر، 1997.
51. عتيقة، علي أحمد، الوطن العربي والمستجدات الإقليمية والدولية، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1999.
52. العجمي، ظافر محمد، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليات من منظور العلاقات الإقليمية الدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
53. العظم، صادق جلال، سياسة كارتر ومنظور الحقبة السعودية، بيروت: دار الطليعة، 1997.
54. العفيفي، فتحي، أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005.
55. عقيل، حسني عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.
56. عليان، ربحي، وغنيم، عثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

57. عمار، عبد المنعم، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، القاهرة: مركز المحروسة، 1997.
58. عواد، عامر هاشم، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
59. عودة، أحمد فارس، مقارنة النظم السياسية، القدس: جامعة القدس، 2006.
60. الغزال، إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1990.
61. غنيم، عبد المجيد، الجغرافيا السياسية. العلاقات الدولية، أبو ظبي: مكتبة فلاح، 1995.
62. غيلين، روبرت، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
63. الفاروق، عمر، قوة الدولة، دراسات جيوسراتيجية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992.
64. فاسيليف، الكسي، تاريخ العربية السعودية، ترجمة جلال ماشطة، السعودية: دار التقدم، 1986.
65. قاسم، عبد الستار، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب، البيرة: مركز البراق للبحوث والثقافة، 2004.
66. القحطاني، سهام، العذراء والرب - قراءة في الخطاب السياسي الأمريكي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007.
67. القصيبي، عبدا لغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأدب بالحرم الجامعي لجامعة القاهرة، ط2، 2007.
68. القصيبي، غازي عبد الرحمن، أمريكا والسعودية حملة إعلامية أم مواجهة سياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.
69. كلير، أيكل، الأسلحة والشاة، صعود وسقوط إستراتيجية التوكيل في إيران، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.

70. كوانت، وليم، السعودية في الثمانينات - السياسة الخارجية - الأمن والنفط، ترجمة حسين الموس، بيروت: الحقيقة برس، 1989.
71. كولي، جون، الحصاد - حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة عاشور الشامس، بيروت: شركة المطبوعات، 1992.
72. كيال، علوي درويش، السيطرة على النفط: صراع بين الشرق والغرب في الخليج، لندن: كيفن بول، 2003.
73. الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ط 3، ج 1، 2، 5، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
74. كيسنجر، هنري، تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين؟، ترجمة مالك فاضل البديري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.
75. لوران، إريك، حرب آل بوش - أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، ترجمة سلمان حرفوش، بيروت: دار الخيال، 2003.
76. لوران، إريك، عاصفة الصحراء، أسرار البيت الأبيض من الملف السري لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991.
77. لوي ثيودور و جينسبرخ، بنيامين، الحكومة الأمريكية الحرية والسلطة، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ورباب عبد السميع زين الدين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006.
78. ليتل، رينشارد: توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
79. ليش، دابليو ديفيد، الشرق الأوسط والولايات المتحدة إعادة تقييم تاريخي وسياسي، ترجمة أحمد محمود، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.
80. ماضي، محمد عبد الله، النهضات الحديثة في جزيرة العرب - في المملكة العربية السعودية، بيروت: دار إحياء الكتب، 1952.

81. مسعد، نيفين و هلال، علي الدين، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2002.
82. مشكر، زهير، السياسة الأمريكية في الخليج العربي، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982.
83. مطر، فؤاد وآخرون، "موسوعة حرب الخليج.....اليوميات، الوثائق، الحقائق" : بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.
84. مقلد، إسماعيل صبري، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير، الكويت: مؤسسة كاظمة، 1983.
85. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: دن ، 1982.
86. مكريديس، روي، مناهج السياسة الخارجية حول العالم، ترجمة حسن مصعب، بيروت: المكتبة الأهلية، 1999.
87. ملين، محمد نبيل، علماء الإسلام: تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين، ترجمة محمد سالم وعادل عبدالله، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011.
88. مهنا، محمد نصر، ومعروف، خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة بعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة: مطبعة غريب، 1983.
89. ناصري، سلام خطاب، الإعلام الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية، دراسة في الاختراق الإعلامي الأمريكي للوطن العربي، العراق: دار لشؤون الثقافة العامة، وزارة الثقافة والإعلام، 2000.
90. نخلة إميل، أمريكا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، بيروت: دار الكلمة، 1980.
91. النعيمي، عبد الرحمن محمد، الصراع على الخليج العربي، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط 2، 1994.

92. النيرب، محمود، العلاقات الأمريكية - السعودية، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.
93. هالبرن، مورتن، الإستراتيجية العسكرية المعاصرة، ترجمة سليم شاكر الإمامي، بغداد: مكتبة النهضة، 1987.
94. هويدي، أمين، التحولات الإستراتيجية الخطيرة: زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه، القاهرة: دار الشروق، 1998.
95. هيكل، محمد حسنين، "حرب الخليج أو هام القوة والنصر"، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992.
96. هيكل، محمد حسنين، أزمة العرب ومستقبلهم، القاهرة: دار الشروق، 1971.
97. ورد، بوب وود، القادة أسرار صناعة القرار الأمريكي لحرب الخليج، ترجمة صبحي مشرقي وآخرون، 1991.
98. اليازجي، أمل، الإرهاب الدولي، الأسباب والمعالجة، دمشق: مطبوعات دار النشر، 2003.
99. ياغي، إسماعيل أحمد، موقف الملك عبد العزيز من قضية فلسطين، الرياض: العبيكان، 2002.
100. ياكوفليف: الكسندر، العربية السعودية والغرب، ترجمة أنور إبراهيم، القاهرة: دار العالم الجديد، 1988.
101. اليوسف، يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة، النفط، القوى الأجنبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
102. جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (الإمارات العربية المتحدة، ترجمو ونشر مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 427.
103. مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية،

ثانيا: كتب باللغة الانجليزية:

1. Almond, Gabriel, The American People and Foreign Policy, New York: Praeger, 1950.
2. Blumenthal, Sidney, Pledging Allegiance: The Last Campaign of the Cold War, New York: Harper Perennial, 1990.
3. Bonafede, Dam, The President and the Executive Branch: Vital Center of Action, Washington, D.C.: Press and Publications Services, 1985.
4. Bronson, Rachell, Thicker than Oil: American's Uneasy Partnership with Saudi Arabia, London: Oxford University Press, 2006.
5. Bruce, W. Jentleson, American Foreign Policy: The Dynamics of Choice in the 21th Century, 2 edition, New York: W.W. Norton, 2004.
6. Clark, A. Richard, AGAINST ALL ENEMIES, New York: Free Press, 2003.
7. Cooley, K. John, Payback: American's Long War in the Middle East, Washington, D.C.: Brassey's Press, 1991.
8. D. Mahajan, International Politics since 1990, New Delhi: S. Chand & Co., 1964.
9. Dallek, Robert, The American Style of Foreign Policy: Cultural Politics and Foreign Affairs, New York: Distributed by Random House, 1983.
10. Entman, M. Robert, Cascading Activation: Contesting the White House's Frame after 9-11, U.S.A.: Taylor and Francis Inc., 2003.

11. Falk, A. Richard, *The Great Terror War*, New York: Olive Branch Press, 2003.
12. Gause, F. Gregory, *Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges into Arab Gulf States*, New York: Council on Foreign Relations Press, 1994.
13. Griset, L. Pmala and others, *Terrorism in Perspective*, U.S.A.: Sage Publications Inc., 2004.
14. Hans, S. Morgenthous, *Political among Nations*, 5th edition, New York: Knopf, 1973.
15. Harlow, Ralph Voleny, *The United States from Wilderness to World Power*, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1964.
16. Harrison, Brigid, *American Democracy Now*, Boston: Mcgraw-Hill Publisher, 2008.
17. Hossain, Ishtiaq and Saleh, Mohsen Moh'd, *American Foreign Policy & the Muslim World*, Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies & Consultations, 2009.
18. Janda, Kenneth and others, *The Challenge of Democracy Government in America*, 3ed edition, U.S.A.: Houghton Mifflin Company, 1992.
19. Joh Baylis and Steve Smith, *The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations*, Oxford University Press, 2000, p. 309.
20. Johson, David Robert, *Congress and the Cold War*, New York: Cambridge University Press, 2006.

21. Jones, Alex, 9-11 Descent into Tyranny: The New World Order's Dark Plans to Turn Earth into a Prison Planet, Austin: AEJ Pad., 2002.
22. Kagan, Robert and Kristol, William, Present Dangers and Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy, California, Encounter Books, 2002.
23. Lippman, Thomas, Inside the Mirage, American's Fragile Partnership with Saudi Arabia, U.S.A.: West View Press, 2004.
24. Margiotta, Franklin, Evolving Strategic Realities Implications for U.S. Policymakers, Washington, D.C.: National Defense University Press, 1980.
25. Nakhleh, A. Emile, The Persian Gulf and the American Policy, New York: Praeger, 1982.
26. North, Oliver, Under the Fire: The American Story, New York: Harper Collins, 1998.
27. Noyes, H. James, The Clouded Lens: Persian Gulf Security and U.S. Policy, Stanford: Hoover Institution Press, 1982.
28. Nye, S. Joseph, Soft Power: The Means to Success in World Politics, United States: Public Affairs, 2004.
29. Rabi, Muhammad, A Vision for the Transformation of the Middle East, Washington, D.C.: Center for Educational Development, 1990.
30. Rabi, Muhammad, The Politics of Foreign Assistance and Aid to Israel, New York: Praeger, 1988.
31. Rosati, A. Jerel, The Political of United States Foreign Policy, Philadelphia: Harcourt Brace Jovavich College Press, 1992.

32. Safan, Nadav, Saudi Arabia; The Ceaseless Quest for Security, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University, 1985.
33. Sbromley, G. David and others, Cults, Religion and Violence, United Kingdom: Cambridge University Press, 2002.
34. Scale, H. Robert, Certain Victory: the U.S. Army in the Gulf War, U.S.A.: Brassey's Press, 1993.
35. Slavin, Barbara, Bitter Friends, Bosom Enemies: Iran, the U.S. and the Twisted Path to Confrontation, New Ypurk: St. Martin's Press, 2007.
36. Tillman, P. Seth, The United States in the Middle East, Interests and Obstacles, Bloomington: Indiana University Press, 1982.
37. Waltz N. Kenneth, Theory of International Politics, (New York, Mc Graw – Hill, 1979), P. 87.
38. Williams Paul, Security Studies: An Introduction, (USA, Canada, Routledge Press, 2008), PP. 17-20.
39. Wolfe, G. Ronald and Abdulrahman, Asaad, The United States, Arabian and the Gulf, Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1980.
40. Woodward, Bob, Bush at War, New York: Simon & Schuster, 2002.

ثالثاً: الدوريات باللغة العربية:

1. أبو العينين، ياسين فاروق، "تشكيل الرؤية الأمريكية للمملكة العربية السعودية"، السياسة الدولية، العدد(171)، 2008.
2. إنديك، مارتن، "سياسة واشنطن في الشرق الأدنى"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(5)، يوليو 1993.
3. بدر، بهاء أحمد، "الأمن القومي: إطار نظري"، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة رقم (3)، 2001.
4. البرصان، أحمد، "انعكاسات أحداث 11 أيلول على العلاقات الأمريكية - السعودية"، دراسات شرق أوسطية، العدد(19و20)، ربيع 2002.
5. تاكر، روبرت، "أغراض القوة العسكرية الأمريكية"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (27)، ربيع 1981.
6. تلحمي، شبلي، "شرح صنع القرار الأمريكي في حرب الخليج بين النظرية والتطبيق والواقع، شرح السلوك الأمريكي في حرب الخليج"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(15)، 1993.
7. جريدة الأهرام: مقابلة مع السيد هاينز ماهوني في السفارة الأمريكية في القاهرة يوم الأحد 30 - 4 - 2006 الواحدة ظهراً.
8. جعفر، قاسم، "الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط"، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، رقم (9)، 1982.

9. الحروب، خالد، "الدبلوماسية الأمريكية الشعبية: تدجين أم تثوير شعوب المنطقة؟"،
جريدة الشرق الأوسط، 23 يناير 2004.
10. الرمضاني، مازن، "مجلس التعاون الخليجي والأمن: الخليج العربي"، مجلة الأمن
القومي، العدد(3)، 1985.
11. السعدون، جاسم خالد، "النفط والمالية العامة"، منتدى التنمية، العدد(45)، يناير 1989.
12. سعودي، هالة، "العلاقات الأمريكية - السعودية: واقعها ومستقبلها"، المستقبل العربي،
العدد(75)، آيار (مايو) 1985.
13. شكري، محمد عادل، "حلف جنوب شرقي آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد (60)،
1980.
14. عزام، هنري، "تطورات أسواق النفط بعد أزمة الخليج"، الحياة، 3-10-1991.
15. عوض، هدى راغب، "العلاقات الأمريكية - السعودية في ضوء أزمة النفط"، السياسة
الدولية، العدد (164)، 2006.
16. غالي، بطرس، "أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة"، السياسة الدولية، سلسلة رقم
(105)، يوليو 1991.
17. الغنيمي، عبد الفتاح مقلد، "جوانتانامو وصورة أمريكا القبيحة"، مجلة الموقف العربي،
العدد(56)، 1 نوفمبر 2005.
18. فاعور، سعد، "التسليح السعودي 80 - 87"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي - معهد
الإنماء العربي، العدد(43)، ابريل 1982.

19. الفوزان، محمد، "السعودية: نعم للقواعد الأمريكية ونحن ندفع الثمن"، مجلة الأزمنة العربية، العدد(220)، أغسطس 1989.
20. فيتالس، روبرت، "إغلاق التخوم المتقدمة للنفط العربي ومستقبل العلاقات السعودية الأمريكية"، مجلة رؤى مغايرة، العدد (5)، 1988.
21. مورفي، ريتشارد، "هل نتدخل ثانية في الخليج بدعوة أو بدون دعوة؟"، أخبار الخليج، 5-8-1990.
22. هونتكتون، صامويل، "تآكل المصالح الأمريكية"، ترجمة سهيل أحمد حسين، مجلة قضايا دولية، العدد(14)، 1998.

رابعاً: الدوريات باللغة الانجليزية:

1. Dawisha, Adeed, "Internal Values and External Threats: The Making of Saudi Foreign Policy", Orbis, Vol.23, No.1, spring 1979.
2. Dawoud, Khaed, "Squeezing Saudi Arabia", Al-Ahram Weekly, No. 669, 24 December 2003.
3. Destler, I.M., "National Security Management: What President Have Wrought", Political Science Quarterly, Vol.95, No.4, winter 1980-1981.
4. Dobbs, Michael, "U.S. – Saudi Ties Prove Crucial in War", Saudi – American Forum, 29 April 2003.
5. "Foreign Policy Attitude Now Driven by 9-11 and Iraq", Washington, D.C., Pew Research Center, 18 August 2004.
6. Ginsberg, Benjamin, "The Captive Public: How Mass Public Opinion Promote State Power", Political Science Quarterly, spring 1987.
7. H. Crosby, "Too At Home Abroad", Washington Quarterly, Vol. 23, No. 23, September 1991.
8. Ignatius, David, "Revising the Forecasts for Saudi Oil", Daily Star, 17 November 2003.
9. Klare, Michael, "The Coming War with Iraq: Deciphering the Bush Administration's Motives", Foreign Policy in Focus, 24 January 2003.
10. Newsom, David, "American Engulfed", Foreign Policy, No.43, summer 1981.

11. Norman, J. Ornstein and Thomas, E. Mann, “When Congress Checks out”, *Foreign Affairs*, Vol.85, No. 6, (November-December 2006).
12. Nye, S. Joseph, “Energy Nightmares”, *Foreign Policy*, No.40, fall 1980.
13. Pipes, Daniel, “Increasing Security in the Persian Gulf”, *Orbis*, Vol.26, No.1, Spring 1982.
14. Quandt, William, “Saudi Arabia in the 1980’s”, *Foreign Policy*, No.43, summer 1981.
15. Rabi, Muhammad, “The Oil Market in the 1980’s and the Role of Saudi Arabia”, *American – Arab Affairs*, No.3, winter 1982.
16. Rielly, E. John, “American Opinion Continuity Not Reaganism”, *Foreign Policy*, No. 50, spring 1983.
17. Sager, Abdelaziz, ”Reform in Saudi Arabia: Current Challenges and Feasible Solutions”, Dubai: Gulf Research Center, Policy Analysis, July 2003.
18. Yankelovich, Daniel, “Farwell to President Knows Best”, *Foreign Policy Affairs*, Vol.70, No.3, spring 1987.

خامسا: المواقع الالكترونية:

- www.aleqt.com الاقتصادية الالكتروني.
- تاكايوكي يامامورا، "مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة عادل زقاع. (<http://www.goecities.com/adelzeggagh/IR.html>)
- شرح السيدة كارين هيوز. www.uninfo.state.com
- موقع إسلام اون لاين. www.islamonline.com
- الموقع الالكتروني لجريدة الشرق الأوسط. www.al-sharq.com
- الموقع الالكتروني للبيت الأبيض الأمريكي. www.whitehouse.gov
- الموقع الالكتروني للدكتور خالد الدخيل: "الخلل الأمني في منطقة الجزيرة العربية والخليج, كيف دلفت المنطقة إلى مظلة الأمن الأمريكي". www.arabrenewal.com
- الموقع الالكتروني لمجلة الموقف العربي. www.elmawkefalarabi.co
- الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية السعودية. www.mofa.gov.sa
- الموقع الرسمي للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي www.gcc-sg.org
- موقع قناة العربية الإخبارية. www.alarabiya.net
- موقع مقاتل من الصحراء. www.moqatel.com
- موقع وزارة الخارجية الأمريكية. www.state.gov

فهرس الجداول

45	سلطات كل من الرئاسة والكنغرس	1.3
50	مجلس الامن القومي: الوصف الوظيفي	2.3
62	حجم المعونات الامريكية للدول الحليفة 1946-1985م ..	3.3
63	المساعدات الخارجية الامريكية تبعاً للأهداف 2006-2008م	4.3
66	أمثلة على التدخل العسكري الأمريكي	5.3

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع	التسلسل
ب	إقرار.....	
ج	الإهداء.....	
د	شكر و عرفان.....	
هـ	الملخص.....	
و	Abstract.....	

الفصل الأول : خلفية الدراسة

1	المقدمة.....	1.1
3	مبررات الدراسة.....	2.1
4	أهمية الدراسة.....	3.1
3	أهداف الدراسة.....	4.1
4	مشكلة الدراسة.....	5.1
5	أسئلة الدراسة.....	6.1
5	فرضيات الدراسة.....	7.1
6	منهج الدراسة.....	8.1
8	حدود الدراسة.....	9.1
9	تعريف المصطلحات.....	10.1
12	دراسات سابقة.....	11.1

الفصل الثاني : الاطار النظري للدراسة

23	العلاقات السياسية الدولية	1.2
26	مكونات النظام السياسي السعودي والأمريكي.....	2.2
26	مكونات النظام السياسي السعودي	1.1.2.2
28	مكونات النظام السياسي السعودي وهيكلية اتخاذ القرارات والسياسة الخارجية	1.2.2
28	صنع السياسة الخارجية السعودية	2.1.2.2
28	مكونات النظام السياسي الأمريكي وهيكلية اتخاذ القرارات والسياسة الخارجية.....	2.2.2
29	مكونات النظام السياسي الأمريكي	1.2.2.2
30	صنع السياسة الخارجية الأمريكية	2.2.2.2

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية

32	تطور تاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية	1.3
44	عناصر صنع السياسة الخارجية الأمريكية	2.3
44	العوامل الرسمية	1.2.3
45	دور المؤسسة التشريعية (الكونغرس)	1.1.2.3
48	دور مؤسسة الرئاسة	2.1.2.3
48	وزارة الخارجية	3.1.2.3
48	وزارة الدفاع	4.1.2.3

49 مجلس الأمن القومي	5.1.2.3
51 العوامل غير الرسمية	2.2.3
51 جماعات المصالح	1.2.2.3
52 الرأي العام	2.2.2.3
54 وسائل الإعلام	3.2.2.3
56 أدوات السياسة الخارجية الأمريكية	3.3
56 القوة الناعمة	1.3.3
57 الدبلوماسية العامة	1.1.3.3
61 المساعدات الاقتصادية	2.1.3.3
65 القوة الصلبة	2.3.3

الفصل الرابع: العلاقة الأمريكية - السعودية

68 العلاقة الأمريكية السعودية	1.4
68 الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية	1.1.4
70 خلفية تاريخية للعلاقة الأمريكية- السعودية	2.1.4
73 المصالح الأمريكية في السعودية	3.1.4
73 المصالح الاقتصادية	1.3.1.4
73 النفط	1.1.3.1.4
75 العائدات المالية	2.1.3.1.4
78	1991-1990 الوجود العسكري الأمريكي في السعودية	2.3.1.4

82	المصالح السياسية	2.3.1.4
82	الإهمية الجغرافية للسعودية	1.2.3.1.4
83	الإهمية الدينية للسعودية	2.2.3.1.4
84	المصالح السعودية في العلاقة الأمريكية - السعودية	4.1.4
85	التحديات التي تواجه العلاقة الأمريكية - السعودية	5.1.4
88	أهمية المملكة في السياسة الخارجية الأمريكية 1970-199	2.4
90	مسارات السياسة الخارجية الأمريكية 1980-2000	1.2.4
93	أسباب حرب الخليج الثانية 1990-1991	2.2.4
96	الغزو العراقي للكويت والتحركات الخليجية	3.2.4
96	على المستوى السياسي	1.3.2.4
98	على المستوى الإقتصادي	2.3.2.4
98	على المستويين الأمني والعسكري	3.3.2.4
99	بناء التحالف الدولي لتحرير الكويت	4.2.4
101	نتائج حرب الخليج الثانية	5.2.4
102	ارهاصات حرب الخليج الثانية	6.2.4
104	إستشراف مستقبل العلاقة الأمريكية - السعودية	3.4
104	العامل الثابت	1.3.4
105	العامل المتغير	2.3.4

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

109 النتائج	1.5
111 التوصيات	2.5
113المصادر والمراجع	
132فهرس الجداول	